قاعدة زيادة المبنى تُؤدِّى إلى زيادة المعنى، قراءة مغايرة من خلال تحليل البنية المقطعية و الوزن الصرفى فى الوحدات المستقلّة مقطعيًّا.(بحث فى الهيكل الكمّى و قوة الدلالة أو ضعفها).

د/ حمدي علي بدوي أحمد

الحمد لله – تعالى- ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه وأتباعه ، ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين . **و بعـــــــدُ ....**

فإن موضوع هذا البحث يقع فى تلك المنطقة التى يرتبط فيها المستويان الصرفى والدلالى من مستويات الدرس اللغوى ، ويقوّى هذا البحث الفكرة التى تجعل البعد النفسى والحالة الانفعالية والقصدية سببًا مباشرًا فى انتخاب مؤلف الكلام للبنية الصرفية ، والعدول من بنية صرفية إلى أخرى ، تمتاز بالقوة ، وبالإحاطة لتمام المعنى ، إذ لا تتوقف قوة القيمة الدلالية على عدد الأحرف المشكلة للبناء المورفولوجى للكلمات ؛ حيث إن كل تغير فى مسألة المبنى ، يتبعه تغير فى المعنى ، وهو ردة فعل لما يدور فى دواخل النفس ، وقد عضَّدت البنية المقطعية - زيادةً و نقصًا - للكلمات - من خلال تحليل البناء المقطعى لها- من هذا الادِّعاء ، فسيطرت مقاطع صوتية موصوفة بالقوة ، والقدرة على إثبات تدفق القيمة الدلالية للوحدات المقطعية ، من مثل المقطع الصوتى المتوسط المغلق(ص ح ص) تارة لإثبات قوة اللفظ لقوة المعنى، وأخرى هروبًا من المقاطع الطويلة الموصوفة بالثقل،من فئة المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) والمقطع الطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) والمقطع(ص ح ح ص ص) وغير ذلك من المقاطع الثقيلة التى يمجُّها الجس العربى ، ويستثقلها جهاز النطق الصوتى.

وتتمركز فكرة هذا البحث حول معالجة إشكالية العلاقة المراوغة بين أهم عناصر التواصل والإفهام ؛ الدوال ومدلولاتها ، ودراستها ، وتهدف- أيضًا- إلى إعادة النظر فى التسليم بتعميم القول المشهور بأن : **كل زيادة فى مسألة المبنى تؤدِّى – بالضرورة- إلى زيادة فى مسألة المعنى ، على سبيل الإطلاق ،** وتروم التحفظ على هذا الإطلاق بأن كل تغيُّرٍ - زيادة أو نقصًا - يطرأ على أحرف المبنى يتسبب – لاشكّ- فى تغيّر المعنى ، زيادةً أو نقصًا ؛ ويتسبب – كذلك - فى تولّد معانٍ جديدة ، تتفرع عن المعنى الأساس(المادة المعجمية النواة) ، وترتبط به بدلالة معجمية ، أو عرفية ، أو اجتماعية ، أو تكون الدلالة من باب الاصطلاح و المواضعة ، و كأن للبنية اللفظية المزيدة دلالتين ، إحداهما مركزية ، تسمى : الدلالية الأصلية المُرادة من البنية النواة ، والأخرى هامشية ، تسمى : الدلالة الفرعية المُرادة من البنية المحولة ؛ بالزيادة أو بالنقص .

- **الكلمات الافتتاحية :**

الوحدات المستقلة مقطعيًّا = الزيادة ، النقص ، المبنى ، المعنى ، إطلاق القاعدة ، ضوابط التقييد . نقص المبنى ، زيادة المعنى.

- **المصطلحات الأدبية :**

التصوير النفسى، أفق الانتظار، حديث الأنفس، القصدية ، الانتخاب ، دلالات العدول الصوتى ، والصرفى ، و المقطعى.

- **ملخص البحث باللغة العربية :**

تستند فكرة هذا البحث على قصدية تحرُّك البنية اللفظية من التمام إلى النقص أو الزيادة فى عدد أحرفها ، بين البنية الأساس ، والبنية الجديدة المحرَّكة بالزيادة أو بالنقص؛ وارتباط ذلك كله بتغير دلالتها إلى الكثرة والمبالغة ، أو إلى تقليل المعنى ؛ أو المراوغة فى تمامه ؛ حيث إنه حين يطرأ النقصان أو الزيادة على عناصر المبنى ؛ فإن ذلك يتبعه تغيُّر فى قيمتها الدلالية ، زيادة أو نقصًا ، وقد يشُوب هذا المعنى انحرافٌ – قليلًا أو كثيرًا - عن المعنى المعجمى الأساس، ويشمل هذا الأمر الصوامتConsonants و الصوائتَ Vowels.

وقد تكون فرضية هذا البحث جديدة - ومغايرة - جدةً تصل حدَّ الطرافة فى موضوعها ، كونها تدرس – وفى الوقت ذاته تنقض- قولًا مشهورًا ، وقاعدة أصيلة ، من الأصول الثابتة فى سنن العربية ، لها محدداتها وذيوعها فى النظام العام للغة العربية ، ولعل مبعثَ تلك الطرافة مردُّه إلى الرغبة فى إظهار الفروق فى المعانى ، بين بنيتين كادتا تكونان متطابقتين أو متشابهتين على مستوى عدد الأحرف و الهيئة و الترتيب و القيمة الدلالية ، وهذا هو أساس تلك القراءة المغايرة ، التى تستند إلى النقل من الشواهد الثابتة الموثوق فى عربيتها وأصالتها ، والرواية من أقوال العلماء ؛ وآرائهم حول هذا الأصل ، وتوثيقها و مناقشتها ، والتى تُثبت عدم قدرة معطيات هذا الأصل على أن تثبت أمام زخم الشواهد اللغوية التى تُبت قصور التعميم.

كذلك فإنه من المفيد – فى هذا الشأن – التأكيد على أن جانب الدلالة الذى استند إليه المفسرون – فى معرض تناولهم لآيات الكتاب العزيز ، وتحليلهم لها – والنحاة و أرباب التحليل التداولى فى تعرضهم للمفردات اللغوية ، من المواد اللغوية المطروحة ، على اختلاف مشاربها ونمطيتها ومصادرها ؛ هو ما يعظِّم من قوة فرضيات هذا البحث .

وقد رغب الباحث – بمنهج وصفى تحليلى ومن خلال الاستشهاد بمواد لغوية فصيحة موثوق فى آصالتها - فى التدليل على ما ينقض طرفى المقولة المشهورة ، وهما : الزيادة فى المعنى للزيادة فى المبنى ، فنقض الطرف الأول يكون بالتدليل على الزيادة فى المعنى لنقص فى المبنى ، ويكون نقضُ الطرف الثانى ، بالتدليل على أنه قد يتحقق النقصُ فى المعنى للزيادة فى المبنى . و تمثَّلت المادة البحثية من الكلمات والقوالب الصرفية من مستوى القالب الواحد ، المستقلة مقطعيًّا ، بوصفها وحدات صرفية مستقلة ، يستوى فى ذلك قوالب الأسماء ، أو الأفعال ،أو الأدوات، أو الحروف.

ولعل أهم ما يُميِّز هذا البحث ، أن الدراسات السابقة لم تدلِّل على أن أى اختلاف أو تغيُّر فى مسألة المبنى ؛ زيادةً أو نقصًا ؛ قد يؤثِّر فى مسألة المعنى ؛ زيادةً أو نقصًا ، من خلال البناء المقطعى ، والتحليل الفنولوجى للوحدات الكلامية أو الوزن الصرفى.كما يقدِّم هذا البحث محاولة صرفية دلالية ، تدفع فى القول بالاطِّراد ، والتعميم والإطلاق ، على أن كلَّ زيادةٍ فى المبنى تستوجب زيادة فى المعنى . ويكون الأجدر – من وجهة

نظر المؤلف- القول :إن تلك المقولة المشهورة قد بُنيت على التغليب و الأكثرية ، والمعوّل – فى ذلك - على الشواهد العربية ، من المادة اللغوية المطروحة فى الأحاديث العربية ، فى جميع صورها و مستوياتها ، من مثل : القرآن الكريم ، بوصفه أعلى مراتب الفصاحة و الدقة و التوثيق ، ونموذجًا للأساليب اللغوية الرفيعة فى النظام اللغوى للغة العربية ، وكذلك الأقوال الشعرية ، التى قد تقدَّم على حجية الحديث ، حيث إن كثيرًا من اللغويين لم يَحْتَج بالحديث ، تعلُّلًا باختلاط الألسن ، ودخول الغريب ، والدخيل والمستعرب ، وتباين الروايات ، ثم يأتى حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ويتلوه نظْمُ العرب المنثور ؛ من جنس الأقوال الشعرية ، والأمثال ، والأسجاع ، والحِكَم ، و غير ذلك مما ورد على ألسنتهم ، ويوثق فى فصاحته. و**كان من نتائج البحث ما يلى:**

- إن هناك صيغًا صرفية - من مستوى القالب الصرفى الواحد - لحقتها زيادة فى مسألة المبنى ، وتضمَّنت نقصًا من حيث المعنى ، ممّا منح القالب اللغوى قوة فى التشكيل والدلالة .
- كشف البحث عن وجود كلمات و قوالب لغوية لحقها نقص من حيث المبنى ، وتضمَّنت بنيتُها زيادةً فى المعنى ، مقارنة بتلك الكلمة التى تزيد عنها فى عدد الأحرف (البناء المقطعى) .
- أبرز تحليل البناء المقطعى للمبانى الصرفية أبعادًا دلاليَّة ، أكسبت المبانى قوة لفظية ، ترتَّب عليها قوة دلالية ، من خلال التكثيف الكمِّى والنوعى للأنماط المقطعية.
- أبان تحليل البناء المقطعى سيطرة أنماط من المقاطع الصوتية التى تدل على التدفق وقوة القيمة الدلالية ، إلى جنب مقاطع صوتية أظهرت ليونةً وضعفًا فى درجة الوضوح السمعى للقوالب اللغوية ، وقد انعكس ذلك كلُّه على القيمة الدلالية قوةً أو ضعفًا .

Summary

Extension of Structure Leads to extension of meaning rute " another reading through analyzing sullabic structure and morghologicalrules in the independent syllabic units.(Aregeach in the mass structure and the strength or weakness of significance .

Prepared by **Dr. Hamdi Ali Badawi** . Teacher of linguistics in Alsun , Lanuage College . Luxor. Universty.

Intruduction ;

the independent syllabic units – increase – decrease- structure – meaning – the rule – restriction limltations – contrationof structure – incease of meaning .

Literary Terms.

Psychological illustration . waiting period, innertalk ; meaning , selection . Voweltic , grammatical . and syllabic voice , recanting signigicance.

The idea of this research is based on the movement .of the verbal structure by deletion or by the increase in the number of its letters, between the basic structure and the new structure accented by the increase or decrease. And the connection of all this with the change of its significance to abundance and exaggeration, or to reducing the meaning; or dodge completely; Since when there is a decrease or increase in the elements of the building; This is followed by a change in its semantic value, by an increase or a decrease, and this meaning may be distorted by a deviation - a little or a lot - from the basic lexical meaning, and this includes Conconants and Vowels.

The hypothesis of this research may be new, so novel that it reaches the point of wit in its subject matter, as it studies - and at the same time contradicts - a well-known saying and an original rule that has its limitations and is widespread in the general system of the Arabic language. The meanings, between two structures that are almost identical or similar in terms of the number of letters, form, arrangement, and semantic value. And their opinions about this origin, and documenting and discussing it, which proves the inability of the data of this origin to be proven in front of the momentum of linguistic evidence that determines the shortcomings of generalization.

Likewise, it is useful - in this regard - to emphasize that the semantic aspect on which the commentators relied - when dealing with the verses of the Holy Book and their analysis of them - and the grammarians and masters of pragmatic analysis in their exposure to linguistic vocabulary, from the linguistic material presented, regardless of its stripes and patterns. and its sources; It is what maximizes the strength of the hypotheses of this research.

The researcher wanted - with a descriptive and analytical approach and by citing eloquent linguistic materials that are reliable in their authenticity - to prove what contradicts the two sides of the famous saying, namely, the increase in the meaning due to the increase in the structure, so the first party is contradicted by the evidence of the increase in the meaning due to a deficiency in the structure, and it is The rebuttal of the second party, by demonstrating that the decrease in the meaning may be achieved by the increase in the building. The research material consisted of

words and morphological templates from the level of a single template, syllabically independent, as independent morphological units, including nouns, verbs, articles, or letters.

Perhaps the most important thing that distinguishes this research is that the previous studies did not prove that any difference or change in the issue of the building; more or less; may affect the issue of meaning; Increase or decrease, through the syllabic construction, and the phenological analysis of the verbal units or the morphological weight. This research also presents a semantic morphological attempt, which pushes to say by regularity, generalization and generalization, that every increase in the structure requires an increase in meaning.

It would be more appropriate - from the author's point of view - to say that this well-known saying was built on preponderance and majority, and relied - in that - on Arabic evidence, from the linguistic material presented in the Arabic hadiths, in all its forms and levels, such as: the Holy Qur'an, as The highest levels of eloquence, accuracy and documentation, and a model for the high linguistic methods in the linguistic system of the Arabic language, as well as the poetic sayings, which have preceded the authenticity of the hadith, as many linguists did not invoke the hadith, as an excuse for the mixing of tongues, the entry of the stranger, the intruder and The Arabist, and the divergence of narrations, then comes the hadith of the Messenger of God - may God’s prayers and peace be upon him, followed by the prose of the Arabs; Of the kind of poetic sayings, proverbs, rhymes, wisdom, and other things that came to their tongues, and documented in his eloquence

Among the search results were the following: - That there are morphological formulas - from the level of a single morphological template - that were followed by an increase in the issue of the building, and included a deficiency in terms of meaning, which gave the linguistic template strength in formation and significance. - The research revealed the existence of words and linguistic templates that were deficient in terms of structure, and their structure included an increase in meaning, compared to that word that exceeds it in the number of letters (syllabic structure). - The analysis of the syllabic structure of the morphological buildings highlighted semantic dimensions, the buildings gained a verbal power, which resulted in a

semantic power, through the quantitative and qualitative condensation of the syllabic patterns. - The analysis of the syllabic structure showed the dominance of the syllables of the syllables that indicate flow and strength, along with syllables that showed softness and weakness in the degree of auditory clarity of the linguistic templates, and all of this was reflected in the semantic value, strength or weakness

- **محتـــــوى هذا البحث (هيكل البحث و بناؤه) :**

يبدأ هيكل هذا البحث بأن يسوق الباحث بعض الشواهد التى تؤيد القول بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى، ليُشير الباحث – بذلك- إلى ذيوع هذا القول ، و تمسك كثير من اللغويين بالانتصار له ، والنظر إليه بوصفه من القواعد الكلية فى النظام العام للغة العربية ، ثم أقام الباحث حيثيات الدفع فى القول بإطلاق المقولة السابقة فى مبحثين، هما :

- **الأول : كلمات لحقتها زيادة من حيثُ المبنى ، و تضمَّنت نقصًا من حيثُ المعنى .**
- **الثانى : كلمات أصابها نقص من حيثُ المبنى ، و تضمَّنت زيادة من حيثُ المعنى .** ويتكون هذا البحث من : مقدمة و ثلاثة محاور ، و خاتمة ، وذلك على النحو الآتى :

المقدمـــــــة :	وفيها : حديث عن الإحساس بموضوع هذا البحث ، و مشكلته ، و تساؤلاته الذهنية و التطبيقية ، و أهميته النظرية و التطبيقية ، و أهدافه ، و أسباب اختياره ، و منهجه و حدوده ، و صعوباته ، و بعض من الدراسات السابقة ، و ما امتازت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .
المحور الأول	**المقصود بمفهومىْ النقص والزيادة فى مسألتىْ المبنى و المعنى.**
المبحث الأول	وفيه حديث عن النقاط التالية :
	تمام المبنى وأثر ذلك فى توجيه المعنى (قاعدة التمام فالعلاقة بين الدال و المدلول).
	الميزان الصرفى
	الوحدات المستقلة مقطعيًّا
	تعريف المقطع الصوتى.
	مفهوم البنية المقطعية .
	مفهوم البناء المقطعى
المبحث الثانى	وفيه حديث عن النقاط التالية :
	المقصود بمفهوم الزيـــــادة فى مسألتىْ المبنى و المعنى و أنواعها ، وأغراضها وشروطها.

	تقارب الأوزان الصرفية لتقارب المعانى .
	المقصود بالنقص فى مسألة المبنى .
	المقصود بمفهوم نقص المبنى.
	المقصود بالزيادة و النقص فى البنية اللفظية الواحدة ، وأثر ذلك فى توجيه المعنى.
المحور الثانى :	**حول مفهوم قاعدة زيادة المبنى دليل على زيادة المعنى فى الدراسات القديمة و المعاصرة ، و فيه حديث عن النقاط التالية :**
	استدعاء معطيات التراث اللغوى و توظيفها.
	مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات العربية القديمة.
	مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات العربية المعاصرة .
	زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى الغربى :
	زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى (بين التأكيد و الإنكار ، بين الإطلاق و التقييد) :
المحور الثالث	**- أسس القراءة المغايرة ، نماذج تطبيقية مختارة من الشواهد اللغوية .**
المبحث الأول	كلمات لحقتها زيادة من حيث مبناها ، و تضمنت نقصًا فى معناها (زيادة نقص).
	بنية التصغير.
	الفعل الماضى الثلاثى المزيد بهمزة السلب (فَعَلَ // أَفْعَل).
	المصدر المختوم بزيادة لاحقة مورفيم التاء المربوطة .
	اسم الجنس الجمعى.
	الاسم المنسوب.
	تعقيب على المبحث الأول
المبحث الثانى:	كلمات أصابها نقص من حيث مبناها، و تضمنت زيادة من حيث معناها (نقص زيادة).
	بعض الصيغ الصرفية المحولة .
	الوصف بالمصدر للمبالغة .
	جموع الكثرة و جموع القلة .
	دلالة النكرة المجردة على الكثرة مع قلة مبناها .
	تعقيب على المبحث الثانى
الخاتمة :	تشمل ما يلى :

أولًا : النتائج التى توصل إليها البحث .	
ثانيًا : أهم ما يُشير إليه من توصيات ذات صلة بموضوع البحث .	

- **مشكلة البحث و الإحساس بها :**

بعيدًا عن تباين وجهة النظر بين العلماء ، من اللغويين والنحاة والمفسرين ، و أرباب البلاغة الإدراكية و التداولية ، وبعيدًا عن اختلاف ألفاظهم للتعبير عن العلاقة بين اللفظ ومعناه (أو الدال و المدلول) أو المبنى والمعنى ، أو المبانى والمعانى، فإن الزيادة المبنوية – التى يقصدها البحث – تشمل – على سبيل التخصيص - زيادة حرف واحد أو أكثر من مجموعة المورفيمات – الصوامت Consonants – ، التى تتكوَّن منها البنية النواة ، والتى تغزوها تلك الزيادات لنكتة أو غرض ، أو سياق ، وتشغل مواقع مركزية أو هامشية فى البنية الأساس ، تأتى فى أولها ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ كما تضم هذا الزيادة : زيادة الصوائت ، Vowels من مثل ما يُباشر الأصول من اختلاف فى الحركات الضابطة ، أو المحددة لمعنى ما ، إذ إن من سنن العربية أنها - فى كثير من الأحيان- تغيّر المعانى بالحركات .([1])

يبدو الإحساس بمشكلة البحث فى قناعة الباحث بأن العلاقة بين النفس ، والعقل ، واللغة ممَّا يُمثِّل إشكالية تواصلية مراوغة ، لا يُمكن – بحال – التسليم بغلبة عنصر على الآخر ، إلَّا ما تحقق من سطوة النفس فى انتخاب التعبيرات التى تجسِّد حديثها - وحُسن توظيفها فى موقف التواصل، تلك السطوة - التى يقابلها – فى غالب الأمر – خضوع من الشريكين الأخيرين - فتجعل من العقل واللغة سجناء النفس .

فيعمد الفكر واللغة إلى أن ينتخبا – معًا- من المبانى اللفظية ما يصلح للتعبير عمَّا يمور فيها ، من انفعالات تتطلب تراكيب لغوية أو حركات جسدية ، تصارع السياق حتى تعبّر عن تلك الخوالج الداخلية والانفعالات المسيطرة . خاصة ؛ حين ننطلق من القول بأننا إذا كنا نفكر بالنفس ، لا بالكلمات ، وإذا كان نشاط الدماغ (العمليات العقلية) وما يصاحبه من نشاط لغوى - فى غالب أمره – قائمًا على دوافع مُلحة من النفس و زفراتها ، وحديثها الصارخ ، أو الهامس ، أو المتمتم ؛ فمن الأجدر- بنا- أن نقرَّ بأن كل نشاط لغوى هو – فى جوهره- ردة فعل لما يمور فى النفس ، وما انتخاب المبانى اللفظية إلَّا من صنيعها ، وما العلاقة بين المبنى و المعنى إلَّا كالعلاقة بين النفس والقلب واللسان ، يشكلها التداخل ووحدة الغرض ، إذ تمتلىء النفس بدافع ما ، فتوجِّه العقل والقلب نحو صياغة بنية لفظية تتناسب مع سياق المعنى الموضوعة له ، فيوازن الأخيران بين اختيارات من القوالب والصيغ الصرفية ، ويطرحان الأمر على النفس ، فتنتخب من يناسب دوافعها ومعانيها من المبانى اللفظية ، والصيغ الصرفية ، ويكون أحيانًا من دون إرادة العقل أو القلب ، أو كليهما معًا ؛ فيقذف – قسرًا – عن طريق اللسان. ونظير ذلك من الأمثلة : إن كلمة (الكذَاب) تدل على شخص موصوفٍ بالكذب ، وتلك هى دلالتها الاجتماعية ؛ غير أنها اكتسبت عن طريق صيغتها المبنوية / اللفظية

[1] حيث إن التعرض للإطار النظرة للعلاقة بين الدال و المدلول ؛ زيادةً أو نقصًا ، ليس محل دراسة البحث الحالى ، إنما يستوجب التنظير لها بحثًا مستقلًّا ؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يتمركز حول الزيادة أو النقص فى بنية الصوامت ، فهى دليل الزيادة أو النقص فى العناصر اللغوية المكونة للمبانى الصرفية .

قدرًا آخر من الدلالة ، يُسمى : بالدلالة الصرفية ".([2]) وهى المبالغة فى الاتصاف بالكذب ، ويُشار بالدلالة الصرفية – فى هذا الموضع – إلى نمط من القيم الدلالية التى ترتبط بوزن من الأوزان الصرفية المرتبطة بالضابط (ف ، ع ، ل) ، أو ترتبط بقيمة دلالية ، عكستها صيغة صرفية أو بنية لفظية ، تستدعى الثقافة المحلية (المواضعة) معنى اجتماعى ما ، حين تقرع سمع المتلقى أو يقع بصره على صورتها الشكلية.

ليس الأمر – هنا- منصبًّا على بنية لحقتها زيادة أو أصابها نقص ، إنما مدار الأمر على العلاقة الاجتماعية والعرفية بين الدال ومدلوله ، لذا نرى الزمخشرى قد أورد صيغًا صرفية أصابها نقص فى بنيتها ، وعدد أحرفها ، وهى قولهم : الكُذاب ، بضم الكاف ، وفتح الذال ، من دون تشديد لها ، وهى- مع ذلك النقص- دالة على المبالغة ، يقول الزمخشرى : " وهى مصدر كذب ، بدليل قوله :

فصدَّقتها و كذَّبتُها	و المرء ينفعه كُذابُه .([3])

... وقد يكون الكُذاب بمعنى : الواحد البليغ فى الكذب ، يُقال : رجل كُذاب كقولك : حُسان ، و بُخال ، فيجعل صفة لمصدر كذَّبوا ، أى : تكذيبًا كذابًا مفرطًا كذبُه ".([4])

- **الدراســـــات السابقـــــة :**

أما عن الدراسات السابقة – فى مسألة النقص أو الزيادة([5]) فى المعنى لزيادة المبنى أو نقصه – فقد رصد الباحث دراسات كثيرة ، منها ما تناول الزيادة على مستوى العبارة و التركيب ، و منها ما قصرت دراستها على دراسة الزيادة فى مبنى الأفعال ، أو مبنى الأسماء ، أو خصَّصت دراستها بالزيادة فى الحروف، أو ما يُسمَّى: زيادة حروف المعانى و دلالاتها ؛ أو عقدت – فى ثنايا فصولها – دراسات و بحوثًا جمعت بين التنظير و التطبيق. ومن يطالع كثيرًا من تلك الدراسات السابقة يجدْها قد قصرُت أبوابُها على معالجة الزيادة

---

[2] دلالة الألفاظ ، د : إبراهيم أنيس ، ط3 ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1976م ، القاهرة ، ص : 10 و ما بعدها ، بتصرف.

[3] لم أعثر على البيت فى ديوان الأعشى الكبير ، قافية الباء المضمومة المختومة أو المقيدة بهاء السكت ، ويزعم المؤلف أنها ضمن أبيات قصيدة للأعشى ، يمدح رجلًا من كندة ، يُقال له : ربيعةُ بن حيوة ، مطلعها : أصرمت حبلك من لميس اليوم أم طال اجتنابه .، من مجزوء الكامل ، و يستأنس المؤلف لذلك بوجود كثير من الأبيات الممحوة بين أبيات القصيدة . انظر : ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح و تعليق : د : محمد حسين ، (د . ط) مكتبة الآداب بالجماميز ، المكتبة النموذجية ، الحلمية الجديدة ، القاهرة ، (د . ت) ، ص : 159 ، ص : 284 – 287 ; The Libraries COLUMBIA UNIVERSITY نسخة PDf وهو بلا نسبة فى شرح المفصل ، لابن يعيش ، انظر : شرح المفصل ، لموفق الدين ابن يعيش ، المتوفى فى عام 643 هجرية ، المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية ، جزء 6 ، ص : 44

[4] الكشاف ، تأليف : جار الله الزمخشرى ، شرح و ضبط و مراجعه : يوسف الحمادى ، مكتبة ، مصر ، القاهرة ، الفجالة ، (د . ت) ، جزء 4 ، ص : 589

[5] سيقصر الباحث حديثه على الدراسات التى تناولت مصطلح الزيادة ، و ذلك لسببين ، أحدهما : إن الحديث عن قاعدة الزيادة هى الأشهر ، و الآخر : إن دراسات نقص المعنى لنقص المبنى تكاد تكون نادرة ، ، حيث لم يقع الباحث عن بحوث مستقلة أو دراسات مختصة ، تسلط الضوء على مسألة النقص فحسب ، فقد جاءت دراسات النقص بوصفها اشارات مضمنة بحوث الزيادة و دراساتها ، و أن الحديث عن قضية النقص أو الزيادة فى المبنى و أثر ذلك فى توجيه المعنى هو جوهر هذا البحث .

اللفظية التركيب اللغوى أو النحوى ، أو فى عدد أحرف القالب الصرفى (الوحدة اللغوية المستقلَّة مقطعيًّا) وما يترتب على ذلك من زيادة فى القيمة الدلالية عن طريق ما يلى :

- زيادة قالب لغوى من جنس الأسماء أو الأفعال ، أو الحروف ، أو الأدوات .
- أو من خلال تكرير العبارات ، و تعدد الصيغ .

ولعل هذا هو الفارق الجوهرى بينها و بين البحث الحالى ، الذى يركز على درس مسألتى المبنى والمعنى فى بحث يجمع بينهما فى علاقة واحدة ، لتكون ضفيرة بين التأطير النظرى، والتمثيل التطبيقى، والاقتراب شيئًا يسيرًا من أثر ذلك على الفروق الدلالية المحتملة ، والمستحدثة ، والمقبولة ، والمردودة . ويستشهد الباحث على ذلك بعدد من الدراسات ، على النحو الآتى :

- **الدراســــــــــــــــــة الأولى :**

عنوانها : زيادة المعنى لزيادة المبنى – مفهومها وضوابطها وأهميتها الدلالية ، إعداد: أ.د : عبد القادر سلَّامى ، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، الجزائر، الملتقى الدولى حول الصرف العربى فى الفكر اللسانى الحديث، الصفحات من 73 – 93

وقد دارت منهجيةُ البحثِ الوصفيةُ – فى هذه الدراسة- حول فكرة العلاقة بين المعنى والمبنى ، وأثر ذلك على إشكالية الدلالة ، وكوْن هذه الفكرة سببًا فى توليد معانٍ جديدة ، وافتراض أن هذه المعانى تتفرع من المعنى المعجمى الأصلى ؛ منطلقة – فى ذلك – من إنكار الترادف فى اللغة ، و أن لكل لفظة معنى معين . وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلى :

- تأكيد الباحث أن لقاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى فضلًا كبيرًا فى اكتساب اللغة العربية و تعليمها لغير الناطقين بها أبعادًا كثيرة ، فكان تعدد الجذور اللغوية و خصيصة التقليب و التوالد سببًا فى استيعاب العربية لمختلف اللغات و الثقافات ، فصارت سبيلا للتواصل بين بنى البشر جميعًا ، على اختلاف الألسنة والثقافات والمقاصد ، وفيها دليل على حيوية اللغة العربية .
- إن وجود هذه القاعدة دليل احترام الاستعمال لقوانين اللغة العربية و أصول أبنيتها .
- تُشير هذه القاعدة إلى أن تغيرًا فى حركة أو حرف من أصول الكلمة يكون سببًا فى تغير المعنى.

- **الدراســــــــــــــــــة الثانية :**

عنوانها : إشكالية زيادة المبنى و دلالتها على زيادة المعنى ، دراسة تطبيقية على السين و سوف فى القرآن الكريم، إعداد : م . د : محمد ذنون يونس فتحى الراشدى ، كلية التربية للبنات ، جامعة الموصل ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 8 ، العدد : 4 ، الصفحات : 178 – 207

تعرض فيها الباحث لدراسة إشكالية العلاقة بين اللفظ و المعنى ، وتباين وجهات النظر لدى اللغويين حول أثر الصوت فى المعنى ، وحاول وضع عدد من الضوابط ذات الصلة بهذه الإشكالية ، ليدلف الباحث إلى عرض تطبيقى لهذه الإشكالية من خلال التباين بين حرفى الاستقبال(السين)، و(سوف) الداخلين على الفعل المضارع ، وفروق دلالتهما فى الاستعمال . و قد توصل الباحث إلى نتائج ، منها :

- وجود فروق دلالية دقيقة بين الحرفين ، على مستوى الوضع و الاستعمال .
- أكد الباحث أن كل زيادة فى مسألة المبنى تستلزم زيادة فى المعنى. طولًا و قصرًا ، و قوة و ضعفًا .
- تعرض البحث إلى زيادة المبانى بصفتها العامة ، داخل التركيب ، أو كانت داخل القالب اللغوى الواحد ، على نحو ما استشهد على زيادة الحرف من ، فى قولهم : ما جاءنى من أحد ، أو حين فرَّق بين دلالة (عشب ، و اعشوشب) ، أو كذلك دلالة زيادة مورفيم سابقة التنبيه (الهاء) على القالب الإشارى (ذا).
- أشار البحث إلى أنه ليس كل زيادة فى المبنى يستلزمها زيادة فى المعنى ذاته ، بل قد تؤدى تلك الزيادة إلى تغيير المعنى ، على نحو ما نرى عند إلحاق علامات التثنية و الجمع أو التذكير و التأنيث على القالب اللغوى المجرد .
- تعرض البحث إلى ما ينقض القاعدة ، فى باب التصغير ، و لكنه ذهب إلى أن التصغير زيادة فى معنى القلة.

- **الدراســــــــــــة الثالثة :**

عنوانها : قاعدة زيادة المبانى تؤدى إلى زيادة المعانى ، بين الرفض و القبول ، دراسة صرفية دلالية ، للباحث ، أ . م . د : حميد عبد الحمزة الفتلى ، من منشورات مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد : 99 ، لعام 1433هـ// 2012م ، الصفحات : من 329-352.

بدأ الباحث دراسته بالحديث عن القواعد الكلية والأخرى الفرعية للنظام العام للغة العربية ، وعن ذيوع قاعدة زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى ، على ضوء من العلاقة بين اللفظ و المعنى ، مُظْهرًا التباين اللفظى فى استخدامات العلماء لتعبيراتهم و استشهاداتهم حول هذه القاعدة. وقد قسَّم الباحث دراسته إلى خمسة أقسام ، جاءت على النحو الآتى :

1- زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى.
2- زيادة فى المبنى لا تؤدى إلى زيادة فى المعنى.
3- زيادة فى المبنى تؤدى إلى نقص فى المعنى.
4- نقص فى المبنى يؤدى إلى زيادة فى المعنى.
5- نقص فى المبنى لا يؤدى إلى نقص فى المعنى.

انتهج الباحث المنهج الوصفى فى رصد آراء العلماء حول هذه القاعدة ، و مدى تأصيلهم لها ، مراعيًا البعد التاريخى فى التناول ؛ وقد استمد فرضيات بحثه من أقوال القدماء بصورة مكثفة . وساق أمثلة دلل بها على ما ذهب إليه من الدفع فى اطِّراد هذه القاعدة ، من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وتركزت دراسته حول الزيادة فى مبنى الحروف ، وتعرض لبعض صور الزيادات التى لحقت المبنى فى الخطاب القرآنى ، على ضوء الرسم العثمانى ، وعرض آراء من ردُّوا هذا القاعدة ، و من آمن بها ، و من تشدد فى إنكارها ، ومن توسَّط بين وجهات النظر المتباينة.

بيد أن الباحث قد بدا – فى كثير من عناصر بحثه ، وفيما استشهد به من الأمثلة - ناقلًا نصوص العلماء ، من دون وضوح رؤية أو اتِّكاءٍ على قناعة بفكرة ما ، أو تدخُّلٍ فى النصوص بإعمال الفكر أو التحليل ، أو إحاطة

لمفردات بحثه ، أو شمولِ لفكرته المحورية ، مما جعل بحثه غير محيط بأبواب عديدة ، من عناصره ، منها ما يتصل بهذه القاعدة ، تأييدًا لها ، أو ما يرد القول بإطلاقها ، ومنها ما اتَّصل بتحليله لشواهد بحثه ؛ كما أن بحثه قد افتقر إلى تكثيف الشواهد اللغوية ، على اختلاف نمطيتها ، التى توفر حدَّ الاقتناع لدى المتلقى ، على اتِّساع نمط القراءة والقارئ . وقد توصل الباحث إلى نتائج ، منها :

- إن القول بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى قاعدة غير مطردة ، وذكر أن ابن جنى (ت392ه) يعد أول من تنبه إلى هذه القاعدة ، و أفاض فى الحديث عنها .
- إن تلك الزيادة تشمل الزيادات فى الأسماء والأفعال والحروف ، وليس فى الأفعال فحسب.

• **<u>ما يُميّز هذا البحثَ عن الدراسات السابقة :</u>** يتميز هذا البحث عن الدراسات الثلاث السابقة بما يلى :

- لا يُنكر الباحث - بالكلية - الأصل القائل بأن قصدية مؤلف الكلام من الزيادة تتمثل فى رغبته تحقيق زيادة فى المعنى الذى يُريد إيصاله لمتلقيه ، من باب التقوية أو التوكيد ، على مستوى الحركات ، أو الأحرف ، أو القالب المفرد (من جنس الأسماء أو الأفعال ، أو الحروف) أو التركيب ، أو الفقرة بتمامها ، إذ إنه من الشائع أن فى الزيادة زيادة ، وأن فى النقص نقصًا ؛ إلَّا لغرض ما أو لنكتة ، ويكون الضابط – فى هذا الأمر- العلاقة بين مستخدمى الكلام ، وما يُحيط ذلك من سياقات قبلية ، أو سياقات موازية أو مصاحبة ، أو سياقات التوقع .
- يقدم البحث الحالى محاولة تطبيقية تُثبت أن هناك نقصًا فى مسألة المبنى يتضمن زيادة فى مسألة المعنى.
- يصرُّ البحث الحالى على الانطلاق – فى فرضيته- من التأصيل المعجمى ، مشيرًا إلى أنه من جمال اللغة العربية إنما يتشكل فى القدرة الباهرة على التوالد والاشتقاق ، وأن لكلِّ معنى ومغزى ؛ وأن مرد انتخاب القالب اللغوى إلى صوت النفس ، وحالتها الانفعالية ، ورغبتها المباشرة فى إيصال قصد ما ، تحمله قوالب لغوية معينة.
- يجعل البحث الحالى العلاقة بين المجرد و المزيد – فى القالب الواحد أو الصيغة الصرفية الواحدة – سببًا فى إيجاد معانى دلالية جديدة ، مما يستوعب الاحتكاك الدلالى بين اللغات المتباينة، فى ظل سيطرة مرتكزات العولمة و أبعادها ، وأن تلك الزيادات فى مسألة المبنى أو النقص فيه ، ترتبط بخلفية العلاقة بين المؤلف والمتلقى ، و بقصدية المؤلف وثقافته، وأسس التواصل، وآلية الجمال والتقبل، أو بسياقات متنوعة تحيط بعملية إنتاج الكلام وتحليله وتفسيره .
- يؤصِّل البحث الحالى القول بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ليس أمرًا مطلقًا ، حيث أثبتت شواهد لغوية فصيحة موثوق فى عربيتها أن هناك قوالب لغوية أصابها نقص فى هيكلها الكمِّى ، وقد أدَّى إلى زيادة فى المعنى ، نحو : صيغ المبالغة باختلاف أوزانها الصرفية ، و بعض الصيغ الصرفية المحولة عن صيغ صرفية أخرى ، مما امتازت بقوة اللفظ و قوة الدلالة (قوة المعنى لقوة اللفظ) بعيدًا عن هيكلها الكمِّى (عدد أحرفها والهيئة والترتيب ، والفئة ، والنوع ، والموقع النحوى)، وأن هذا الأمر يمثل إطارًا ضابطًا لما يُستجد من دلالات وتفسيرات .
- يُركِّز البحث الحالى على إبراز معالم الجمال الصرفى فى إحداث الزيادة أو النقص فى مستوى القالب الصرفى الواحد (القالب المستقل مقطعيًّا) ويجعل من زيادة المعنى لزيادة المبنى ، أو زيادة

المعنى لنقص فى المبنى والعكس(قلة القيمة الدلالية أو المبالغة فى المعنى) بابًا من أبواب الاتساع اللغوى والدلالى ، وسببًا مباشرًا من أسباب تطور الدلالة من خلال توسيع المعنى أو تكثيفه أو انتقال دلالته أو تغيُّرها.

- لعل من الجديد – فى هذا البحث – أنه يقوم على التوسع فيما يخصُّ الضابط النحوى أو المعيارية الصرفية ، فلا يجعل دلالة البنية المزيدة أو المجتزأة قالبًا خاضعًا لمقاييس الصرف إلَّا ما جانب التثقيل والنَّبو ، والغرابة اللفظية ، إنما الأصل فيها أن بناء البنية انعكاس للغة الانفعالية لنفس ما ، فصاحبُ النفس هو من ينشىء المبانى ، و يرتِّب هيئته ، فتارة يُطيل فى أحرف اللين ، وأخرى يُكرّر صامتًا ، وثالثة يُبدل حركة ، ورابعة يحذف أو يجتزىء من المبانى لتكون تبعًا للمعانى .لاسيما عندما يحوِّل مؤلف الكلمة قالبها المورفولوجى الهيكلى إلى مقاطع ، تضبطها الظواهر والمحددات الصوتية والصرفية المتعددة ، من النبر ، والقلب ، والوقف بالنقل ، والإعلال والإبدال ، والتقسيم المقطعى(البنية المقطعية) ، أو مطل الحركات (مدّ الحركات من خلال تطويل أحرف اللين ، من جنس الواو ، والألف ، و الياء ، و منحها مزيدًا من القوة و الامتداد ؛ فيما يخصُّ الوضوح السمعى لها) أو وضع البنية الجديدة فى حقل دلالى غير ما وُضعت له ، أو غير ذلك من الظواهر الصوتية.
- يُباين هذا البحث غيره من الأبحاث فى أنه يدرُس الزيادة فى مسألة المبنى أو النقص فيها ، وأثر ذلك على مسألة الزيادة فى المعنى فى القالب اللغوى الواحد ، أو الصيغة الصرفية الواحدة ، وما يرتبط بذلك من توجيه للمعنى ، فهمًا ، وتقبلًا ، وتحليلًا ، وتفسيرًا ؛ مفترضًا أنه : ليس كل زيادة فى المبنى تستلزم – لامحالة- أن يتبعها زيادة فى المعنى ، مستدلًّا على ذلك برصد شواهد فى أساليب لغوية رفيعة ، من المواد اللغوية المطروحة فى الحياة اللغوية للثقافة العربية المستعملة والمقبولة ؛ جاءت على خلاف القاعدة السابقة ، وكانت فيها الزيادات فى مسألة المبنى سببًا مباشرًا لتقليل المعنى . فقد تُصاب البنية الصرفية بنقص فى كميتها ، ويتبع ذلك زيادةٌ فى المعنى ، بالمخالفة التامة لجوهر لقاعدة ، فى طرفيها ، الزيادة أو النقص ؛ بعيدًا عن أغراض البلاغة ، أو النكت اللغوية ، أو ضرب أمثلة التدريب الطلابى ، التى ابتدعها النحاة ، ليحملوا الطلاب على التمثيل والقياس ، والإقناع والاقتناع، إنما مدار الأمر على وجود تفاوت بين الكلمتين فى القوة اللفظية والبلاغة فى المعنى و سموه و جودته.

- **<u>مُرتكزات البحث الحالى :</u>**

يرتكز هذا البحث على الإقرار بأن آليات التقعيد الأصولى والتأطير النظرى لضوابط النظام اللغوى العام ومعاييره - تغليبه على الأكثر ، ليس على الرواية اللغوية الفصيحة الموثوق فى ضوابط نقلها على ألسنة أربابها - كانت سببًا مباشرًا فى إحداث فُرقة بين مدارس الضبط و المعيارية أو النقل والرواية ، والتحليل والتفسير؛ مما دفع إلى وجود بعض الشتات والشذوذ والضرورة، أو مخالفة المألوف، أو الخروج عن الأصل، فى الفكر الجمعى بين الثقافات العربية: البصرية، والكوفية، والبغدادية (التوفيقية) ، والأندلسية ، وعلى رأسها المدرسة الحوفية .

يُحمد للمدرسة التوفيقية محاولتها إقامة جسور فكرية ذات روافد قوية ومتعددة من الشواهد اللغوية الموثوق فى أصالتها وفصاحتها ، حيث توسطت – بناء على أطر فكرية و اجتماعية و عقدية و مذهبية أحيانًا – بين

المدرستين ؛ البصرية والكوفية ، التى انتصرت أولاهما إلى القياس على الأكثرية من الشواهد والأقوال اللغوية ، فين حين حققت أخراهما واقعية الرصد و التقعيد ، حين وضعت قاعدة للشاهد الواحد ، حين وثَّقت فى أصالته وفصاحته ، وصحة نسبته ، فطفقت تنشىء نظرية توافقية بين الاستعمال ورواية الآحاد ، لتعقد ضفيرة للمادة المعجمية تتمركز حول الأساس المعجمى ، والثقة فى النقل ، والتأكد من فصاحته ، مع سلامة الدلالة للفظ ، ودورانه على ألسنة المتكلمين فى استعمالاتهم اليومية.

يؤمن الباحث بأن بحثًا فى مثل هذا الموضوع من الاتساع ؛ بحيث لا تستوعبه هذه الورقة البحثية ، لاسيما أن الحديث عن مسألتى المبنى و المعنى ، و ما يتصل بهما من تغيرات صرفية و دلالية ؛ ممَّا يشكِّل فكرة فنية مراوغة ، جعلت من الاستخدام اللغوى آلية تواصلٍ ، وإفهامٍ ، وإمتاعٍ ؛ ولها ضوابط ومحددات ؛ لذا فهذا البحث يقتصر - فى درسه - على الزيادة التى تلحق - أو النقص الذى يُصيب - القوالب اللغوية من مستوى القالب اللغوى الواحد (من مستوى الكلمة)(الوحدات الصرفية المستقلة مقطعيًّا)، و تشمل هذه الزيادة زيادة السوابق أو اللواحق أو ما لحق البنية النواة (البنية الأصلية للكلمة ، أو الجذر الأصلى) من إضافات قالبية ، من مستوى الصوامت أو الصوائت ، أو ما أصابها من تكرير لبعض أصولها المشكلة للمعنى المعجمى للقالب اللغوى ، أو ما أصابها من تقليل فى عدد أحرفها ، بقصد من مؤلف الكلام .

ينطلق هذا البحث من فرضية ملحة يؤيِّدها الاستعمال ، ومفاد هذا أن " المبنى الواحد(الجذر المعجمى) صالح لأن يعبِّر عن أكثر من معنى واحد؛ ما دام هذا المبنى غير مقيَّد بقيد لفظى ، أو معنوى ، أو سياقى ؛ فإذا ما تحقق هذا المعنى بعلامة ما ؛ أصبح – نصًّا- فى معنى واحد بعينه ، تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية ، والحالية على السواء".([6])

يسعى هذا البحث - فى محاوره التالية - إلى الانطلاق من عدم الاقتناع – أو التسليم المطلق- بأن القول بأن كل زيادة تلحق البنية اللفظية تستلزم – على سبيل الوجوب- زيادة مطردة فى مسألة المعنى ، مؤمنًا بأنه كل زيادة فى مسألة المبنى لا تؤدى - بالضرورة - إلى زيادة فى المعنى ، بل على العكس ؛ فقد يؤدى نقص فى الكتلة المبنوية للقالب اللغوى الواحد إلى زيادة فى معناه ، والعكس؛ فقد أثبتت الشواهد اللغوية الموثوق - بكونها أعلى مراتب الفصاحة - أنه قد يقصد المؤلف التعبير بقوالب لغوية مجتزأة قاصدًا – بذلك – تكثير المعنى أو تقويته وتوكيد مضمونه ، بصورة أكبر مما عبَّرت عنه الصورة اللفظية المستعملة .

إذ إن الرواية اللغوية قد سبقت التقنين اللغوى أو التدوين القاعدى ، ووضْع الأصول ، إذ هى سابقة على وضع الضوابط النحوية و الأصول الصرفية ؛ ليُثبت - من خلال منهج وصفى تحليلى مستخدم - أن الشاهد اللغوى قد يُخالف الإطلاق والاطِّراد فى هذه القاعدة ، أو القول المشهور ؛ إن جاز التعبير بذلك ؛ ويؤمن هذا البحث بعدم جدية القول بالشذوذ أو الضرورة فيما ورد من المواد اللغوية المطروحة فى تراثنا العربى ، مما هو فى قريحة الثقافة العربية ، من قرآن ، وقراءاته ، و أقوال شعرية ، وشواهد ممَّا دُوِّن من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وغير ذلك من أمثلة المنظوم والمنثور من كلامهم المستعمل فى أحاديثهم اليومية ، ولا يوجد حدٌّ زمنى ولا مكانى مقيِّد لحدود الاستشهاد ، فيما يخصُّ مادة البحث.

[6] انظر : اللغة العربية معناها و مبناها د : تمام حسَّان – رحمه الله- ط2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979م ، ص : 163

وقد بُنيَتْ وجهةُ النظر - فى هذا البحث - على أن هناك بنيتين صرفيتين ، أحدهما بنية نواة ، والتى تمثل المادة الأساسية المعجمية (الصيغة الأولى) للمعنى المعجمى الأصلى ، والبنية الثانية بنية مشتقة أو منحوتة ، أو لنقل : مأخوذة منها ، وتحمل معنى جديدًا جدة نوعية ، ترتبط بالمعنى المعجمى ، وتضيف إليه ؛ ذات دلالة قوية ، وتحيط بالمعنى الذى تحمله ، كما أن هناك معنيين ، الأول هو ما تضبطه محددات الأصل المعجمى ، والدلالة المستعملة ، ونمطية القراءة والتلقى فى بيئة ثقافية ما ، ومنه تُشتق كل المعانى الجديدة ، وأما المعنى الثانى فهو معنى نوعى ، دفعت إلى وجوده تلك البنية اللفظية الجديدة ، إيجابًا أو سلبًا. ويُمكن التعبير عمَّا سبق على النحو الآتى :

حيث تنقسم البنيات الصرفية إلى صيغتين صرفيتين ، هما :

- **الصيغة الصرفية التى تُسمى:الصيغة المعجمية الأولى : (النواة ، الأصل ، الصيغة المركزية، الجذر المعجمى).**
- **الصيغة الصرفية التى تُسمى: الصيغة المعجمية الثانية: (الصيغة المولَّدة ، الفـــــرع، الصيغة الهامشية، الصيغة الجديدة ، الصيغة المعدول إليها).**

فإنه لا يدَّعى الباحثُ بأن تلك الزيادات أو النقص فى القالب اللغوى - من السوابق واللواحق أو الحشو أو البنية النواة – عملٌ عبثيٌّ ، أو تصرفٌ اعتباطىٌّ من قِبَل مؤلف الكلام ، إنما لكل زيادة أو نقص فائدة ، أو نكتة ، أو خصوصية ما اقتضت ذلك – ومدار القضية - فى هذا البحث - على الزيادة أو النقص فى عدد الأحرف ، من خلال تحقق الزيادة أو النقص فى البنية المقطعية للقالب الواحد ، و كذلك الزيادة أو النقص ، فى وزنه الصرفى - لذا جاء بها الخطاب القرآنى ، و جرت على ألسنة الفصحاء فى كلامهم ، حيث يصرُّ البحث على إنكار القول بموت المؤلف ، إذ يؤمن بأن الكلام – فى جوهره= هو عمل نفسى ، يشترك فى صياغته و انتخابه المتلقى و المؤلف .

ولعل فى هذا الإقرار إنكارًا لوجود الترادف بين مفردات اللغة العربية ، على مستوى القالب الصرفى ، أو الصيغة الصرفية الواحدة ، إذ إن لكل صيغة صرفية دلالة وقصدًا ، وحملًا نفسيًّا تعبر عنه فى سياقاته المتباينة ، وكأن البحث يُنكر القول بوجود الشاذ ، والضرورة ، والخروج عن المألوف ، ومجافاة الأصل والاستعمال ، ويُعظم من دقة الحس لدى الذائقة العربية على اختلاف مشاربها ، وتعدديتها الثقافية وتطلعات النفس ، لدى نفس قصدت ما عبَّرت به من دون غيره من الدلالات.

بيد أن الباحث يُنكر أن تكون تلك الزيادة - فى المبنى- لمجرد تقوية المعنى أو توكيد مضمونه ، أو أن تكون لمجرد رغبة مؤلف الخطاب فى تزيين كلامه ، أو الهروب من عيب عروضى، قد يُضطر إليه ، فيما يتصل بالأقوال الشعرى ، كأن يكون تجنب زيادة المبنى مؤديًّا إلى كسْر فى وزن البيت أو يكون سببًا فى زحاف أو علل ينال عناصر البيت الشعرى (من الصدر أو الحشو ، أو العروض ، أو العجز أو الضرب)كما يُنكر أن يكون النقص سببًا من أسباب ضعف المعنى ، وخلخلة دلالته وتغيُّره.

يُنكر البحث أن تكون تلك القاعدة مضطردة على إطلاقها ، إنما من الأقيس الاطمئنان لها على سبيل التكثير والتغليب ، وأن لها شروطًا. ويؤكِّد على أنه إنْ عجز المتلقى أو المتعرّض للتفسير أو التأويل عن إدراك

معنى الزيادة أو استكشافه فهذا ليس دليلًا دافعًا او حاسمًا على أن زيادة المبنى أفادت نكتة أو أمرًا اقتصر على الزيادة فى المعنى ، بل قد يأتى الأمر على خلاف ذلك برمته . كما أن هذا الأمر قد يرتبط بأفق انتظار المتلقى ، وشيوع القيمة الدلالية المزيدة فى ثقافة التلقى.

ويؤكِّد الباحث أن بحثه- هذا - لا يدرس عمليتى الزيادة أو النقص فى الحركات وارتباط ذلك بعمليات توجيه المعنى أو تفسيره زيادة أو نقصًا – أو غير ذلك من التصرفات فى الظواهر الصوتية ، من مثل : مدِّ الصوت([7]) ، أو النبر ، أو التنغيم، أو الترفيل بوصفه حيزًا مبنويًّا ، لا كونه مسمى من مسميات العلل و الزحافات العروضية ، وكذلك : التذييل ، أو من مثل : اجتزاء الصوامت من البنية الصرفية المشكلة للمعنى المُراد ، التى تلحق بعض عناصر الأسماء و الأفعال؛ أو الأدوات أو الخوالف ،"و تُقابل – فى معناها – التجريد، و يعنى هذا الأمر - فى حقيقته – تحقق الزيادة أو النقص فى أصول الكلمة أو عناصرها الهامشية ببعض الحروف أوالحركات، فالأفعال الماضية الثلاثية تلحقها الزيادة؛ فتصبح بها رباعية، أو خماسية، أو سداسية".([8]) كما أن الصيغة(فَعِل) هى صيغة مجتزأة من اسم الفاعل.

وانطلاقًا من أن منطقية التناول و التفسير تستوجب القول بأن مسألة المبنى – إذا لحقتها زيادة ما ، على حد تعبير ابن جنى (ت392ه)- " أوجبت القسمة به زيادة المعنى له ؛ فكذلك إن انحرف به عن سمته و هديه كان ذلك دليلًا على حادث متجدد له".([9]) وقياسًا على ذلك : فإن كل نقص يُصيب البنية ، يتبعه نقص فى مسألة المعنى. وهذا ما جعل من الضرورى التعرض لدرس هذا الأمر ، لاسيَّما أن الطرح التداولى لا يركِّز على فحْص ما يقوله الناس ، بقدر تركيزه على كيف يقولونه، وكيف ينتهجون طرائق متعددة و متشعبة فى التفسير للخطاب الواحد ؛ فى إطار السياقات الاجتماعية المختلفة .([10]) و ذلك على النحو الآتى :

- **مقدمـــــــة :**

ليس من شكٍّ فى أن اختلاف الثقافات النوعية بين أبناء الثقافة الواحدة يقوّى من احتمالية تباين المعايير ، و الأعراف اللغوية و الدلالات الاجتماعية ، وتحقق التعددية فيما يخصُّ آليات التلقى ، يؤدِّى هذا – لا شك – إلى تحقق الاختلاف فى التقعيد و الأحكام ، فتتباين الرؤى بين التصويب و التخطئة ، بين التحسين و التقبيح ،

---

[7] يُقصد بمد الصوت – فى هذا الموضع : إطالة مورفيم صامت صحيح ، إنما جاء مده للتركيز على دلالته ، وله حيز صوتى بقيمة نسبية ما ، لا تتسم بالتكثيف ، بل بالوجود فى الهيكل الكمى للمادة الأساس.

[8] انظر : الزيادة و دلالاتها الصرفية و النحوية ، إعداد : ياسر محمد البدوى محمد ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جمهورية السودان ، جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية ،كلية الدراسات العليا ، دائرة اللغة العربية ، شعبة النحو و الصرف و اللغة ، العام : 2012م ، نسخة pdf ، ص : 10

[9] تجدرالإشارة إلى أن المؤلف قد اضطر إلى استخدام طبعتين مختلفتين من كتاب الخصائص ، حسبما توفر له الأمر فى أثناء مجريات البحث ، و ليس الأمر لوجود اختلاف محض بين متن الكتاب فى الطبعتين ، بيد أنه ثمة اختلاف فى بعض الأمور ، على نحو ما رأينا فى نسبة بعض الشواهد فى طبعة المكتبة التوفيقية ، و عدم نسبتها إلى قائل معين فى طبعة بغداد ، انظر : الخصائص ، تأليف : أبى الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى 392 هجرية ، تحقيق : محمد على النجار ، ط4 ، بغداد ، 1990م ، جزء 3 ، ص : 271

[10] انظر : التداولية (مقاصد و آداب) ،د: صبرى إبراهيم السيد ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1440هـ/2019م:5

بين المقبول و المردود ، بين التوسع فى الانتخاب والاستعمال ، والتَّقَوْلُب و الانغلاق و التضييق ؛ حول صور لغوية و صرفية ، ذات دلالات محفوظة ، تُعاد للمعنى ذاته ، مهما اختلفت نمطية التلقى و سياقاته .

ويختص هذا البحث بدراسة أثر التغيرات التى تطرأ على بنية الوحدة الصرفية ، فينتج معنى جديدٌ ، يزيد عن المعنى المعجمى الأصلى ، أو ينقص عنه ؛ أو يتغيَّر كليًّا أو جزئيًّا ، بوصف تلك التغيرات " وحِّدات صوتية تكون إما سابقة ، أو لاحقة ، أو داخلة فى بنية الكلمة ".([11])

يؤمن الباحث بأن العلوم الإنسانية نسبية التقبُّل ، والـتأويل ، والتسليم ، لذا يدرُس هذا البحث إشكالية التسليم بالاطِّراد و الإطلاق فى قاعدة صرفية ، تواترت عليها الدراسات و البحوث ، حتى تكاد تغدو مسألة واجب التسليم بها ، ولعل مما دفع إلى القول باطراد تلك القاعدة هو الاستناد إلى الاستعمال الاجتماعى ، أو الدلالات الاجتماعية للمبانى اللفظية ، أو الذيوع للقوالب اللفظية ، أو أن تتقبلها جماعتها اللغوية بالقبول ، وتجعل من ذلك دستورًا لغويًّا ، لذا يعظِّم اللغويون و النحاة من تلك القاعدة ، استنادًا إلى المواضعة والاستعمال ، والدلالات الاجتماعية للبنية اللفظية..

بدايةً ؛ ينطلق هذا البحث من أن هناك عددًا من الضوابط والمحددات الموضوعة للقول المشهور بأن : كل زيادة فى مسألة المبنى يتبعها- بالضرورة- زيادة فى مسألة المعنى ، وهذا ما لايُعالجه البحث الحالى ، إذ لا يُعنى هذا البحث بدراسة الأطر النظرية للتسليم بهذا القول ، من مثل : الاتحاد فى الجذر المعجمى بين البنيتين الأصلية والمحوَّلة ، أو زيادة الوزن الصرفى لإحداهما عن الأخرى؛ إنما الضابط فى هذا الأمر أن تُشير بنية الكلمة إلى المبالغة فى المعنى والتكثير فيه ، وإن قلَّت أحرفها ؛ أو تحمل دلالة على قلة المعنى ، وإن كثُرت الصوامت والصوائت المكونة لبنيتها اللفظية(هيكلها الكمِّى) حيث تشكِّل العناصر الصوتية لبنية الكلمة مصدر قوة المبنى أو ضعفه ، أو تكثير الدلالة (المعنى) أو تقليلها ، أو فتورها وتغيُّرها .

ويستأنس هذا البحث بهذه القاعدة فيما لحقته زيادة فى البنية – فيما اتحد جذره المعجمى , وفاق وزنه الصرفى وزن مادته الأساس ، أو انحرف عنها بقلة عناصره الصرفية الأساسية – وتكون تلك الزيادة - أو النقص- قد أثَّرت – حتمًا- على الوزن الصرفى له ، ونقلته إلى زيادة صرفية أو نقص فى بنيته المشكلة لمعناه ، تضمن ذلك زيادة من حيث المعنى أو نقصًا فيه ، على نحو ما نرى بين : كتب ، تلك البنية الصرفية التى تُشير إلى مباشرة فعل الكتابة بذات مفردة ، فالفعل على وزن : فَعَلَ ، بخلاف (كاتَب) تلك البنية الصرفية التى تحمل دلالة على أن ذاتًا قد باشرت فعل الكتابة بالتشارك المتساوى مع ذات أخرى أو ذوات أُخَر، فلحق ذلك زيادة فى وزن الأولى ؛ فصارت : فاعَل ، بزيادة مورفيم : ألف المفاعلة ، أو المنازعة .

ويُرجِّح هذا البحث أن تكون تلك الزيادة أو النقص فى مسألة المبنى ممَّا يشمل الأسماء ، أو الأفعال ، أو المشتقات بأنواعها المختلفة ، أو الأدوات ، أو أسماء الأفعال(الخوالف) عند ابن عصفور الإشبيلى (ت669هـ) ؛ على نحو ما نرى فى التفرقة الدلالية بين **قول القائل :صَهْ** ، بفتح ، فسكون ؛ حين يطلب من

[11] انظر : دلالة المصدر الصرفية فى النصوص القرآنية ، أبو سعيد عبد المجيد ، مجلة الإسلام فى آسيا ، الجامعة الإسلامية العالمية ، المجلد رقم : 9 ، العدد رقم: 1 ماليزيا ، 2012م ، ص : 20

المخاطب أن يسكت عن حديثٍ بعينه ، فإذا ما أراد أن يطلب منه السكوت أو الكف عن فعل الكلام برمته ، **فيقول : صَهِ** ، بفتح ، فتنوين بالكسر ، فقد أدت زيادة المبنى - فيما يخص زيادة الحركات - إلى زيادة فى المعنى ، كما أدى النقص فى مسألة المبنى إلى نقص فى المعنى، ممَا دفع الباحث إلى الادِّعاء بضرورة إعادة النظر فى **القول المشهور** أن كل زيادة فى مسألة المبنى ، يتضمن زيادة فى مسألة المعنى. فقد قرَّر ابن هشام الأنصارى(761هـ) أن هذه القاعدة تشمل أسماء الأفعال ، الدالة على الأمر ، يقول : " أن ما نوّن منها نكرة ، وما لم ينوَّن معرفة ، فإذا قُلْتَ : صَهٍ ، فمعناه : اسكت سكوتًا تامًا ، وإذا قلت : صَهْ ، فمعناه : اسكت السكوت المعين ".([12])

ينبغى الإشارة إلى أن من الثوابت اللغوية أن لكل قسم من أقسام الكلام الثلاثة - الاسم والفعل والحرف - دلالةً نوعيَّة فى نفسه ، فإن الحرف - وإن كان لا يحتمل دلالة تامة فى نفسه ، إلَّا بانضمامه إلى غيره - فقد يضم دلالة نوعية فى ذاته ، تقوى تلك الدلالة ، حتى يتضفر مع صنويه الاسم والفعل ، ليقترب من الدلالة على الذوات ، أو الأزمنة ، أو الأحداث ؛ لذا فإن أىَّ تغيير يلحق الوحدات الصرفية أو يُصيبها ، وإن كان على مستوى التغير الحركى ، حيث من المعلوم أن العرب تغير المعانى بالحركات ، فإن ذلك يؤثر فى المعنى الذى تؤديه تلك الوحدة الصرفية ؛ ولولا هذه الفروق الدلالة بين وحدة صرفية و أخرى لالتبست المقاصد ، و ضاعت دينامية التواصل ، و القصد و السياق هما الضابطان لما يؤديه البناء الصرفى من معنى.

وتجدر الإشارة إلى أن " أى حدث Event يُمكن تصويره - فى اللغة- عن طريق أنواع التعبير المختلفة ، والمعنى المعبِّر عن الحدث ؛ يُسمى : فكرة Concept ، والطرق المختلفة للتعبير عن هذا الحدث تُسمى : إعادة الصياغة Paraphrase ، وتُعد الفكرة ؛ مع إعادة الصياغة وحدة من وحدات التسلسل الدلالى".([13])

من المفيد التأكيد على أن العلاقة بين المعنى ومبناه ممَّا يمثِّل إشكالية مراوغة ؛ ليس الضابط الحاسم فيها متمركزًا حول معايير الكم أو الهيئة ، أو الكيْف المجرد ، ولا يعود الأمر إلى الخلفيات المشتركة بين مستخدمى الكلام فى عملية الاستلزام التخاطبى/التحاورى ، ولا – فحسب- إلى السياق المحدد للمعنى المراد ، بأنماطه المتعددة ، السياق السابق ، والموازى ؛ ولا إلى ضوابط المواضعة الثقافية والاجتماعية ، أو الشيوع اللفظى ، أو القول بحياة مبنى على حساب مبنى آخر ، مما نسميه : اللغة العرفية ، كما لا يعود الأمر إلى محددات البلاغة الإدراكية ، من دقة التأليف ، وجودة الصياغة و سمو المعنى ، إنما مدار الأمر على ما يُحقق دينامية الاتصال وإنجاح عملية التواصل ، بصورة ناجحة ومنجزة ، إنما يقع الأمر على جميع ما ذُكر ، فتنعقد ضفيرة ، مقوماتها مختلف المحددات السابقة ؛ لذا ترتكز حيثيات هذا البحث على ضوابط الوزنين الصرفى ، والصوتى، والبناء المقطعى للوحدات الصرفية ، المنتخبة لتحمل قصدًا ما ، ودلالة ما .

يعدُّ القول الشهير بأن زيادة المبانى تؤدى – لا شكَّ- إلى زيادة المعانى من القواعد الكلية التى احتفظت بها لغتنا العربية عند جمهور اللغويين ، بل يكاد يكون هذا الأمر – لدى من يؤمن بهذه القاعدة على إطلاقها - سنة

---

[12] انظر : شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصارى ، و معه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، محمد محى الدين عبد الحميد ، (د .ط) ، دار الطلائع ، و مكتبة الساعى ، 2004م ، القاهرة :419

[13] نظرية القوالب (من نظريات علم اللغة الحديث) ، د : حازم على كمال الدين ، (د . ط) ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، (د . ت) ، ص : 8

من سننها ، التى فُطرت عليها أنظمة اللغة العربية ، والعجيب أن مثل هذا التسليم قد أوقع كثيرًا من اللغويين والنحاة القدامى فى براثن القول بالشذوذ وبالضرورة ، والخروج عن نسق الاستعمال المألوف .

على نحو ما رأينا فى صنيع أرباب المدرسة البصرية ، الذين بنوا قواعدهم على الكثير الغالب ، وشذَّذوا المثال الواحد ، رغم فصاحة روايته ، و تقدمه على مرحلة التدوين ، وجعلوا رواية الآحاد ضربًا من ضروب الضرورة ، وردُّوا الرواية الصحيحة حين خالفت قواعدهم ، من دون أن يأصلوا للقول بأن اللغات تحتفظ بقواعد كلية ، تُقام لأجل إنجاح عملية التواصل ، و أخرى فرعية ، ويستأنس بها مستخدموا الكلام ، ومنتجوه فى إبلاغهم ما يقصدون إلى متلقيهم ، وتمنح المعطيات اللغوية ، خاصة ما يتعلق بالصرف رحابةً واتساعًا ؛ وقد يحسُن أن يُقال : إن هذا القول المشهور هو إطار فكرى تطبيقى موسومٌ بالمراوغة ؛ حتى إن من أنكرها من العلماء المحققين كان إنكاره على استحياء ، درأً لمعالجة الإطلاق والتعميم .

المحور الأول : المقصود بمفهومىْ النقص والزيادة فى مسألتىْ المبنى و المعنى : وفيه حديث عن النقاط التالية :

يبدو - من القول السابق - أن الإقرار بأن زيادة المبنى تؤدى إلى حصول زيادة فى المعنى ينسحب على التغليب أو الأكثرية ، إذ إن المنطقية تقتضى أن مؤلف الكلام – ليس مطلقًا- كلما زاد فى مبناه ، أراد – من ذلك- أن تحصل للمتلقى زيادة فى المعنى ، ولعل من انضباط الدرس أن يُقال : إن لتلك الزيادات قصدًا ، وأثرًا نوعيًّا فى تحديد دلالة القالب اللغوى الواحد ، من جنس الأسماء ، أو الأفعال ، أو الحروف ، أو المبانى الإفصاحية من جنس أسماء الأفعال ، أو الأدوات ، و الضمائر ، والمشتقات ، والتصرفات العدولية فيما يخص الصيغ المحولة من صيغة صرفية إلى أخرى .

وكأن مؤلف الكلام يبعث لمتلقيه برسالة تواصلية مؤدَّاها أن قصدية الاختلاف والانتخاب والعدول - بين الصيغتين المعجميتين ذواتى الجذر الواحد - ترتبط ببعد دلالى ، هو نفسى فى المقام الأول ، يجعل مؤلف الكلام ينتخب بنية صرفية ما ، موصوفة بالقوة فى قيمتها الدلالية ، ويعدل عن الأخرى ، التى لا تقوى على حمل المعنى المحدد ، وكأن القالب الصرفى فى الزيادة أو النقص يحمل دلالة نفسية مختلفة عن وجوده فى حالته المعجمية المجردة ؛ لذا رُصدت قوالب لغوية قدحت فى تعميم القول بأن كل زيادة فى مسألة المبنى توجب زيادة فى مسألة المعنى، من مثل ما نجد فى بعض صيغ المبالغة ، و بعض الصيغ الصرفية المحولة ، من اسم الفعول ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والصيغ المصدرية ، وغير ذلك ممَّا سيتناوله البحث، وما يرتبط بذلك من مفاهيم و مصطلحات ذات صلة بمفردات البحث ، ويكون ذلك فى مبحثين على النحو الآتى :

المبحث الأول : مفاهيم و مصطلحات وضوابط ذات علاقة بمسألتىْ المبنى و المعنى ، و فيه حديث عن النقاط التالية:

- **مفهوم : المقطع الصوتى :**

يشكل المقطع الصوتى وحدة صوتية مستقلة ، يُمكن من خلالها تحليل البنية المشكلة للكلمة فى صورتها الكلية ؛ ويتألف هيكله القالبى من عنصر صائت(حركة) وعنصر صامت أو أكثر، ولا يُمكن عزل صائته عن صامته ، حيث يرتبطان بعلاقة التضام ، كما أن مادته المعجمية(ق ، ط ، ع) تدور حول : أخر الشىء ، وطرائقه التى يتركب منها ، وهو مأخوذ من (القطع) أى : إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلًا ، و من التقطيع ، أى : التقسيم ، و تقاطع الشىء : بان بعضه من بعضٍ ؛ و حبل أقطاع : مقطوع ، كأنهم جعلوا كل جزءٍ منه قطعًا [14](كمقلطع الكلام ، ومقاطع الشعر .[15]) وهذا المعنى أشار إليه – من القدماء - الفارابى(ت339هـ) حين أشار إلى أن المقطع الصوتى هو : " مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت".[16]) لذا فهو أصغر وحدة فى تركيب الكلمة ؛ نستطيع التلفظ بها ، إذ لا يُمكن التلفظ أو التكلم بالعنصر الصامت ، من دون صائته . وقد عرَّفه - من المحدثين – وهو أستاذنا الأستاذ الدكتور رمضان عبد

[14] انظر : لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الخامس ، ص : 3675 ، مادة : (قطع).

[15] انظر : المقطع الصوتى فى اللغة العربية و تطبيقاته اللغوية ، د : محمود حلمى زويل ، ط1 ، دار غريب ، القاهرة ، 2019م ، ص : 9

[16] الموسيقى الكبير ، تأليف : أبى نصر الفارابى ، تحقيق : غطاس عبد الملك خشبة ، (د . ط) دار الكتاب العربى ، (د . ت) ، القاهرة ، ص : 1073.

التواب – رحمه الله تعالى- فقال : " المقطع الصوتى ، هو : كمية من الأصوات ، تشتمل على حركة واحدة ، و يُمكن الابتداء بها و الوقوف عليها ".([17]) وهذا معناه أن نواة المقطع الصوتى إنما تتمثل فى حركة واحدة ، بيد أنه قد يضم صامتًا واحدًا أو أكثر. على نحو ما نرى فى المقطع القصير المفتوح (ص ح)(OPEN)(قصير) حيث يتكون من صامت واحد وحركة واحدة ، فى حالة الوقف و الوصل ، أو المقطع القصير المغلق(ح ص) المبدوء بحركة ألف الوصل؛ بخلاف المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)(CLOSED)(متوسط) فيتكون من أكثر من صامت ، أو المقطع المتوسط المزدوج الإغلاق (ح ص ص) ، فهو مغلق بصامتين ،حو : اسم ، والمقطع الطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) (طويل)، فيجب أن يكون فى حالة الوقف ، ويتشكل من صامتين ، والمقطع (ص ح ح ص ص) ، فيتشكل من صامت وحركة طويلة ، ثم صامت طويل ؛ والمقطع الصوتى(ص ح ص ص) ، فهو مغلق بثلاثة صوامت.

- **مفهوم البنية المقطعية :**

كان لزامًا أن يُشير الباحث إلى البنية المقطعية للكلمات ، حيث يُقصد بها : " تتابع الوحدات الصوتية فى اللغة الواحدة ، فى نمط تحدده طبيعة تكونها المقطعى، وقد أُصطُلح على تسميته : البنية المقطعية ، وهى بنية تختلف باختلاف اللغات ؛ لذا فالبنية المقطعية : هى التكوين المقطعى الذى يُشكل الكلمة ، فيغدو للبناء المقطعى وظيفة تعبيرية وأخرى دلالية ، فى ضوء هذه العلاقة ، ينقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام ،هى :

1- كلمات تتفق فى البنية المقطعية والوزن الصرفى ، نحو : سأل ، وجعل.
2- كلمات تتفق فى الوزن الصرفى ، ولا تتفق فى البنية المقطعية ، نحو : مسموع ، ومبيع ، أصلها : مبيوع.
3- كلمات تتفق فى البنية المقطعية ، ولا تتفق فى الوزن الصرفى ، نحو : شَكَرَ ، ظَرُف.([18])

- **مفهوم البناء المقطعى :**

ينبغى التنبيه إلى أن الأبنية الصرفية (مسألة المبنى) المشكَّلة من الصوامت Consonants و الصوائت Vowels تحمل بين عناصرها قيمة دلالية ما (مسألة المعنى) ، تؤدى وظيفة تعبيرية ، لها دور مؤثر فى تحقيق دينامية الاتصال و التواصل ؛ حين تكون سبيلًا لمؤلف الكلام للتعبير عن أغراضه و مقاصده . ويشكِّل هذا المقطع الصوتى النواة الأساس للبنية المقطعية للوحدات الكلامية ، ويُقصد بالبنية المقطعية : تقسيم البنية اللفظية إلى وحدات (كمية) صوتية صغرى مستقلة ، تتكون منها مقاطع صوتية ، تقوم بنيتها على حركة واحدة ، وقمة إسماع واحدة ؛ على ضوء من الضوابط المقطعية للنظام الصوتى للغة العربية ، وفقًا لمحددات الطول ، و التوسط ، والقصر ، و الانغلاق و الانفتاح ، و البساطة ، و التركيب ، و الازدواج.

تلك القوالب الصرفية من جنس كتلة المبنى أو الهيكل الكمِّى للقوالب الصرفية ، هى ردة فعل لمعنى نفسى ، و استجابة من الدماغ و جهاز النطق لضاغط من النفس والوجدان ، و قع على النفس عبء التوجيه للدماغ ، ليقوم بآليات التحليل ، والموازنة ، والعدول ، والانتخاب من بين البنيات اللفظية المركزية والهامشية

---

[17] المدخل إلى علم اللغة ، د : رمضان عبد التواب ، ط3 ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، 1997م ، ص : 101

[18] انظر : البعد الدلالى للبنية المقطعية فى سورة الزلزلة ، د : حمدى على بدوى ، مجلة الثقافة والتنمية ، العدد 107 ، أغسطس ، 2016م ، ص: 63

الضاغطة أو المحايدة ، أو المراوغة ، أو السطحية ، أو العميقة ، المتدافعة للتعبير عن المعانى المضمرة أو الساكنة ، لتمنح مؤلف الكلام سعة دلالية ، تقوم على العدول أو الانتخاب من بينها ، لتخرج – بما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية مقصودة ، من بين فيوضات دلالية محتملة و قد تكون مُتلقاة ومقبولة ؛ على مستوى الكم والكيف ، أو كليهما معًا .

ويُقصد بالبناء المقطعى : " الأنماط المقطعية (الجزئية) التى تكون عليها الوحدات اللغوية فى نص ما ، أو فى قالبٍ لغوى ما ؛ سواء كانت وحدات مستقلة (منفصلة) مقطعيًّا(خراج التركيب) ؛ أو غير مستقلة مقطعيًّا(داخل التركيب) ، أى : وحدات لغوية متداخلة مقطعيًّا ، و هذه الوحدات تنقسم – من حيث البناء المقطعى – إلى قسمين ، هما :

الأول : الوحدات اللغوية المستقلة مقطعيًّا (خارج التركيب):

وهى : تلك الوحدات اللغوية التى تستقل فى تكوينها المقطعى ، ولا تشترك مع ما يُجاورها فى البناء المقطعى. وهذا القسم هو محل دراسة هذا البحث.

الثانى : الوحدات اللغوية غير المستقلة مقطعيًّا (داخل التركيب):

وهى: تلك الوحدات اللغوية غير المستقلة فى تكوينها المقطعى ، وتشترك مع ما يُجاورها فى البناء المقطعى ؛ فيتكون مقطع مشترك ، يربط بين الوحدتين صوتيًّا ومقطعيًّا ، فينشأ تركيب لغوى يُعد المقطع المشترك بؤرة تكوُّنه".([19]) ويُقال مثل هذا الكلام على القوالب الصرفية // المبانى على اختلاف أنماطها و صورها ؛ لاسيما تلك القوالب الصرفية من جنس الصيغ الاسمية ، التى تعبِّر عن الاسمية المجردة أو المسميات المجردة من قيد الزمن أو الحدث ؛ إلَّا ما نشتم منه دلالة نسبية عن الحدث المجرد من الزمن ، فيما يخصُّ المصادر، وكذلك المبانى من جنس الصيغ الفعلية ، التى تحدد – بصورتها و دلالتها – محددى الزمن و الحدث ، ، ومثل ذلك : صور الضمائر ، والحروف والأدوات والظروف ، والعناصر الإشارية ، و الموصولات الرابطة ، وبعض الصيغ الإفصاحية ، من جنس أسماء الأفعال والخوالف الذاتية. التى تحمل دلالات جزئية مبهمة ، و مقيَّدة ، وضئيلة ، توافقًا مع صورتها الكميَّة ودلالتها الكيفية الذاتية.

- **مفهوم الوزن الصرفى :**

حرى بالباحث أن يقول : إن آلية الوزن الصرفى فى النظام الصرفى العام - فى لغتنا العربية - هى بمنزلة المقياس الدقيق ، الضابط المعيارى الذى وضعه العرب ؛ لمعرفة أحوال بنية الكلمة ، وما يَصيبها من اللواصف ، من مستوى السوابق أو اللواحق ، وما يطرأ على أصولها من إعلال ، أو إبدال ، أو قلب ، أو حذف ، ـو تغيُّر حركى ، أو اختصار كمى ، أو مطل لعناصرها اللينة ، أو ما يحدث لها من ظواهر صوفية ، ذات علاقة بالتصريف ، من نحو : النبر ، أو التضعيف ، أو الوقف بالنقل ، أو التنغيم ، أو السكوت الصوتى

[19] البعد الدلالى للبنية المقطعية فى سورة الزلزلة (مرجع سابق) ، ص : 63

بين عناصر البنية .([20]) ويُعرف بهذا المقياس " الأصلى و الزائد ، وهو معيارُ مُبتكر ؛ لتُقاس به الكلمات و تُوزن ، حتى لا تُعمم قواعدُ التشكيل البنيوى للكلمات ، من دون أن تكون مرتبطة بكلماتٍ بعينها ، لا تتجاوزها إلى غيرها ".([21])

وقد قابل فيه الصرفيون الأصول المعجمية بميزان فيه دلالة على الحدث ؛ إذ الفعل – فى رأى كثير من اللغويين- هو الأصل فى أقسام الكلام ، لشموله الذات ، و الحدث ، و الزمن ، وجعل صيغة (فعل) صيغة أصلية ، إذ الأكثر من كلام العرب على ثلاثة أصول ، قابل الصرفيون الحرف الأول الأصلى بفاء فعل ، وجعلوا الثانى الأصلى فى مقابلة عين فعل ، وجعلوا الثالث الأصلى فى مقابلة لام فعل ، واصطلحوا على أن ما يُحذف فى الأصل يُحذف فى ذلك المقياس ، وكذلك الأمر بالنسبة لما يُزاد فى الأصل ؛ وجعلوا من تكرير اللام آلية لتحمل كل زيادة فى آخر الأصل ، وجعلوا من تكرير المشدد سببًا لتكريره فى الميزان، وهكذا استوعبوا كل جديد من المعرب والدخل والمستعمل .

- **المقصود بالوحدات المستقلة مقطعيًّا :**

يُقصد بالوحدات المستقلة مقطعيًّا قالب الكلمة الحرة ، من جنس القوالب الصغرى ، التى تشغل موقعًا نحويًّا ، ولا ترتبط وحداتها المقطعية مع قالب لغوى آخر(غير متشابكة مقطعيًّا مع غيرها من القوالب اللغوية) ، ولا تتقيَّد به ، وهى : " أصغر شكل حر ، يتكون من مجموعة من المورفيمات بحركاتها ، بوصفها – أى الكلمة - قالبًا لغويًّا يشكِّل وحدة ذات معنى ، وقائمة بذاتها (مستقلة ومفيدة)؛ وهى غير قابلة للتجزئة ، وتتشكَّل عناصرها من هيئات صوتية مقطعية ، تتضام لتعبر عن معنى نوعى ما ، وتوقف معنى الجملة على خصيصة التحرك لدى هذا القالب اللغوى" .([22])

ويكون ذلك حسب موقعيَّة هذا القالب اللغوى ، ووظيفته التعبيرية ، وفئته النوعيَّة ، من مستوى الحدث والزمن والإحاطة الدلالية ، وشحنته الدلالية التى اكتسبها من خصيصة التضام مع غيره من القوالب اللغوية ، ومدى تماسك هذا التضام ، ومقدار تعلُّق دلالته النوعية بالسياق الموازى له ، أو السابق على النطق به ، أو المتسبب فى إنتاجه ، أو الضابط لمحددات تفسيره ، و تأويله ، وتوجيه دلالته ، ومسرحه الدلالى ، وخضوع تلك التأويلات لضوابط التأويل المحمود ، أو الآخر المذموم .

---

[20] انظر : جمالية المناسبة اللفظية فى شعر أمل دنقل (البكاء بين يدى زرقاء اليمامة أنموذجًا) ، د : حمدى على بدوى ، كتاب المؤتمر الدولى الثالث لكلية الآداب ، جامعة أسيوط ، بعنوان : الاتجاهات التراثية و المعاصرة فى العلوم الإنسانية ، الفترة من 5 – 7 أبريل 2016م ، مطبعة جامعة أسيوط المجلد الأول ، ص : 288

[21] نظرية علم النص (رؤية منهجية فى بناء النص النثرى) ، د : حسام أحمد فرج ، ط2 ، مكتبة الآداب ، 1430هـ/2009م ، القاهرة ، ص : 122

[22] انظر : نظرية القوالب (من نظريات علم اللغة الحديث) (مرجع سابق) ، ص : 23 (بتصرف).

- **اللغة العربية ليست بدعًا فى تلك الكليات([23]) إنما هى دليل تعددية و ثراء:**

من الجيد الإشارة إلى أن القول بهذه القاعدة موجود فى اللغات المولَّدة من غير العربية ، وليست العربية بدعًا فيه ، حيث إننا نجد الأمر ذاته فى كثير من اللغات الحيوية ، من جنس اللغة الإنجليزية ، فقد وجدنا كلمات لحقتها زيادة فى مسألة المبنى ، و تضمنت زيادة فى مسألة المعنى ، فعندما ننظر إلى الفعل Write، بمعنى : يكتب ، إذ أضفنا أو زدنا مورفيم السابقة : re، و قلنا : Rewrite دلَّ ذلك على زيادة فى حدث الكتابة ، بإعادتها مرة و أخرى ، ونجد الشىء ذاته فى الفارق الدلالى بين الفعل Search ، و الذى يدل على حدث البحث ، فإذا ما زدنا فى بنيته بإضافة سابقة الإعادة Re ، ليصبح الفعل Research ، بمعنى : يعيد البحث مرةً و مرةً ؛ و كذلك الحال بالنسبة ، لعلامة الجمع S ، أو es ، الدالة على الجمع ، و غير ذلك من الشواهد المؤيدة .

وكذلك وجدنا كلمات لحقتها زيادة من حيث المبنى ، و تضمنت نقصًا من حيث المعنى ، على نحو ما نرى فى معنى كلمة : كُتيِّب ، تصغير كلمة **(كتاب)** ، فقد لحقتها زيادة مورفيم التصغير ، فى الحشو ، أو فى وسط بنيتها الصرفية؛ جاء معناها على : كُتيِّب ، أو كتاب صغير ، و يُمكن توضيح ذلك على النحو الآتى :

الكلمة المكبرة : BOOK .

كُتيِّب : BOOKLET ... Hand book

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة أو النقص- التى يتناولها البحث - تشمل الصوامت الصرفية، مما يسمَّى : Consonants على مستوى الأحرف وكذلك الزيادة بتضعيف حرف([24]) من أصول الكلمة ، أو صنوف الاجتزاء من البنية الأصلية ، التى يعمد إليها مؤلف الكلام ، وهى زيادة - أو نقص- تلحق المبنى المعجمى/ الأساس ، وتدل على معنى زائد ، أو تحمل نقصًا فيه ، وهو تصرف مقصود بذاته ، بالقوالب اللغوية والسياقية والإشارية .

يعتمد البحث الحالى على الفوارق الشكلية و الدلالية بين المجرد و المزيد ، فإذا كان المجرد هو القالب أو المبنى ، الذى " يتألف من الحد الأدنى من الأحرف المعبرة عن الدلالة العامة للكلمة ".([25]) حيث إن القالب النواة من جنس (علم) إنما يتألف من ثلاثة مورفيمات أصلية ، تعد أساسًا معجميًّا ، هو : العين ، واللام ، والميم ؛ ولا يتمكن المتلقى أن يُدرك – بحال - دلالة هذه الكلمة على العلم و المعرفة ، بأقل من هذه الأحرف

---

23 سيركز الباحث حديثه حول الزيادة ، حيث إنها الأشهر ، وهى الأساس فى تشكيل هذه القاعدة الكلية ، وسيكون حديثه عن النقص فى المبحث التالى .

24 إذ من سنن العربية أن فى كل تضعيف لصامت قوة فى قيمته الدلالية .

25 حروف الزيادة و أثرها فى المعنى و الإعراب ، إعداد : صديق بن أحمد صديق مير ، رسالة ماجستير ، فى النحو و الصرف ، إشراف د : عبد الجبار بلال منير ، جمهورية السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد دراسات و بحوث العالم الإسلامى ، 2007 – 2008 م ، نسخة pdf ، غير منشورة ، ص : 17

الثلاثة بهيئتها وترتيبها ، وكونها مضمومة بعضها إلى بعض ، فى حالة من السبك اللفظى ، وهى تدل على ذات فاعلة ، قامت بفعل منفرد ، لم تشاركها فيها ذوات أخرى .

أما كلمة من جنس (عَالَم) ، فليس من شكٍّ فى أنها مرتبطة بالأصل السابق بروابط الاشتراك فى الأصول المعجمية ، و الشحنة الدلالية ، إذ إنه بالإضافة إلى ارتباطها بالمعنى السابق من الدلالة على المعرفة ، فقد أضافت معنى فرعيًّا جديدًا ، نتج عن زيادة مورفيم الألف ، ذى الفراغ فيما يخصُّ الحيز الصوتى ، وهذه الألف تسببت فى إنشاء بناء صرفى جديد ، يحمل دلالة نوعية جديدة ؛ بالإضافة إلى المعنى المعجمى الأصلى ، الذى تدل عليه فى نفسها . وحين نعمد إلى التفرقة الدلالية بين المبنى فى الصورتين السابقتين (علم) و(عالم) نجد أن الأولى تدل على معنى العلم الذاتى المجرد ، أما الثانية فقد دلَّت على معنى العلم المجرد ، و تضيف إلى ذلك بأنه قد وقع بين طرفين مستقلين ، اشتركا فى العلم ، و دلَّت ألف المفاعلة أو المنازعة على تجاذب الدلالة بين الطرفين .

من المفيد الإشارة إلى أن الزيادة – بوصفها تصرفًا لغويًّا مقصودًا - هى سبيل اللغات المختلفة فى استثمار آلية الاشتقاق و التقليب فى إنتاج قوالب لغوية وأبنية صرفية جديدة ، تستخدم فى إيراد معانى جديدة ، " و ذلك لأن الكلمات متناهية ، و المعانى غير متناهية ؛ فكان لابد من استخدام السوابق ، أوالحشو ، أواللواحق ؛ وأحيانًا يشمل عدة مواقع فى القالب اللغوى الواحد ؛ لمقابلة هذه المعانى الكثيرة ، أمام ذلك الكم المحدد من المفردات المعجمية ، لأى لغة من اللغات ".([26])

وتتخذ الزيادات - فى مسألة المبنى- إحدى صورتين ، تتمثل الأولى منهما فى : تضعيف حرف أصلى من أصول الكلمة ، و لا تلحق هذه الزيادة – فى هذا الموضع- فاء الكلمة ، إنما يُصيب التضعيف عين الكلمة أو لامها ، ولا فرق فى ذلك بين أى من حروف الهجاء ؛ فجميعها يجوز تضعيفه ، من دون الألف ، لأنه حرف مدٍّ فى أصل تأليفه والتواضع عليه واستعماله فى عملية الاتصال والتواصل. أما الزيادة الثانية ، فتكون بغزو حرف أصلى، من عناصر الكتلة الصوتية : اليوم تنساه ، أو سألتمونيها ؛ بعيدًا عن الحيز البنائى للأصول المعجمية المشكلة للبنية الصرفية .

بمعنى آخر : إنه كلما لحق القالب اللغوى زيادة على قالبه الأصلى - أو على عناصره المعجمية الأصلية المشكِّلة له و المرتبطة بمعنى عرفى متواضع عليه فى جماعة لغوية ما – زاد المعنى المرتبط بهذا المبنى ، ودلت تلك الزيادة على تحقق تفريعات دلالية ، و زيادة نوعية فيها ، وُصفت تلك التغيرات الدلالية بالجدة من ناحية ، وبارتباطها بالمعنى الأصلى للمبنى من ناحية أخرى.

لذا لا يُمكن – بحال- أن يُنكر القارئ أو المتعرض- لعناصر البنية اللفظية - سياقات التأليف ، بوصفها جزءًا من المحددات النفسية والزمانية والمكانية ، والإشارية ، وغير ذلك من السياقات السابقة ، أو الموازية ، أوسياقات التوقع الدلالى ، مما يرتبط بآلية اللازم و الملزوم ؛ المشكلة للمعنى ، والدافعة إلى العدول والانتخاب ، إذ إن السياق بأنماطه المتعددة ، يُعد محددًا دلاليًّا ، يدفع الباحثين إلى محاولة التأصيل لما يُمكن

[26] انظر : دروس فى علم التصريف ، إبراهيم السمان ، ط1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1997م ، جزء 1 ، ص : 86

أن نسميه : سياق الزيادة ، الذى يُنظَر إليه بوصفه سببًا فى حمل المتلقى البنية اللفظية على معنى ، يُناسب سياق الانتخاب والإلقاء ، والتلقى ، والقبول ، ودقة التأويل.

لذا فرَّق اللغويون و المفسرون و أصحاب علوم الفقه ، و النحاة بين قالب لغوى و آخر ، وبين صيغة صرفية و أخرى ، و بين معنى و غيره ؛ بل إنهم قد جعلوا تصرُّف مؤلف الكلام فى قوالبه اللفظية - بالإنقاص ، أو بالإبدال و التغيير ، أو بالزيادة على مستوى الصوائت[27] والصوامت – عملًا مقصودًا ، وعدُّوا ذلك سببًا فى تغيير المعنى واختلافه ، أو اختلاطه ، أو مجافاته لمراد المؤلف ، وطفقوا يرددون و يستشهدون على أن العرب إنما تغير المعنى بالحركات أو بالحروف ، ففرقُوا بين دلالة ، ما لحقته زيادة صرفية صريحة ، من مثل ما نرى من تفريقهم بين دلالة الرحمان والرحيم ، وما لحقته زيادة ضمنية ، لم تشغل حيّزًا صوتيًّا ، إلَّا من تكرير لأحد فونيمات البنية اللفظية ، بيد أنها تشكل عنصرًا حاسمًا ، فيما يخصُّ الدلالة ، ثباتًا أو تغييرًا ، أو تغيُّرًا ؛ على نحو من نرى فى تكرير العين من الفعل : قطَّع (بتضعيف العين) مقارنة صوتية صرفية دلالية و الفعل : قطع ، من دون تكرير للمورفيم المشار إليه ، رغم الاشتراك فى المادة المعجمية والاشتقاق الصرفى .

يقول الزركشى(ت794هـ) : " ويقرب منه : التضعيف – ويُقال : التكثير- و هو أن يؤتى بالصيغة دالة على وقوع الفعل مرة بعد مرة ، و شرطه : أن يكون فى الأفعال المتعدية قبل التضعيف؛ و إنما جعله متعديًّا تضعيفه ... و قد جاء التضعيف دالًّا على الكثرة – فى اللازم- قليلًا ، نحو : موَّت المالُ ، وقد قيَّد الزركشى زيادة المعنى – فى هذا الموضع – بنقل صيغة الرباعى غير الموضوعة لمعنى ، أو لوزن صرفى آخر".([28])

وقد قسَّم العلماء الدلالة أقسامًا عديدة ، منها : الدلالة الصوتية ، والدلالة الصرفية ، وهما اللتان تعبّران عن جوهر المادة اللغوية ، و ما يتصل بها من الوظائف الصوتية و الصرفية و النحوية ، وكذلك الدلالة المعجمية ، و الدلالة النحوية ،و الدلالة التركيبية ، والدلالة الاجتماعية ، و الدلالة المركزية ، والدلالة الهامشية . وتعد الدلالة الصرفية للعناصر الصوتية و الصرفية هى مما يلزم توقع المتلقى معنى ما يستمد دلالته من لازمه اللفظى .

المبحث الثانى : ما يتصل بالنقص و الزيادة فى مسألة المبنى و أثر ذلك فى قوة الدلالة أو ضعفها ، و فيه حديث عن النقاط التالية :

- **المقصود بالمعنى الأصلى ومفهوم النقص أو الزيـــــادة فى مسألتىْ المبنى و المعنى:**
- **قاعدة التمام و التطابق بين المبنى و المعنى :**

لقد نبَّه سيبويه(ت 180ه) إلى أن تحقق المساواة فى مسألتى المعنى و المبنى - أو بين كتلة البنية اللفظية من حيث الكم و الهيئة ، و دلالتها على معنى نوعى ما ، من حيث الكيف – يتوقف على محددات من الدلالة

---

[27] حيث إنه من القواعد التصريفية ذات الأبعاد الدلالية أن العرب إنما تغيُّر المعنى بالحركات أو بإبدال الحروف و تغييرها .

[28] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن ، للإمام الزركشى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، (د .ط) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، (د . ت) ، ج 3 ، ص : 35

المقصودة و الملقاة من جانب المؤلف إلى متلقٍّ ما ، إضافة إلى المحددات السياقية ، التى تُحيط بإنتاج البنية اللفظية ، و محددات تفسيرها . وأن الأصل اللغوى الذى عليه سنن اللغة أن المبنى بعناصره المعجمية المستعملة فى سياق العموم ، إنما تعبر عن معنى مستعمل معروف بين جماعته اللغوية ، و أن وجود الانزياح فيه يشكل ضربًا من الغموض والمراوغة ، والانحراف عن أفق انتظار الجماعة اللغوية و عن فكرها الجمعى ، الذى عليه تواصلها ، و تحقق أغراض أصحابها به، وكان من ضوابط قاعدة التمام أن الأوزان الصرفية ذات الصيغة المكتقاربة أو المتسواية إنما تجتمع و تتقارب حول معنى واحد .

وفى هذا المعنى يقول سيبويه : " والعرب مما يبنون الأشياء – إذا تقاربت- على بناء واحد ، و من كلامهم أن يُدخلوا – فى تلك الأشياء – غير هذا البناء ، وذلك نحو : النُّفور ، و الشُّبوب ، و الشَّبَّ ؛ فدخل هذا فى ذا الباب ، كما دخل الفُعول فى فَعَلْته ، و الفَعَل فى فَعَلْت . وقالوا : العضاض . شبَّهوه بالحران و الشباب ؛ و لم يريدوا به المصدر من فَعَلْتُه فعْلًا ، و نظير هذا – فيما تقاربت معانيه ، قولهم : جعلتُه رفاتًا ، وجُذاذًا ؛ ومثله : الحُطام ، والفُضاض ، والفُتات ؛ فجاء هذا على مثال واحد ، حين تقاربت معانيه".([29])

وربط بين اللفظ و معناه ، مؤكِّدًا أن البنية اللفظية أو الصيغة الصرفية (فَعْلَان) ، مما أُختص – فى غالب الأمر- للدلالة على الاضطراب ، و التحرُّك ، يقول : " وقد جاءوا بالفعلان فى أشياء تقاربت ، وذلك : الطوفان ، والدوران ، و الجولان ، شبهوا هذا – حيثُما كان – تقلُّبًا ، و تصرُّفًا بالغليان و الغثيان ، لأن الغليان – أيضًا- تقلُّب ما فى القدر و تصرُّفه .ومثل هذا الغليان ، لأنه زعزعة وتحرُّك ، ومثله : الغثيان ، لأنه تجيش نفسه و تثور ، ومثله : الخطران ، واللَّمعان ؛ لأن هذا اضطراب و تحرُّك ، و مثل ذلك : اللهبان ، و الصخدان ([30]) والوهجان ، لأن تحرك الحر وثؤوره ؛ فإنما هو بمنزلة الغليان.([31])

- **<u>مفهوم النقص فى مسألة المبنى :</u>**

والنقص - الذى يقصده الباحث – هو ذلك النقص فى العناصر الصرفية ، و البناء المقطعى (الوحدات الصوتية) التى تشكل البنية المعجمية التامة ، و ليس المقصود بالنقص- هنا- هو تعدى مؤلف الكلام - بالاجتزاء أو بالحذف – من الأصول المعجمية المشكلة للمعنى الأصلى ، الذى حملته البنية ، و قرَّ فى حياة الناس اللغوية و الثقافية و التواصلية ، إنما المقصود بهذا المفهوم : هو عدول مؤلف الكلام عدولًا صرفيًّا ، بين بنيتين صرفيتين ، جاءت البنية الأقوى أقل فيما يخصُّ الوزن الصرفى أو عدد المقاطع الصوتية المشكلة لها ، وهى – فى الوقت ذاته – قد عبَّرت عن المعنى الأصلى بصورة تامة ، و مكثفة ، و فيها مبالغة ، من خلال ما شملته من قوة فى البنية المقطعية المشكلة لها ، فقد دفعت انفعالات النفس اعقل مؤلف الكلام و لغته

---

[29] الكتاب تأليف : أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المتوفى عام 180 ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، 1403 هجرية//1983م ، جزء 4 ، ص : 12 – 13

[30] و الصخدان : شدة الحر، قال ابن منظور : و الصخدان : شدة الحر، و صخدته الشمس : أصابته ، و أحرقته ، أو حميت عليه ، و يُقال : أتيته فى صخدان الحر ، و صخدانه ؛ أى : فى شدته . انظر : لسان العرب ، لابن منظور، تحقيق : عبد الله على الكبير و آخرين ، (د . ط) ، ط دار المعارف ، القاهرة ، (د . ت) ، المجلد الرابع ، ص : 2407 ، مادة : صخد .

[31] الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 13 – 14

إلى الموازنة بين بنيتين صرفيتين ، تعبران عن معنى أصلى ، امتازت إحداهما بفوة فيما يخص القيمة الدلالية ، و قلَّ عدد عناصرها الصرفيها ومقاطعها الصوتية ، و افتقدت الأخرى (البنية الأضعف دلاليًّا) لتلك الخصائص ، فاختار مؤلف الكلام البنية القوية ، بعيدًا عن التسليم لعدد الأحرف أو عناصرها ووحداتها .

ويحسُن الإشارة إلى أن المعنى الأصلى للبنية الصرفية ، هو: ما تُشير إليه المادة المعجمية الصرفية المشكلة لأنويتها ، وهو ما تُشير إلى المادة المعجمة من معنى أساس ، يبرز إلى الفكر الجمعى حين تتعرض إليه النفس أو العقل و الفكر ، و هذا الأصل الصرفى : " هو المعنى الأول الذى تحمله الصيغة الصرفية على نحو كون صيغة اسم الفاعل الدالة على من قام بالفعل ، أصل صيغ المبالغة ؛ فتكون صيغ المبالغة معدولة عن اسم الفاعل".([32])

ويقصد بالزيادة – فى هذا البحث – زيادة حروف المبانى ، وهى تلك الزيادات التى تكون بإضافة حرف أو أكثر إلى أصول الكلمة ، ليست من جنس السوابق و اللواحق ، و كذلك قد تكون بتكرير بعض تلك الأحرف الأصلية ، أو تضعيفها ؛ من مثل قولهم : وسوس ، أو زلزل ، بتكرير الأصل ، أو ردَّد ، بتضعيف عين القالب الصرفى ؛ ولعل أقرب التعريفات لمصطلح الزيادة - التى اطمأن إليها الباحث - أنه : إلحاق الكلمة (البنية الأصلية ، أو البنية الصرفية النواة ، من حيث عناصرها الصوتية ، ووزنها الصرفى) ما ليس من أصولها من الفونيمات ، أو المورفيمات ، فيخرج من ذلك السوابق أو اللواحق الهامشية ، التى لا تشكل إلى معنى نوعيًّا لا يرتبط بالمعنى الأصلى للمادة المعجمية ، من مثل ما نرى فى التعريف أو التذكير و التأنيث ، أو الإفراد و الجمع ، و غير ذلك من الفئات الهامشية للقوالب الصرفية.

هذا إن أردنا إطلاقًا لمعنى الزيادة التى تلحق البنية اللفظية المركزية ، أما حين ننظر إلى الأمر بصورة أشد اختصاصًا ، فإننا نُخرج السوابق و اللواحق من تلك الزيادات ، حيث لا تقع ضمن محددات هذا البحث ؛ حيث إنها تكون خارج البنية اللفظية أو الصيغة الصرفية ، التى حملت معنى جديدًا ، فتلك الزيادات النوعية لا تدخل ضمن العناصر الأساسية المعجمية المكونة للقالب اللغوى نفسه ، إذ إنها تعد زيادة هامشية ، لا تشغل موقعًا مركزيًّا ، يؤثر فى قضية المعنى الأصلى أو المحتمل للقالب اللغوى بصورة حاسمة .

ويُسمِّى النحويون تلك الزيادات : لواصق ، ويجعلون لها معانى ؛ وقد ضمَّنوا مدوناتهم ما أطلقوا عليه : معانى صيغ الزوائد ، وتكون الزيادة المقصودة – فى غالب أمرها- إما بتكرير فى عناصر الكلمة نفسها ، أو بإدخال ما ليس من عناصرها الأصلية ضمن مكوناتها.([33]) ويدخل فى نطاق دراسة هذا البحث ، تلك الزيادة من مثل : زيادات الأحرف ؛ وذلك لإقامة معنى مقصود ، أو لتحقيق حالة من التوسع فى اللغة .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الدال// المبنى و مدلوله// المعنى تمتاز بالمراوغة ، التى ترتكز على التداخل ، ومرد هذا التداخل إلى العلاقة بين المبنى اللازم و المعنى الملزوم ، فإن كل قال لغوى منتخب ،

---

[32] انظر : البيان فى روائع علوم القرآن ، د : تمام حسَّان ، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م ، جزء 1 ، ص : 235

[33] انظر : بتصرف ،كتاب المنصف ، تأليف : أبى الفتح عثمان بن جنى ، لكتاب التصريف للإمام المازنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، ط1 ، دار إحياء التراث ، وزارة المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1373 هـ//1954م ، ج 1 ، ص : 11 و ما بعدها.

موضوع فى سياق ، يحمل معنى نوعيًّا ، يتصل بالمعنى المعجى ، أو المعنى الأساسى للمادة المعجمية ، و يحمله السياق الخاص إلى الإشارة إلى معنى جديد جدة نسبية ، بحددها العرف و المواضعة ، و المرجعية العقدية أو المذهبية ، وآليات العلاقة بين طرفى الاستلزام الحوارى ، و طبيعة الفكر الجمعى لعناصر الاستلزام التخاطبى.

وبالنظر فى دينامية التواصل بين النص و مستخدمه نجد أن العلاقة بين البنية اللفظية و معناها علاقة طَبَعِيَّة ، تتيح لمستخدمى البنية اللفظية التواصل بصورة منجزة و ناجحة ، و تحقق عملية الإفهام و الفهم ، بعيدًا عن التسليم بأن العلاقة بين الألفاظ و ودلالاتها أمر مكتسب ، إذ إنه تطالعنا - فى حياتنا اللغوية - مسميات جديدة ، يستوعبها الفكر الجمعى ، وأحيانًا يُنسب إلى هذا الأمر إحداث تغير فى دلالات بعض الألفاظ على مسمياتها.

ولعل أفضل ما يُعبر عنه فى هذه الإشكالية ، قول الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت175هـ) – والذى نقله ابن جنى (ت 392ه) حين أشار إلى أن كل لفظ يحمل دلالة خاصة ، تشكَّلت من مجموع عناصره ، من جنس الصائت و الصامت ، يقول : " ومنه قول العرب : صرَّ الجندب ، وصرصر البازى ، كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة و مدًّا ، فقالوا : صر ، صريرًا ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعًا ، فقالوا : صرصر ".([34])

فقد عدل الحس اللغوى العربى عن صيغة صرفية إلى أخرى أمنًا للبس ، ويعد هذا العدول حيلة منه لجذب المتلقى ، فكرًا ، و نفسًا ووجدانًا ، وفى تحقيق المتعة الفنية لديه ، و تحقيقًا لقدرة مؤلف الكلام على التصرفات الصرفية ، حسب قصده ، و رسالته الدقيقة ، السطحية أو ما تُشير إليها محددات الميتالغة MeataLanguags من المعانى العميقة([35]) ، و تتحقق المتعة الصرفية بين معنيين ، أحدهما معدول عنه ، و الآخر معدول إليه ، تكون الصيغة الصرفية المنتخبة هى الأدق ، لتضمنها القصد المضمن فى فعل القول المنجز.

وكأن الخليل يسوق برهانًا على أن اللفظ من حيث الكمُّ ، يدل على معنى ما ، من حيث الكيف ، فكلمة : (صرّ) ، كتلة واحدة ، دلت على نمط دلالى دفعة واحدة ، بخلاف كلمة : صرصر ، التى تناسب هيئة التقطيع التى عليها صوت البازى . وكأن القالب اللفظى – أو البنية الصرفية - قد صار عنصرين ، أحدهما : مركزى ، يشمل العناصر الأصلية المعجمية المشيرة إلى معنى ما ، و الآخر : هامشى ، يشمل مجموع ما يُضاف إلى البنية اللفظية النواة من عناصر الزيادة ، و هو عامل متغير ، يتعاور عناصره مؤلف الخطاب، إذا ما أراد معنى ما ، يقترب من المعنى المعجمى الأساس أو يبتعد عنه.

ويشمل القول بالزيادة – فى هذا البحث – ضابط القوة التى ، مصدرها قدرة النظام الصرفى للغة العربية على التوالد و الاشتقاق ، و تشكيل مواد معجمية كثيرة من خلال التقليب و التعاور بين المورفيمات و الفونيمات ،

---

[34] الخصائص (مرجع سابق) جزء 1 ، ص : 64

[35] يُقصد به علم اللغة الأعلى ، أو ما وراء اللغة ؛ كما يُشير المصطلح إلى الاستخدام التداولى الأعلى ، بمعنى أن بعض أجزاء الخطاب (بعض فعل الكلام) نت خلال الوظيفة التداولية تلمح كثيرًا من أجزاء المعنى ، على ضوء احتمالية التفسير ،انظر : التداولية (مقاصد و آداب) :15- 16

و الأدوات ، و الظروف ؛ لمادة معجمية أصلية ، مما يشكل ضابطًا لإنشاء دلالات جديدة ، تكتسب حياة دلالية ، يؤيدها التقبل و الاستعمال و جمالية التأويل.

وبناءً على ما سبق فإن المقصود بهذه الزيادة أنها : " إلحاق اللفظة الأصلية حرفًا أو أكثر من الأحرف المزيدة ، بهدف توليد معنى جديد ، أو معانى موصوفة بالتنوع و الاحتمالية و القبول ، انطلاقًا من الدلالة الصرفية لكل قالب لغوى ذى جذر معجمى ، و دلالات صوتية ، وصرفية ، ونحوية واجتماعية وسياقية.([36])

- **<u>المقصود بالزيادة فى البنية اللفظية الواحدة ، وأثر ذلك فى توجيه المعنى (النفس هى المشكِّلة لمسألة المبنى ، القوالب النفسمبنوية):</u>**

ليس من شكٍّ فى أن المتلقى يستطيع فهم دلالة كل لفظ فهمًا نوعيًّا فى سياق إطار ما " يُعد هذا اللفظ -بدلالته تلك - جزءًا من هذا الإطار ، ولا يُمكن – من دون هذا الإطار بعينه - أن يتحقق لهذا المبنى بعينه تلك الدلالة بعينها ،" حيث إن هناك منظومة ذهنية ترتبط بدلالة هذا اللفظ ، إن هذا يعنى أن كل لفظ يُفهم فى ضوء إطار أشمل ، يُسهم فى تحديد دلالة اللفظ ".([37]) فمثلًا لا يُمكن لنا أن نفهم معنى كلمة : كرة ، من دون وضعها فى إطار عمليات الأندية الرياضية ، أو مسميات الألعاب ، ولا يَمكن أن نفهم معنى كلمة نقود ، من دون وضعها فى إطار عمليات البيع و الشراء ، و تحديد القيمة البنكية و الشرائية لكل فئة من فئات العملات.

يجب التنبيه على أن مصطلح المجرد إنما يُطلق على : " الكلمة // القالب اللغوى الذى يتألف من الحد الأدنى من الأحرف المعبرة عن الدلالة العامة للكلمة ، فكلمة " جلس" – مثلًا- تتكون من ثلاثة أحرف ، هى : الجيم ، و اللام ، و السين ، ولا يُمكن إدراك دلالة الكلمة بأقل من هذه الأحرف ، أما الفعل جالس فمن المؤكد أن له ارتباطًا بالفعل السابق ، وهذا الارتباط هو تضمنه معنى الفعل السابق ؛ مع معنى إضافى ، نتج عن زيادة حرف الألف ...

و الفرق بين الأحرف الأصلية للكلمة ، والأحرف الزائدة يتمثَّل فى كوْن الأولى خاصةً بكلمة نفسها ، و تحمل معناها المعجمى الأساسى المنفرد ، أما الثانية فهى عبارة عن مورفيم صيغة ، يدخل على البناء الأصلى ؛ فيغيّره إلى بناء جديد ، يحمل معنى الأصل المجرد ، و يزيد عليه معنى جديدًا ، فالفرق بين جلس وجالس ، هو أن الثانى يشتمل على معنى الجلوس ، فى زمن مضى ، و يزيد أنه وقع من طرفين ".([38])

فإننا حين نوازن بين بنيتين من جذر معجمى واحد ، نحو : (ك ، ت ، ب) تدلُّنا المادة المعجمية على حدث الكتابة ، من دون تناول للذات الفاعلة ، و لا السياق المحيط ، و لا التحديد الزمانى أو المكانى ، وإن رتبتها على هيئة مغايرة ، حصلت على معنى مغاير ، فتقول : بتك : أى : قطع آذان الإبل ، وهو دليل على انتقالها من مرحلة إلى مرحلة ، أو تقول : بكَّت ، بمعنى : لام ، أو وبَّخ ، أو تهكَّم ؛ أو تحصل على معنى كبت :

---

[36] انظر: زيادة المعنى لزيادة المبنى (مفهومها و ضوابطها و أهميتها الدلالية) ، أ . د : عبد القادر سلَّامى ، جامعة تلمسان ، الجزائر، كتاب الملتقى الدولى حول : الصرف العربى فى الفكر اللسانى الحديث ، نسخة PDF ، ص : 74

[37] دراسات فى البلاغة الإدراكية ، تأليف : د : إبراهيم بن منصور التركى ، ط1 ، نادى القصيم الأدبى ، 1441 هـ //2019م ، ص : 15

[38] حروف الزيادة و أثرها فى المعنى و الإعراب (مرجع سابق) ، ص : 16

وهو: الكظم و التحمل ، فإذا أضفت أو زدت وحدة صوتية ، بعد فاء الكلمة ، صارت : كاتب ، بفتح التاء ، و دلّت على فعل الكتابة من فاعلين ، أو بكسرها لتدل على ذات كاتبة ، مأمورة بفعل الكتابة ، من باب الوجوب ؛ كما أنك لو أسندتها إلى ضمير الرفع المتحرك من جنس تاء الفاعل المثلثة ، لتغير المعنى ؛ ليدل على فعل الكتابة ، من قبل ذات مذكرة متكلمة أو مخاطبة ، أو مؤنثة مخاطبة ، فقد ارتبك تغيُّر الدلالة بالتغير الذى طرأ على البنية اللفظية ، فتولدت معانٍ جديدة .

وكذلك فإن الزيادة - التى يقصدها البحث- ليست بتلك الزيادة المستندة إلى المشاكلة بين مبنى و أخر ، إنما ضابطها هو اتِّحاد القالبين الصرفيين فى الجذر المعجمى ، أو المادة المعجمية ، ليصح حملها على معنى أساس ، تسببت الزيادة فى إحداث معنى نوعى جديد ، يرتبط بالمعنى الأساس بروابط الجذر المعجمى و دلالته العرفية ، و ليس هذا الأمر بالأمر الخاضع لمعيارىْ القلة أو الكثرة ، كما فى اتفاق صيغ التصغير فى الجذر المعجمى و دلالته ، فرُجيْل – مثلًا- اتفقت مع (رجل) فى الجذر و الدلالة ، بيد أن الأولى قد افترقت عنها فى دلالة نوعية ، تمثلت فى التقليل من معنى ، كلمة (رجل) .

وتلك الزيادات تشمل مختلف المواقع و الفئات داخل القالب اللغوى ، وتأتى لغرض أو لنكته ، نحو اللاحقة : ويه التى تدل على البعد الإثنى للقالب اللغوى ، أو اللاحقة (ون) التى تدل على خصوصية اللهجة المحلية و تعظيم المتحدَّث عنه ، فى بلاد الأندلس و المغرب العربى ، إذ يُشيرون إلى عِلّية التعظيم و المبالغة ؛ بإضافة اللاحقة (ون) إلى الأسماء المفردة ، كما نرى فى مثل : خلدون ، و زيدون ، و مادتهما : خلد ، وزيد ، أو مطل الحركات فى القالب الواحد ، أو إلحاق هاء السكت فى آخر البنية اللفظية.

ويصل هذا المعنى النوعى المقصود إلى نفس المتلقى ، حين يستثمر الشاعر مطل الحركات ، أو يؤسس قافيته على ألف الإطلاق ، أو تنوين الترنم ، أو النبر ، أو التنغيم ، أو التصرف بنقل الحركة إلى الحرف السابق للحرف الأخير ، أو غير ذلك من الظواهر الصوتية ذات الدلالات النفسية المؤثرة ؛ إذ إن هذه التصرفات اللفظية فى البنية الأصلية هى مخاطبة نوعية لنفس المتلقى من جانب المؤلف ، الذى يحرص على تحقيق امتداد للمعنى من خلال الامتداد اللفظى أو الضغط على بعض المقاطع ، أو الميل إلى نمط مقطعى يُحقق أيقاعًا ، يضيف إلى البنية اللفظية معنى جديدًا .

فى هذا الصدد ، **يقول الجاحظ (ت 255هـ)- فى باب البيان**: " قال بعض جهابذة الألفاظ و نقاد المعانى : المعانى القائمة فى صدور الناس ، المتصورة فى أذهانهم ، و المتخلِّجة فى نفوسهم ، و المتصلة بخواطرهم ، و الحادثة عن فكرهم ، مستورة خفية ، و بعيدة وحشية ، محجوبة مكنونة ، و موجودة فى معنى معدومة ، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ، و لا حاجة أخيه و خليطه ، و لا معنى شريكه و المعاون له على أموره ؛ و على ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلَّا بغيره ، وإنما يُحيى تلك المعانى ذكرهم لها ، و إخبارهم عنها ، و استعمالهم إيَّاها ، و هذه الخصال هى التى تُقربها إلى الفهم ، و تجلِّيها للعقل ، و تجعل الخفىَّ منها ظاهرًا ، والغائب شاهدًا ؛ والبعيد قريبًا ، وهى التى تلخِّص الملتبس ، وتحل المنعقد ، وتجعل المهمل مقيَّدًا ، والمقيَّد مطلقًا ، و المجهول معروفًا ، والوحشى مألوفًا ، والغُفْل موسومًا ، والموسوم معلومًا ، وعلى قدر وضوح

الدلالة و صواب الإشارة ، وحُسن الاختصار ، ودقَّة المدخل ؛ يكون إظهار المعنى ، و كلَّما كانت الدلالة أوضح و أفصح ، و كانت الإشارة أبن و أنور ، كان أنفع و أنجع".([39])

ثم يقول : " و الدِّلالة الظاهرة على المعنى الخفى هو البيان الذى سمعت الله – عزَّ و جلَّ- يمدحه ... و البيان : اسم جامع لكل شيءٍ كشف لك قناع المعنى ، و هتك الحجاب دون الضمير ، حتى يُفضى السماع إلى حقيقته ، و يهجم على محصوله؛ كائنًا ما كان ذلك البيان، و من أى جنس كان الدليل ؛ لأن مدار الأمر و الغاية - التى إليها يجرى القائل و السامع - إنما هو الفهم و الإفهام ، فبأى شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى ؛ فذلك هو البيان فى ذلك الموضع ، ثم اعلم – حفظك الله- أن حكم المعانى خلاف حكم الألفاظ ؛ لأن المعانى مبسوطة إلى غير غاية ، و ممتدة إلى غير نهاية ، و أسماء المعانى مقصورة معدودة ، و محصلة محدودة ، و جميع أصناف الدلالات على المعانى من لفظٍ و غير لفظٍ ، خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد ، أولها : اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال ، التى تسمى : نصبة ، والنصبة : هى الحال الدالة، التى تقوم مقام تلك الأصناف".([40])

<u>ويردف ابن جنى (ت 392ه) ، مشيرًا إلى</u> إن العربى قد أبدع كلماته ، سوْقًا للحروف على سمت المعنى المقصود و الغرض المُراد ؛ فكان يضع الحرف الأول بما يُضاهى بداية الحديث ، و الحرف الوسط بما يُضاهى وسطه ؛ و الأخير بما يُضاهى نهايته ، فكأنه يصور الأحداث و الأشياء و الحالات بأصوات حروفه.([41]) ويُفهم من كلام ابن جنى أنه قد اشترط لتحقق الزيادة فى المعنى تبعًا للزيادة فى المبنى شروطًا ، منها :

- قدرة الجذور اللغوية فى لغتنا العربية على التوالد و تكثير الألفاظ ، بأن يكون اللفظان من مادة واحدة و لمعنى أساس واحد(المعنى الأصلى).
- قصدية مؤلف الكلام الانتخاب بين القوالب اللغوية .
- العدول من صيغة صرفية دالة على معنى ما إلى صيغة صرفية أخرى أكبر من الأولى فى التعبير عن المعنى بقوة ، و بصورة أشمل.(قوة اللفظ لقوة المعنى)(أو قوة المعنى لقوة اللفظ).
- المبالغة فى المعنى ، و توكيده ، و تقويته .
- إبراز أن قصدية الانتخاب من جانب مؤلف الكلام أو منتجه تتمثل فى إيمانه بأن فى اجتزاء عناصر البنية اللفظية قوة ، وأن قوة اللفظ لقوة المعنى.

<u>وجعل ابن هشام الأنصارى (ت 761هـ)</u> ذلك المعنى النفسى هو المعنى الثانى من معانى الكلام فى اللغة ، فبعد أن أشار إلى المعنى اللفظى بأنه قول مفيد ، دال على معنى يحسُن السكوت عليه ، يقول : " و الثانى : ما

---

[39] البيان و التبيين ، تأليف : أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، المتوفى سنة 255 هجرية ، تحقيق : ناصر محمدى محمد جاد، دار القدس ، ط1 ، 2013م ، القاهرة ، ص : 68

[40] البيان و التبيين (مرجع سابق) ، ص : 68

[4141] انظر : الخصائص (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 162 – 163

فى النفس مما يعبَّر عنه باللفظ المفيد ،ـ و ذلك كأن يقوم بنفسك معنى : قام زيد ، أو قعد عمرو ، و نحو ذلك ؛ فيُسمى ذلك الذى تخيلته : كلامًا ، قال الأخطل ، **من بحر الكامل:**

لا يعجبنّك من خطيبٍ خطبة	**حتى يكون مع الكلام أصيلًا**
إن الكلام لفى الفؤاد و إنما	**جُعل الكلام على الفؤاد دليلًا .([42])**

حيث إن تلك الزيادات فى المبنى تترك لدى المتلقى إحساسًا بالمعنى ، وتجعله يستشعره ، وتدفعه إلى التحليق فى دقائقه ، وعلى أساس هذا المحدد النفسى ، تشغل البنية اللفظية موقعًا نحويًّا داخل التراكيب ، بفئة صرفية مخصوصة ، وموقع نحوى ، ذلك الموقع الذى يُبنى على المعنى ، وكأن هذه الزيادة قد عكست مجهودًا نفسيًّا من جانب المؤلف ، الذى قد أصرَّ على إيصال معنى إضافيًّا جديدًا ، مقصودًا ، فزاد فى المبنى تقوية و توكيدًا لمعناه .

قد تؤدى زيادة المبنى فى الأقوال الشعرية – بصورة خاصة – إلى إضافة معنى جديدٍ ، غير ما أراده المؤلف بصورة مباشرة من متلقيه ، بل دفعه إلى التعمق والتدقيق ، و" تفسح مجالًا واسعًا لخلجات الشاعر وآهاته ، وزفراته ، وحالبته المزاجية بصورة نسبية بين العنف و الترخيم ".([43]) كما هى الحال فى المجاز والتأويل السياقى ، ودلالة الرمزية ، والتعبيرات الإشارية ، التى تستدعى معنى نوعيًّا ، حيث تحمل البنية الجديدة ، زيادة فى عدد أحرفها أو نقصانًا منها – تجربة نفسية ، تنقل عملية الاستلزام التخاطبى من واقع الدلالة المعجمية إلى حالة ذات دلالة ذاتية ، تلك الحالة النفسلفظية تتجاوز مرحلة الخضوع للمعيارية الصرفية أو المبنوية ؛ ولا يُمكن تسليط ضوابط المعيارية على هيئتها(هيكلها الكمى) أو دلالتها ؛ إذا ما جعلنا من الكلمة حديثًا خاصًّا للنفس.

وكأن ذلك آلية تستخدمها اللغات الحيوية المتحركة لتوليد قوالب لغوية جديدة ، تُصاغ منها معانى نوعية من معنى لغوى له جذر معجمى أساس ، أى : تأتى الزوائد لزيادة معانى جديدة ، و لاشتقاق دلالات نوعية ، و ذلك لأن الكلمات متناهية ، والمعانى غير متناهية ، فكان لابد من السوابق أو الحشو أو اللواحق لمقابلة هذه

---

[42] وقد أشار محقق كتاب شذور الذهب إلى أنهما يُشاع نسبتهما إلى الأخطل ، بيد أنه لم يجدهما فى ديوان الأخطل ، و لم أعثر عليهما فى ديوان الأخطل ، و هو : غيَّاث بن غوث ، و كنيته : أبو مالك ، و لقبه : الأخطل ، و له ألقاب أخرى ، من مثل : دوبل ، و ذو العباية ، و ذو الصليب . انظر : ديوان الأخطل ، شرحه و صنَّف قوافيه ، و قدَّم له : مهدى محمد نصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1414هـ/ 1994م . قافية اللام المفتوحة . عدد الصفحات : 358 صفحة . وهما دليل على أن العرب تطلق لفظ الكلام على المعانى التى تقوم فى نفس الإنسان و يتخيلها ، قبل أن يعبِّر عنها بألفاظ تدل عليها ؛ و ما الألفاظ إلَّا دلائل على المعانى ، و الكتابة دالة على العبارة الدالة على الكلام القائم فى النفس . انظر : شرح شذور الذهب ، تأليف : الإمام أبى عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ، المتوفى سنة ، 761هـ ، على الرواية الراجحة ، إذ إن حاجى خليفة قد ذكر فى كشف الظنون أنه قد توفى فى عام 762ه ، و معه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف : محمد محة الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، دار الطلائع ، و مكتبة الساعى ، القاهرة ، 2004م ، ص : 52

[43] انظر : أمل دنقل ... ألوان الفجيعة الفادحة و فردوس الطفولة المفقودة (دراسة سيميائية جمالية) ، د : لحسن عزوز ، نسخة pdf على موقع الشبكة العنكبوتية ، ص : 304

المعانى الكثيرة أمام ذلك الكم المحدد من المفردات المعجمية لأى لغة من اللغات ".([44]) وليس معنى هذا أن يترتب على أى نقص فى الهيكل الكمى للقوالب الصرفية نقص فى القيمة الدلالية ، إنما قد يتحقق عكس ذلك ، فتنقص بنية القالب ، ويتضمن زيادة فى معناه.

لذا قسَّم النحاة المبنى ، حسب ما يُشير إليه من معنى ، وبنوا تقسيمهم على معيارىْ الشكل والوظيفة الدلالية ، أو بعبارة أخرى **(قالب المبنى ـ قوة أو ضعفًا ـ و علاقته بمعناه الذى يدل عليه ـ قوة أو ضعفًا)** ، وقد فرَّقوا بين قسم وآخر ، على أطر الشكل والمضمون ، ويُمكن التعبير عن ذلك على النحو الآتى :

المبانى	**المعانى**
الصورة الإعرابية	التسمية
الرتبـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة	الحدث
الصيـــــــــغـــــــــــة	الزمن
الجدول	التعليق
الإلصاق	المعنى الجُملى
التضام	
الرسم الإملائى .([45])	

ويبدو أن تقسيم النحاة للكلام قد انبنى على تباين هيكلى تحقق بين تَغَيُّر بنية نواة عن البنى الأخرى، المتطابقة معها ، أو المشابهة لها ، و اختلاف معنى كل واحدة عن الأخرى ، من المعانى المركزية و الهامشية ، بوصف ذلك كونه ردةَ فعل للحالة النفسية (القوالب الانفعالية و الإفصاحية) للمتكلم ، أو مما يُمكن أن نسميه : مبانى الحالة الانفعالية للمتكلم ، لتصدق مقولة : نحن نتكلم بالأنفس لا بالكلمات . وكذلك نحنت نفعل بالأنفس لا بالكلمات **We can do with our selves not by words.** حيث إن مسألة العلاقة بين المبنى و المعنى تعد " نشاطًا نفسيًا لدى كل من مؤلف الكلام و متلقِّيه ؛ وهذا النشاط النفسى لا يتحقق إلَّا عن طريق تفاعل المتلقى مع النص ".([46]) أو هو كلام النفسى ، على حد تعبير السيد الخولى ، و هى بخلاف الكلام اللفظى ، وأشار إلى أن مدلوله غير مدلول الكلام اللفظى ، و قرر أن دلالة اللفظ عليه دلالة غير وضعية ، تبتعد كثيرًا أو قليلًا عن الدلالات الاجتماعية ، و المواضعات التواصلية .([47])

---

[44] انظر : دروس فى علم التصريف (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 86 (بتصرف) .

[45] انظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، (مرجع سابق) ص : 87 – 88 ، بتصرف .

[46] نظرية القوة الإيقاعية فى الخطاب اللغوى ، د : حازم على كمال الدين ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1433هـ // 2013م ، ص : 17 – 18

[47] انظر : البيان فى تفسير القرآن ، (المدخل و فاتحة الكتاب) للإمام الأكبر ، زعيم الحوزة العلمية ، السيد أبى القاسم الموسوى الخولى . إخراج و فهرسة : مُرتضى الحكمى ، (الكتاب الأول) الطبعة الثانية ، 1385 – 1966، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، العراق ، ص : 434

- شروط تحقق الزيادة فى المعنى تبعًا للزيادة فى المبنى : اشترط اللغويون لذلك شروطًا ثلاثة ، و هى :

- أن يكون ذلك الأمر فى غير الصفات الجبلية ، فخرج : شَره ، و نَهِم ، لأن الصفات الجبلية لا تتفاوت.
- أن يتحد اللفظان فى النوع ([48])، فخرج : حذِر ، و حاذر .
- أن يتحد اللفظان فى الاشتقاق ، فخرج : زمن ، و زمان ، إذ لا اشتقاق بينهما ".([49])

- أغـــراض الزيادة فى البنية اللفظية (زيادة المبنى):

يعمد مؤلف الكلام أو منتخبه أو منتجه إلى أن يزيد فى الحيز الصوتى، أو الامتداد الفنولوجى للحركات ، لتكثيف الوضوح السمعى للوحدات الصوتية (مطل الحركات ، مد الصوت) بأحد أحرف اللين ، ليزيد فى معنى القالب اللغوى الواحد ، كأن ينقل النداء إلى البعيد أو إلى الأبعد - بأن يزيد فى قالب أدوات النداء ، لذا وجدنا مفارقة دلالية بين أدوات النداء حسب وظيفتها التعبيرية ، فمنها ما يُنادى القريب ، نحو : أى ، أو الهمزة ، و منها ما يُنادى البعيد نحو : يا ، و كلما زاد البعد أضاف المتكلم صوامت لتناسب مناداة الأبعد ، وعلى هذا جاءت الأداتان : هيا ، وأيا - أو أن يجعل المتلقى مجبرًا على استحضار الصورة لمضمون الخبر ، سلبًا أو إيجابًا ، فى إشارة إلى ما تحمله زيادة المبنى بمد الصوت من مراعاة للبعد النفسى ، و ما تمور به من خلجات و زفرات.

وقد تؤدى الزيادة فى البنية اللفظية - من حيث الهيكل الكمِّى - إلى تكثير الأحرف ، للتعبير عن نكتة بلاغية ، أو لإحداث معنى جديد ، كأن تُشير إلى مَنْ فعل الفعل فحسب ، على نحو ما نرى فى مثل : شارب ، فقد دلت الصيغة فاعل ، بزيادة الألف على المادة الأصلية إلى الذات الفاعلة ، و فى هذا الموضع تبرز المفارقة بين بنية و أخرى ، و بين معنى وثانٍ.

وتكون الزيادة - هنا – طريقة تتوالد الألفاظ ، و تتكاثر بها ، لمقابلة التزايد اللانهائى/غير المتناهى للمعانى ، حيث إن تغيير أبنية القوالب الصرفية عن طريق آلية الزيادة ، هو وسيلة من وسائل التوليد و الاشتقاق ، فنحصل – من خلال تلك الزيادات - على بنى تشترك فى الجذر المعجمى ، و الذى يحمل المعجمى الأساس ،- مع الإقرار بارتباط جانب الدلالة بهذا الأمر زيادة و نقصانًا ، أو إيجابًا و سلبًا .([50])

على نحو ما نرى فى زيادة مورفيم سابقة الميم ، فى غالب المشتقات ، و الواو الممدودة ، فى غالب الكلمات المجوفة ؛ و ما يتبعها من حيز صوتى فى الانتقال بمادة الفعل الأصلية من الدلالة على المعنى الثابت إلى

---

[48] بمعنى أن يتحد اللفظان فى نوع الصيغة ، كأن يكونا اسمى فاعل ، أو صيغة فعلية واحدة على مستوى الزمن و الحدث ، مع وجود اختلاف فيما يخص الدلالة ، كأن يكون كلاهما فعلَين ماضيين ، أو يكون كلاهما صيغتى مبالغة .

[49] انظر : قضية زيادة المبنى دلالة على زيادة المعنى ، و علاقتها بترجمات معانى القرآن الكريم إلى الإنجليزية ، د : مؤمن أحمد محجوب ، مجلة كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، العدد (41) ، الجزء الأول ، أكتوبر (2016م) ، ص : 13

[50] انظر : حروف الزيادة و أثرها فى المعنى و الإعراب ، (مرجع سابق) ، ص : 35

التحرُّك إلى معنى آخر ، تمثَّل فى الدلالة على معنى الذات من وقع عليه الفعل ، على نحو ما نرى فى دلالة زيادة الميم والواو فى صيغة اسم المفعول.

وقد تأتى الزيادة لتدعم ما أصاب القالب اللغوى الواحد من اعتلال أو نقص ، فتصير بمنزلة عوامل التقوية و التدعيم الفظى والدلالى، فتسد ما به من خلل وعيب ، فإذا أصابه نقص بحذف ، أتمت تلك الزيادة نقصه ، وحلت حيّز المورفيم الناقص، وشغلت موقع فراغه الدلالى ، و كأن تلك الزيادة قاومت غزو الحذف ، كما فى نحو : عدة ، وإقالة ، ابن ، إذ إن المادة الأساس هى: وعد ، و أقام، وبنو.

لعل فى التسليم بأن الزيادة - فيما يخصُّ مسألة المبنى ، و التأكيد على أنها تأتى تبعًا لخلجات النفس ، و طرحها معنى نفسيًّا مقصودًا - تنويهًا إلى قصدية المتكلم بأن يضم عناصر من الصوامت أو الصوائت ، السوابق أو اللواحق إلى سائر عناصر البنية اللفظية ، و يصبح القالب الصرفى الجديد كائنًا حيًّا مستعمَلًا فى الحياة اللغوية لجماعة ما بدلالته الجديدة ، ذات الصلة بالمعنى الأساسى لمادتها المعجمية .

- **<u>أنواع الزيادة على البنية اللفظية : للزيادة فى البنية اللفظية نوعان ، هما :</u>**

<u>الزيادة البنائية :</u> وهى تلك الزيادة التى تغيّر من بناء الكلمة الأصلى ، فينتج عن ذلك كلمة جديدة ، نتيجة لزيادة حرف أو أكثر على الكلمة الأصل ، نحو : كتب ، كاتب ، و عطف ، أعطف ، و انعطف.

<u>الزيادة الإلصاقية : وهى</u> : الزيادة الناتجة عن أحرف تُلصق بالكلمة الأصل ، من دون تغيير فى بنائها ، و لا تنقلها من المجرد إلى المزيد ؛ نحو : قرأ ، يقرأ ، اقرأ ، أقرأ ، نقرأ ، نصر ، انتصر ، ننتصر ، ينتصر ، تنتصر".([51])

لذا من الجيد الإشارة إلى أن مصطلحى الزيادة أو النقص فى مسألة المبنى ، و أثر ذلك على توجيه المعنى ؛ زيادة ، أو نقصًا ، لا يعنى – بحال- تلك التصرفات المخلة بتمام المعنى ، أو الحاملة للبنية الصرفية أن تُشير إلى معنى آخر غير ذلك المعنى الأصلى - أو ما يُمكن أن نسميه : خلخلة الدلالة ، و ضياعها - إضافة إلى تكثيف القيمة الدلالية أو إضعافها ، و ليس الأمر على أن يكون مفهوم النقص متسلطًا على سلب البنية أحد أصولها المعجمية ، إذ إن ذلك يُفقد عملية التواصل محدداتها ، و يُسهم فى عدم إنجاح عملية الاستلزام الحوارى ، فبنية الزيادة بنية تامة الهكيل ، و بنية النقص – مثلها – تمامًا بتمام – بنية تامة الهيكل ، و تتوقف القيمة الدلالية لكلا البنيتين – قوة أو ضعفًا- على محدداتها المقطعية ، و سطوة أحد المقاطع من دون غيره ، مما دفع إلى ضرورة التعرض لوجود هذا الأصل فى الثقافتين العربية و الغربية (بين ثقافتين) بالدرس و التناول ، على النحو الآتى :

<u>المحور الثانى: مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات العربية و الغربية: (القول المشهور بين ثقافتين).</u>

[51] انظر : حروف الزيادة و أثرها فى المعنى و الإعراب ، (مرجع سابق) ، ص : 17

من المفيد الإشارة إلى أنه قد انبنى على تباين وجهات نظر اللغويين ، و النحاة ، و الصرفيين ، و المفسرين - و آلية تناولهم لمفهوم الاجتزاء من القالب اللغوى أو الزيادة فيه - أنهم انقسموا فى تقبلهم للقول بأن كل زيادة فى المبنى تستلزم زيادة فى المعنى ، فمنهم من سلَّم بهذا الأصل على إطلاقه ؛ ومنهم من أنكرها بالكلية ، و منهم من جعل الأمر مقيَّدًا فى صور صرفية خاصة ؛ ومنهم من توسط بين كل هذه الرؤى ، حيث لم يؤمن بهذا القول على إطلاقه ، و لم يُنكره بالكلية ، بل اتخذ موقفًا ، توسط فيه بين هؤلاء و أولئك ؛ وهذا الرأى المتوسط هو ما ذهب إليه الباحث فى تطبيقات بحثه و فرضياته . **ويأتى هذا المحور فى مبحثين ، هما على النحو الآتى :**

المبحث الأول : القول المشهور بين الإطلاق و التقييد: و يضم هذا المبحث النقاط التالية :

أولًا : القائلون بإطلاق القول ، بوصفه قاعدة صرفية دلالية :

- ابن جنى (ت 392ه).
- الزمخشرى(ت 538ه) .
- الطاهر بن عاشور (ت 1ذ393ه).

ثانيًا : القائلون بعدم الإطلاق و بوجوب التقييد :

- ابن هشام الأنصارى (ت 671ه).
- الإمام الدسوقى (ت 1230ه)

المبحث الثانى : القول المشهور بين ثقافتين :

أولًا : مفهوم زيادة المبنى تؤدِّى إلى زيادة المعنى فى الدراسات العربية القديمة :

- سيبويه (ت 180ه).
- الجاحظ (ت 255ه) .
- ابن جنى (ت 392ه).
- أبو هلال العسكرى (ت 395ه) .
- الحريرى(ت 516ه).
- الزمخشرى (ت 538ه).
- ضياء الدين ابن الأثير (ت 637ه).
- ابن هشام الأنصارى (ت 671ه) .
- الإمام الرضى الاستراباذى(ت 686ه).
- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى(ت 911ه).
- الإمام الرمانى (ت 1004ه) .
- الإمام الشوكانى (ت 1250ه) .
- الإمام الآلوسى (ت 1270ه).

ثانيًا : مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات العربية المعاصرة :

- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى العربى المعاصر :
- الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله .
- الأستاذ عباس حسن – رحمه الله .
- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى الغربى :
- در سوسير .
- جرجى زيدان .

ويُمكن تناول هذا المحور على النحو الآتى :

المبحث الأول : القول المشهور بين الإطلاق و التقييد: و يضم هذا المبحث النقاط التالية :

أولًا : القائلون بإطلاق القول المشهور ، بوصفه قاعدة صرفية دلالية :

المؤيّـــــــــــــــــــــــدون للقول باطِّراد القاعدة ، بمعنى : كلَّما زاد المبنى زاد المعنى ، و كلَّما كثر المبنى كثُر المعنى ، و كلَّما قوى المبنى قوى المعنى [52]: ويتبع ذلك قولهم : كلما قلَّ المبنى قلَّ المعنى.

- **تأصيل القول المشهور : إن الزيادة فى مسألة المبنى تؤدِّى إلى الزيادة فى مسألة المعنى :**

قبل استعراض أقوال العلماء القدامى حول هذا القول الشهير يجدر بالباحث أن يؤصِّل له ، فقد ذكر الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (ت794 هجرية) تأصيلًا للقول بأن زيادة المعنى تبعٌ لزيادة المبنى ، فى فوائد التكرير، حين قرر أن التكرير أبلغ من التأكيد ؛ إذ إن التأكيد يُقرر إرادة المعنى المذكور أولًا ، و عدم التجوز ، ودلل على ذلك بأن القالب اللغوى المذكور أولًا للتأسيس ، لا للتأكيد ؛ فإذا ما ذكر مؤلف الكلام قالبًا آخر ، كان قاصدًا التكثير و المبالغة فيما ذُكر ؛ وفى زيادة المبنى زيادة التنبيه ، حتى يصح تقبُّل الكلام ، أو تكون زيادة المبنى تجديدًا للمعنى ، أو إطالة لذكر المعنى فى نفس المتلقى و عقله، مشترطًا أن هذه الزيادة فى القالب اللغوى لا تؤدى إلى هجنة اللفظ ، و لا ينحم عن استعمالها إحداث ملل .([53])

والسر فى ذلك أن الزيادة فى مسألة المبنى فى القالب الواحد – فى سنن المتكلمين بالعربية- هروبٌ من استثقال تكرير اللفظ ، فيعدلون إلى زيادة صائت أو صامت أو أكثر محافظة على معناه ، لذا جعل الزركشى قسمًا خاصًّا للزيادة فى بنية الكلمة ؛ يقول : " واعلم أن اللفظ ، إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نُقل إلى وزن آخر أعلى منه ؛ فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر ممَّا تضمنه أولًا ؛ لأن الألفاظ أدلة على المعانى ؛ فإذا زيدت فى الألفاظ وجب زيادة المعانى ضرورة ".([54])

---

[52] إشكالية زيادة المبنى و دلالتها على زيادة المعنى ، دراسة تطبيقية على السين و سوف فى القرآن الكريم / إعداد : م . د : محمد ذنون يونس فتحى الراشدى ، كلية التربية للبنات ، جامعة الموصل ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 8 ، العدد : 4 ، ص : 188

[53] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن ، للإمام الزركشى ، (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 22-28 ، بتصرف .

[54] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 34

لم يقتصر إيمان الزركشى بهذا الأصل على حد التنظير ؛ بل ساق أمثلة تطبيقية على ما آمن به ، ومما ينتظم بهذا السِّلك ، **قَدَرَ** ، **واقْتدر** ، فمعنى : اقتدر أقوى من معنى قدر قال – تعالى : " فأخذناهم أخذ عزيزٍ مقتدرٍ".([55]) و مقتدر أبلغ من (قادر) ؛ لدلالته على أنه قادر متمكن القدرة ؛ لا يُرد شىءٌ عن اقتضاء قدرته ، وإنما عُدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر ، و شدة الأخذ الذى لا يصدر إلَّا عن قوة الغضب ؛ أو للدلالة على بسطة القدرة ، فإن المقتدر أبلغ – فى البسطة – من القادر ، و ذاك أن مقتدر اسم فاعل من (اقتدر) و (قادر) اسم فاعل من (قَدَر) ؛ ولا شك أن افتعل أبلغ من فعل ".([56]) ويُسمى هذا : " قوة اللفظ لقوة المعنى".([57]) التى لا تتحقق استقامتها إلَّا فى نقل صيغة إلى صيغة أخرى أكثر منها ، أو من وزن إلى وزن أعلى منه ، كنقل الثلاثى إلى الرباعى. ([58]) يجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من العلماء من أقر بإطلاق هذه القاعدة ، و عدَّ ذلك من الكلية العامة فى سنن النظام العام للغة العربية ، يستشهد الباحث على ذلك بما يلى :

(1)- ابن جنّى (المتوفى عام 392 هجرية) :

عبَّر ابن جنى عن رأيه فى إشكالية العلاقة بين المبنى و معناه منطلقًا من أن الأصل فى بنية الألفاظ هى المعانى ، حيث إن النفس ، و ما يعتمل فيها من المعانى و الخلجات هو الذى يتحكم فى مسألة المبنى اللفظى ، على مستوى الكم و الهيئة ، إذ تُلجىء النفس العقل و القلب إلى انتخاب بنية لفظية مناسبة للمعنى ، وقادرة على حمله للمتلقى وإيصاله له ، حتى إنه وجه كثيرًا من القراءات الشاذة على ضوء من هذا القاعدة ، يقول فى معرض تفسيره لقراءة حذف الألف من قوله – تعالى : متجانف . فى قوله تعالى : " غيرَ متجنِّفٍ لإثم".([59]) ، و هى قراءة : يحيى و إبراهيم ، بمتجنِّف ، بغير ألف ؛ مخالفة قراءة الجماعة : متجانف ، يقول : " كأن متجنِّفًا أبلغ و أقوى معنى من متجانف ، وذلك لتشديد العين ، و موضوعها لقوة المعنى بها ؛ نحو : تَصوَّن هو أبلغ من تصاون ، لأن تصوَّن أوغل فى ذلك ، فصحَّ له ، و عُرف به ، و أما تصون فكأنه أظهر من ذلك ، و قد يكون عليه ، و كثيرًا ما لا يكون عليه ، ألا ترى إلى قوله :

إذا تخازرتُ و ما بى من خَرز.([60])

---

[55] سورة القمر ، الآية رقم : 42

[56] وقد مثَّل ابن الأثير لهذا النوع بقول الشاعر ، من بحر الكامل :

فعفوتَ عنّى عفوَ مقتدرٍ	حلَّت له نقمٌ فألفاه

أى : عفوت عنى عفو قادر متمكن القدرة ، لا يردُّه شىءٌ عن إمضاء قدرته . انظر : المثل السائر ، تأليف : ضياء الدين بن الأثير ، قدمه و علَّق عليه : دكتور أحمد الحوفى ، و دكتور بدوى طبانة ، ط2 ، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، (د . ت) ، القسم الثانى ، ص : 241

[57] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 34

[58] انظر : المثل السائر (مرجع سابق) ، القسم الثانى ، ص : 246

[59] جزء من الآية رقم 3 ، من سورة المائدة ، 3/5

[60] البيت من الكامل ، و صدره : .....تحلَّم عن الأدنين ******* و استبن ودَّهم .....

فصار متجنِّف بمعنى : متميِّل ، و متثنٍّ ؛ و متجانف كمتمايل ".([61])

(2)- الزمخشرى (المتوفى عام 538هجرية):

حمل الزمخشرى(ت 538هـ) زيادة الطاء فى قوله – تعالى:" واصطبر عليها".([62]) على أن تلك الزيادة فى المبنى – اصبر- تبعتها زيادة فى معنى شدة الصبر ، حيث إن البنية (اصطبر) خماسية الأحرف ، فى حين أن البنية اللفظية (اصبر) أربعة أحرف ، والاصطبار ، فيه زيادة فى الدلالة ، وقوة فى إيقاع الفعل ، وتحصيل الصبر ، فى حين يقتصر معنى البنية (اصبر) على مجرد الأمر بالصبر من جهة مؤلف الكلام ، و طلب الصبر من جهة متلقيه ، يقول : " قلت : لأن العبادة جُعلت بمنزلة القرن قى قولك للمحارب: اصطبر لقرنك ؛ أى : اثبت له فيما يورد عليك من شداته ، أريد : أن العبادة تورد عليك شدائد و مشاق ؛ فاثبت لها ، ولا تهن ، ولا يضق صدرك عن إلقاء عُداتك من أهل الكتاب إليك الأغاليط ، و عن احتباس الوحى عليك مدة ، و شماته المشركين بك ".([63]) قال الزركشى : " وكقوله – تعالى : " واصطبر". فإنه أبلغ من الأمر بالصبر ، من (اصبر) , و قوله – تعالى : (لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت).([64]) لأنه لما كانت السيئة ثقيلة ، و فيها تكلُّف ؛ زيد فى لفظ فعلها ، و قوله – تعالى : " و هم يصطرخون" .([65])؛ فإنه أبلغ من (يتصارخون)".([66])

يقول الزمخشرى- فى هذا المعنى : " فإن قلتَ : لم اختص الخير بالكسب ، والشر بالاكتساب؟. قلتُ : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس ، وهى منجذبة إليه ، وأمَّارة به ؛ كانت فى تحصيله أعمل و أجدُّ ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، و لما لم تكن كذلك فى باب الخير وُصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال ".([67]) ومن ذلك : قوله – تعالى : " فأخذناهم أخذ عزيزٍ مقتدرٍ".([68]) فهو أبلغ من (قادر) ؛ لدلالته على أنه قادر متمكن القدرة ؛ لا يُرد شىءٌ عن اقتضاء قدرته ، ويُسمى هذا : قوة اللفظ لقوة المعنى".([69])

ففى هذا الموضع قد عبَّرت البنية اللفظية (مقتدر) **، و بما لحقها من زيادة فى مسألة المبنى إلى زيادة فى مسألة المعنى.** حيث إن معنى قوله – تعالى : "مقتدر" . أبلغ من القالب اللغوى : (قادر) ، و قد عدل الخطاب

معنى : تحازر : ضيَّق جفنه ليحدد النظر . وهو فى المحتسب لأرطأة بن سهبة ، و فى كتاب سيبويه : لعمرو بن العاص ، و الحزر : الذى نظره كأنه فى أحد الشقين ، انظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 69 و انظر : المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، (مرجع سابق)، جزء 1 ، ص : 127 ، وجزء 1 ، ص : 207

[61] المحتسب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 207

[62] سورة مريم : 65/19

[63] الكشاف (مرجع سابق) ، ج3 ، ص : 29

[64] سورة البقرة ، الآية رقم : 2 /286

[65] سورة فاطر ، الآية : 37

[66] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 34

[67] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 308

[68] سورة القمر ، الآية رقم : 42

[69] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 34

القرآنى عن استعمال كلمة (قادر) ، و استبدل بها كلمة (مقتدر) ليدل على المبالغة فى الأمر ، و ليُشير إلى قوة الأخذ ؛ الذى لا يصدر إلَّا عن قوة الغضب ، أو للدلالة على بسطة القدرة ؛ فإن المقتدر أبلغ فى البسطة من القادر ؛ وذلك لأن (مقتدر) اسم فاعل من (اقتدر) غير ثلاثى(خماسى) ، و (قادر) اسم فاعل من قدر(ثلاثى) ، و لاشك أن افتعل أبلغ من فعل".([70])

ومن الأمثلة على ذلك : يقول الله - عزَّ و جلَّ – على لسان امرأة العزيز ، إذ راودت يوسف – عليه السلام – عن نفسه فاستعصم : " قالت فذلكن الذى لمتننى فيه و لقد راودته عن نفسه فاستعصم.."([71]) فالواضح أن الخطاب القرآنى – فى الجملة القرآنية السابقة- قد عبَّر بالقالب اللغوى(فاستعصم) ، بزيادة مورفيم سابقة الطلب ، حركة الألف التى للوصل و السين و التاء ، بانزياح مقصود عن البنية (الصيغة) الصرفية (عصم) ، وذلك لوجود فروق دلالية بين الفعلين ، عصَم ، و استعصم ، يقول الزمخشرى : " والاستعصام ، بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد ؛ كأنه فى عصمة ، و هو مجتهد فى الاستزادة منها ، و نحو : استمسك ، واستوسع الفتق ، واستجمع الرأى ، واستفحل الخطب ، وهذا بيان لما كان من يوسف – عليه السلام- لا مزيد عليه ، و برهان لا شىء أنور منه على أنه برىء ، مما أضاف إليه أهل الحشو ، مما فسروا مما الهمّ و البرهان".([72]) وقد جاءت البنية اللفظية (استرهبوهم) على زنة (استفعلوهم) ، من قوله – تعالى :" سحروا أعين الناس و استرهبوهم".([73]) لتزيد معنى الإرهاب ، و أنهم أرهبوهم إرهابًا شديدًا ، كأنهم استدعوا رهبتهم".([74])

وذهب الزمخشرى إلى أن الزيادة فى البنية اللفظية قد تكون بتكرير المقطع اللفظى ، ليكرّر مؤلف الخطاب المعنى فى ذهن المتلقى ، راغبًا فى تزويد القوالب اللفظية بروافد تمكنه من استدعاء المعنى الأساس ، بصورة مركزية و ثابتة فى عملية الاستلزام التخاطبى. يقول الزمخشرى فى تفسيره لقوله – تعالى : " فكُبْكبوا فيها هم و الغاوون".([75]) : " و الكبكبة : تكرير الكبِّ ، جعل التكرير فى اللفظ دليلًا على التكرير فى المعنى ؛ كأنه إذا أُلقى فى جهنم ؛ ينكب مرة بعد مرَّة ، حتى يستقر فى قعرها ".([76]) ومثل هذا زيادة المبنى ودلالتها على زيادة المعنى بين البنية اللفظية : كبير ، وكبَار ، وكُبَّار ، يقول الزمخشرى : " و الكبُار : أكبر من الكبير ، و الكبَّار : أكبر من الكبَار ، ونحوه : طُوَال ، وطوَّال ... كأن هذه المسميات كانت أكبر أصنامهم و أعظمها عندهم ، فخصوها بعد قولهم ".([77])

---

[70] يُنظر : المثل السائر فى أدب الكاتب و الشاعر ،(مرجع سابق)، جزء2 ، ص : 279 – 280

[71] سورة يوسف – عليه السلام ، 32/12

[72] الكشاف (مرجع سابق) ، ج 2 ، ص : 320

[73] سورة الأعراف ، 116/7

[74] الكشاف (مرجع سابق) ، ج 2 ، ص : 49

[75] سورة الشعراء ، 94/26

[76] الكشاف (مرجع سابق) ج 3 ، ص : 284

[77] الكشاف (مرجع سابق) ج 4 ، ص : 528

(3)- الطاهر بن عاشور (المتوفى عام 1393هجرية):

ذكر الطاهر بن عاشور (ت 1393ه) أن زيادة الطاء دليل على زيادة معنى الشدة ، دلل بذلك على أن الخطاب القرآنى قد عبَّر بالفعل (اصطبر) من دون الفعل (اصبر) ، يقول : " لأن الاصطبار : شدة الصبر على الأمر الشاق ؛ لأن صيغة افتعل ترد لإفادة قوة الفعل ، و كأن الشأن أن يعدى الاصطبار بحرف (على) كما قال – تعالى : " وأمر أهلك بالصلاة و اصطبر عليها " . لكنه عدى هذا باللام ؛ لتضمنه معنى الثبات ، أى : اثبت للعبادة ، لأن العبادة مراتب كثيرة من مجاهدة النفس ، وقد يغلب بعضها بعض النفوس ، فتستطيع الصبر على بعض العبادات دون بعض".([78]) وقد سبق إلى هذا الرأى الإمام القرطبى (ت 671ه) ، حين جعل من الكبكبة : القلب على الرءوس ، وقيل : دهوروا ، وأُلقى بعضهم على بعض ، و قيل : جُمعوا : مأخوذ من الكبكبة ، وهى الجماعة ".([79]) وكأن إشكالية العلاقة بين اللفظ ومعناه صارت قضية ، تحتاج - فى إدراكها - إلى رصيد من الدلالات المتعددة للجذور المعجمية المتحدة ، وكأن الجذر المعجمى الواحد قد صار حقلًا لفظيًّا ، عزته الزيادة – من الغزو ، وهو شغل فئات صرفية- لتغير دلالاته فى أطر و سياقات مغايرة ، اقترابًا من المعنى الأساس للمادة الأصلية ، أو ابتعادًا عن ذلك المعنى ، مع وجود خيط دلالى يجمع بين المعنيين الأساس الثابت و الجديد المتغير.

ومفاد ما سبق فإن هناك فوارق دلالية بين الفعلين (يسخر ، و يستسخر) ، حيث إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، فإن كان الفعل الثلاثى المجرد (سخر) دالًّا على التعجب ، والاستهزاء ، والإنكار ، والتباهى ، فإذا لحقت الفعل زيادة ، من نحو : يستسخرون ، صار المعنى : يبالغون فى السخرية ، أو يستدعى بعضهم من بعض أن يسخر منها ، أى : من آية انشقاق القمر ، و نحوه .([80])

ثانيًا : **القائلـــــــــــــــون بعدم اطِّـــــــــــــراد القاعدة ، كلَّما قلَّ المبنى نقص المعنى ، و كلَّما ضعف المبنى ضعُف المعنى ، و أحيانًا يتحقق العكس :**

- **ابن هشام الأنصارى (ت 671ه):**

ألمح ابن هشام (ت 761ه) إلى قاعدة زيادة المعنى لزيادة المبنى ، فى كتابه : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، فى معرض حديثه عن تفسير المفردات و ذكر أحكامها (حرف السين المهملة) ، ووصفها بعدم الاطِّراد ، فقال : " السين المفردة : يختص بالمضارع ، و يُخلصه للاستقبال ، و ينزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه ، مع اختصاصه به ، وليس مُقتطعًا من سوف ؛ خلافًا للكوفيين ، و لا مُدَّة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف ... و معنى قول المعربين فيها : حرف تنفيس ، أو حرف توسيع ، إن (سوف) أوسع من (السين) فى نقل زمن الفعل المضارع من الزمن الضيّق - وهو زمن الحال- إلى الزمن الأوسع ، وهو زمن الاستقبال ، ويرى أن قاعدة : زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ليست بالقاعدة المطَّردة ؛ وقد انجلى رأيه ؛

---

[78] تفسير التحرير و التنوير ، تأليف : محمد الطاهر بن عاشور ، (د . ط) الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1984م ، ج16 ، ص : 142

[79] انظر : الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : الإمام القرطبى ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركى ، و آخرين ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1427هـ // 2006م ، ج 16 ، ص : 46

[80] انظر : الكشاف (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص : 36

حين علَّق على الفارق الدلالى بين (السين) و(سوف) ، فقال : و(سوف) مرادفة لـــــــ(السين) ، و أوسع منها ، وكأن القائل بذلك نظر فى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس بمطَّرد".([81])

- **الإمام الدسوقى (ت 1230ه) :**

أقام الدسوقى(ت 1230ه) رأيه - فى هذه القاعدة - على جانب الدلالة ، من دون معول على أن أكثرية الحروف تستوجب تكثير المعنى ، فقد ثبت أن صيغ المبالغة لا تعتمد فى دلالتها على المبالغة على عدد الحروف ، و لا على مبدأ الكم فى القالب اللغوى ، بل الأساس فى ذلك هو قوة المبنى فى الدلالة على المعنى المستعمل ، والمُراد من جانب مؤلف الكلام ، يقول: " إن (حاذر) اسم فاعل و (حذِر) صيغة مبالغة ، فإنها تدل على الكثرة دونه ، مع أن الثانى أقلَّ حروفًا من الأول ".([82])

وقد تكفَّل الإمام الدسوقى ([83]) (المتوفى عام 1230هجرية) ببيان عدم إطِّراد القاعدة ؛ واستدل – على ذلك – بأن حاذر (فاعل) ، و (حذِر) ، فعِل ، و هى صيغة مبالغة ، فإنها تدل على الكثرة دونه".([84]) وتدل صيغة (حذِر) فعل ، بكسر الذال على : مَن كثر منه الحذَر ، واشتد ، وزاد و تكرر ؛ وصار الحذر منه كالعادة ، إذ إن من وُصف بالشىء على سبيل العادة ؛ دل على كثرة إتيانه له . وتدل عبارة الراغب الأصفهانى على قوة المعنى لقوة المبنى فى كلمة (حذِر) ، حين يقول : " ما فى الحذر من السلاح و غيره".([85])

- **السيد الخولى :**

نقض السيد الخولى ادِّعاء الإطلاق فى هذا الأصل ، فقال – فى شرحه سورةَ الفاتحة - ذكر (الرحيم) بعد (الرحمن) - لأنه : " قد عرفتَ أن هيئة (فعيل) تدل على أن المبدأ فيها من الغرائز و السجايا غير المنفكة عن الذات ، و بذلك تظهر نكتة تأخير كلمة (الرحيم) عن كلمة (الرحمن) ؛ فإن هيئة (الرحمن) تدل على عموم الرحمة وسعتها ، ولا دلالة لها على أنها لازمة للذات ، فأتت كلمة (الرحيم) بعدها للدلالة على هذا المعنى ؛ وقد اقتضت بلاغة القرآن أن تُشير إلى كلا الهدفين ، فى هذه الآية المباركة ، ف(الله) رحمن قد وسعت رحمته كلَّ شىءٍ ، وهو رحيم ، لا تنفك عنه الرحمة ...

وقد خفى الأمر على جملة من المفسرين ؛ فتخيلوا أن كلمة (الرحمن) أوسع معنى من كلمة (الرحيم) ؛ بتوهم أن زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى ، وهذا التعليل ينبغى أن يعد من المضحكات ، فإن دلالة الألفاظ تتبع كيفية وضعها ، ولا صلة لها بكثرة الحروف وقلتها ، ورُبَّ لفظ قليل الحروف كثير المعنى ، وبخلافه لفظ

---

[81] انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، (مرجع سابق)، ص : 117 – 118

[82] حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ، تأليف : مصطفى بن محمد (ت 1230ه) ، القاهرة ، جزء 1 ، ص : 150

[83] وهو : الإمام محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى ، انظر : حاشية الدسوقى على الشرح للكبير ، تحقيق : محمد عبد الله شاهين ، ط دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، 2010م، جزء 1، ص : 12

[84] انظر : حاشية الدسوقى (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 35

[85] معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 223 ، مادة : حذر.

آخر ، فكلمة (حذر) تدل على المبالغة ، دون كلمة (حاذر) ، وإن كثيرًا ما يكون الفعل المجرد و المزيد فيه بمعنى واحد ، كـــ : ضرَّ ، وأضرَّ ".([86])

وحين يتعرض الباحث لهذه الأمر فإنه يروم التأكيد على أن التسليم – ليس على الإطلاق - بل بوصف هذا الأمر من تصرفات التجدد و الاستيعاب فى لغتنا العربية - بأن زيادة المعنى لزيادة المبنى فضلًا كبيرًا فى اكتساب اللغة العربية و تعليمها لغير الناطقين بها أبعادًا كثيرة ، فكان تعدد الجذور اللغوية وخصيصة التقليب والتوالد سببًا فى استيعاب العربية لمختلف اللغات و الثقافات ، فصارت سبيلا للتواصل بين بنى البشر جميعًا ، على اختلاف الألسنة والثقافات والمقاصد ، وفيها دليل على حيوية اللغة العربية .

المبحث الثانى : القول المشهور بين ثقافتين :

أولًا : مفهوم زيادة المبنى تؤدِّى إلى زيادة المعنى فى الدراسات العربية القديمة :

- سيبويه (ت 180ه).
- الجاحظ (ت 255ه) .
- ابن جنى (ت 392ه).
- أبو هلال العسكرى (ت 395ه) .
- الحريرى(ت 516ه).
- الزمخشرى (ت 538ه).
- ضياء الدين ابن الأثير (ت 637ه).
- ابن هشام الأنصارى (ت 671ه) .
- الإمام الرضى الاستراباذى(ت 686ه).
- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى(ت 911ه).
- الإمام الرمانى (ت 1004ه) .
- الإمام الشوكانى (ت 1250ه) .
- الإمام الآلوسى (ت 1270ه).

ثانيًا : مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات العربية المعاصرة :

- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى العربى المعاصر :
  - الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله .
  - الأستاذ عباس حسن – رحمه الله .
- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى الغربى :
  - در سوسير .
  - جرجى زيدان .

[86] يُنظر : البيان فى تفسير القرآن ، (مرجع سابق) ، ص : 466

بعد عرض الأصل الفلسفى للقول بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى حرى بالباحث أن يعرض لمحة تاريخية لوجود هذا الأصل فى الثقافة العربية القديمة، ويُمكن الاستشهاد على ذلك بآراء بعض العلماء حول هذا الأمر، وذلك على النحو الآتى:

سيبويه (ت 180ه) : أشار - فى مؤلَّفه: الكتاب - إلى أن كل زيادة فى المبنى تدل على زيادة فى المعنى ، و لاسيما فى باب : (هذا باب النون الثقيلة و الخفيفة) ، يقول : " اعلم أن كل شىء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، و زعم الخليل أنها توكيد ، كما التى تكون فصلًا ، فإذا جئتَ بالخفيفة فأنت مؤكِّد ، و إذا جئتَ بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا".([87]) بل إن سيبويه يجعل هذه الزيادة فى البنية اللفظية تأتى سبيلًا للتخلص من الثقل ، و تعذر النطق ، وهذا معنى جديد من معانى التصرفات اللغوية بالزيادة ، يقول سيبويه فى : "هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد" ، يقول :

" قال الخليل يومًا ، و سأل أصحابه : كيف تقولون ، إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى فى لك و الكاف التى فى مالك ، والباء التى فى ضرب ؟. فقيل، له : نقول : باء كاف ؛ فقال : إنما جئتم بالاسم ، و لم تلفظوا بالحرف ، و قال : أقول : كه و به . فقال : لم ألحقت الهاء ، فقال : رأيتهم قالوا : عه ؛ فألحقوها هاء ، حتى صيَّروها يُستطاع الكلام بها ، لأنه لا يُلفظ بحرف ".([88])

وقد ربط سيبويه بين زيادة البنية اللفظية ووجه دلالتها ، و جعل هذا المبدأ من واجبات مؤلف الكلام ، و كأنه حقٌّ للتراكيب المنتخبة ، وذلك فى قوله - فى : هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى : " و أما قوله – تعالى : " فبما نقضهم ميثاقهم".([89]) فإنما جاء لأنه ليس لــ: (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجىء إلَّا التوكيد ".([90])

وذلك فى قوله – فى حديثه عن (ما) : " وتكون توكيدًا لغوًا ، و ذلك قولك : متى ما تأتنى آتِك ، و قولك : غضبتُ من غير ما جُرْم ، و قال – تعالى : " فبما نقضهم ميثاقهم".([91]) وهى لغو فى أنها لم تُحدث ، إذ جاءت – شيئًا ؛ لم يكن قبل أن تجىء من العمل ، و هى توكيد للكلام".([92])

يُقال – إجمالًا : لقد تنبَّه سيبويه إلى هذا الأصل القاعدى ، وإن لم يصرح بها ، يقول : " هذا باب افعوعلت ، و ما هو على مثاله ، مما لم نذكره ، قالوا : خشُن ، و قالوا : اخشوشن ؛ فمعنى خشن دون اخشوشن ؛ لما فيه من تكرير العين و زيادة الواو ، نحو : فَعَلَ و افْعَوْعَل ، وسألت الخليل ، فقال : كأنهم أرادوا المبالغة

---

[87] الكتاب ، (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 508 – 509

[88] الكتاب (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 320

[89] سورة النساء ، الآية رقم : 155

[90] الكتاب ، (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 180 – 181

[91] سورة النساء ، الآية رقم : 155

[92] الكتاب (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص : 221

والتوكيد، كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض[93] ، فإنما يُريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا ، قد بالغ ، و كذلك : احلولى ، و ربما بُنى عليه الفعل ، فلم يُفارقه ، كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت و افتعلت ؛ و نحو ذلك ، لا يفارقه بمعنى ، ولا يُستعمل فى الكلام إلَّا على بناء فيه زيادة ".[94] ومثل ذلك : اقطرَّ النبت و اقطارَّ النبت ، لم يُستعمل إلَّا بالزيادة . وابهارَّ الليل ، وارعويت ، واجلوذت ، واعلوَّطت ؛ من نحو : اذلولى، و اجلوَّذ ، و اعلوَّط ، إذا جدَّ به السير. واقطارَّ النبتُ، إذا ولَّى وأخذ يجفُّ. وابهارَّ الليل، إذا كثرت ظُلمتُه ، وابهارَّ القمر، إذا كثُر ضوءُه .واعلوَّطته ، إذا ركبتَه بغير سرج .واعروريت الفلوَّ إذا ركبته عُرْيًا ؛ و كذلك البعير".[95]

<u>الجاحظ (ت 255ه) :</u> لا يخفى ما أقامه الجاحظ (ت 255هجرية) من علاقة وثيقة بين البنية الكمية للبنية اللفظية و المعانى الممتدة ، مشيِّدًا تلك العلاقة على أسس دينية فلسفية ، ذات مرجعية نوعية ، رافدها نتاج فكرى مرده إلى انتصاره لمذهب الاعتزال ، مشترطًا أن توفر عناصر القالب اللغوي اللفظية بيانًا نوعيًّا لذهنية المتلقى ، خاصة فى حديثه عن دلالة الخط ، و النصبة ، و الإشارة ، و العقد، بوصفها معضِّداتٍ للمبنى أو اللفظ فى إدراك قضية المعنى أو المعانى.[96]

بل إنه يرى أن البنية اللفظية لا تكفى وحدها للبرهنة على القيمة الدلالية الضمنية ، بل تحتاج إلى روافد الدلالة ، من الخط ، والنصبة ، والعقد ، والإشارة ، والمجاز ؛ و استكناه دلالة الرمزية ، وتحليلها ، وإدراك أبعاد الميتالغة ؛ حتى تتم المعانى ، وقد أضاف إلى ذلك : العجماء ، والصمت ، وحوار الأرض أو ما يُسمى : حوار الاعتبار.

يؤيد الجاحظ القول بأن كل زيادة فى الكم أو الهيئة اللفظية ، يؤدى إلى إضافة معنى جديد ، فمثلًا الحديث عن المجاز هو إضافة معنى جديد مراد ، بجوار المعنى الأساسى[97] القريب غير المراد ، فإن ذلك المعنى البعيد الذى أشار إليه المجاز هو معنى جديد ، وكأن المعنى الجديد[98] للفظة المجاز عند الجاحظ أشبه بناتج دلالى جديد ، نتج عن تفاعل المتلقى مع سياق الكتلة اللفظية للقالب اللغوى و دلالته .[99]

والاعتداد بأن زيادة الألفاظ يُفضى إلى زيادة المعانى أمر محسوم فى فكر الجاحظ ، ويستلزم تحقق توازن بين الصنوين اللفظ و المعنى ، إذ إن وجود أى خلل كمى أو كيفى ، فى البنية اللفظية يتبعه – وجوبًا- خلل فى

---

93 وكذلك قولهم : أعشب المكان ؛ فإن رأوا كثرة العُشب ، قالوا : اعشوشب . انظر: المثل السائر (مرجع سابق) القسم الثانى ، ص: 241

94 الكتاب (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص :75 ، و انظر : المثل السائر (مرجع سابق) ، القسم الثانى ، ص : 241

95 الكتاب (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص :75 – 76

96 انظر : البيان و التبيين ، (مرجع سابق) ، ص : 200 (بتصرف) .

97 وهو : ما يُمكن أن نسميه : الدلالة الحرفية للمنطوق المعجمى الأول .

98 أو الدلالات المحولة للصيغ الصرفية .

99 انظر : قضية اللفظ و المعنى عند الجاحظ و علاقتها بالبعد النفسى و البعد الميتافيزيقى ، إعداد : زكية بجة ، نسخة pdf على موقع شبكة المعلومات الإنترنت ، ص : 126 – 128

دلالتها ، يقول الجاحظ : " إنما الألفاظ على أقدار المعانى ، فكثيرها لكثيرها ، و قليلها لقيليها ؛ و شريفها لشريفها ، وسخيفها لسخيفها ".([100])

مهما يكن من أمرٍ فإن فكر الجاحظ يقوم على أنَّ: كل زيادة فى البنية الكمية للألفاظ يستتبعها - بالضرورة - زيادة فى المعانى ، و كل قلة فيها يتبعها – لا شكَّ- قلة فى المعانى ، ويهدف الجاحظ بقوله السابق إلى الإقرار بأن مؤلف الكلام ينبغى له أن يُحقق نوعًا من التوازن الكمى بين الألفاظ ، التى عبَّر عنها بالأجساد ، وبين المعانى ، التى وسمها الجاحظ بالأرواح ، متهمًّا الخلل فى البناء الكمى للبنية اللفظية بأنه سبب مباشر فى عجز المتلقى عن إدراك المعنى المقصود ، إذ إن البنية الكمية قد سببت غموضًا و مراوغة للدلالات .

ابن جنى (ت 392ه) : من يتأمل كلام ابن جنى (المتوفى عام 392 هجرية) يجد الرجل أكثر إحساسًا بالأبعاد الدلالية لعناصر القالب اللغوى الواحد من الحركات و الحروف ، أو من الصوامت و الصوائت ، و كأنه يعظِّم القول بأن العرب تغير المعانى بالحركات ، بل إنه يجعل المعانى تابعة لمكونات القالب اللغوى من العناصر الفنولوجية ، و المورفولوجية ، و أن ذهنية المتلقى متوقفة على ما يقع عليه بصره ؛ أو على ما يقرع سمعه من كتلة القالب اللغوى ، وكأن عملية إدراك المعنى مرهونة بقدرة مؤلف الكلام على تحقيق التواصل من خلال مقومات البلاغة الإدراكية ، فى حرصه على تحرير القالب من عوامل التنافر والتعقيد وازدواجية الدلالة.

من يُطالع نقل ابن جنى (ت 392ه) كلام الخليل بن أحمد (ت 175هـ) يجد الأخير مُصورًا وجود تعالقٍ بين هيكل المبنى الكمّى و مدلوله ، وأن فى مسألة المبنى - من حيث الصياغة و الترتيب- آلية لتشكله ، فيأتى اللفظ ليجسد معناه المحسوس من لدن ذات متكلمة ، وقد أيَّد القول بأن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ،يقول – فى التفرقة بين النونين الخفيفة و الثقيلة:" إنهما للتوكيد، كما التى تكون فصلًا، فإذا جئت بالخفيفة، فأنت مؤكِّد، وإذ جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدًا".([101])

ويبدو ابن جنى - فى ذلك - مُلزمًا مؤلفَ عناصر النص البلاغى أو الخطابى- ومن بين ذلك الوحدات اللغوية المستقلَّة- بأن يدقق فى انتخاب قوالبه و مكوناتها إذ يذكر ابن جنى _ فى نص مطول - ما تستعمله العرب من إشباع مدَّات التأسيس و الرُّدف والوصل والخروج ، ويفعلون ذلك عناية بالمعانى – يقول : " وعلى ذكر طول الأصوات وقصرها لقوة المعانى المعبَّر بها عنها و ضعفها ؛ ما يُحكى أن رجلًا ضرب ابنًا له ، فقالت له أمه : لا تضربه ، ليس هو ابنك ، فرافعها إلى القاضى ، فقال : هذا ابنى عندى ، وهذه أمه ، تذكر أنه ليس منى ، فقالت المرأة : ليس الأمر على ما ذكره ، و إنما أخذ يضرب ابنه ، فقلت له : لا تضربه ، ليس هو ابنك

[100] انظر : الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ، 1388هجرية //1969م ، ج 3 ، ص : 134 و ما بعدها (بتصرف) .

[101] ذُكر هذا الكلام فى كتاب الخصائص (مرجع سابق) ، جزء2 ، ص : 152 – 153 بتصرف.

، و مدت فتحة النون جدًّا([102]) ، فقال الرجل : والله ما كان فيه هذا الطويل الطويل ، و الأمر يذكر للأمر على تقاربهما ، أو تفاوتهما ـ إذا كان ذلك للغرض موضحًا ، وإليه بطالبه مُقضيًا ، وقد قال :

و عند سعيد غيرَ أن لمْ أبُحْ به	ذكرتُك إنَّ الأمر يُذكر للأمر.

وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه مما استطلناه فحذفناه يدل عل أن الأصوات تابعة للمعانى ، فمتى قويت قويت ، و متى ضعفت ضعفت ، ويكفيك من ذلك قولهم : قطَع ، قطَّع ، وكسَر وكسَّر ، زادوا فى الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيها ، لاقتصادهم فيه ".([103])

وهذا يلفت الانتباه إلى أمر ، و هو إدراك ابن جنى إلى أن الإنسان يشكل قضية المعنى فى شكلها اللفظى – فيما يخص مبدأ الكم ، والهيئة ، والمواضعة ، والتعاون ، ومبادئ البسط والعرض ، والبسط الموضوعى، والقدرة التعبيرية- بوصفها ردة فعل لتشكل قضية المعنى فى نفسه ؛ وكأن النفس هى المتحكم فى قضية المعنى ، وينبنى على ذلك أن تكون قضية المعنى هى المتحكم فى قضية المبنى فى صورته اللفظية ، فالنفس هى التى تستدى المعنى ، و تضغط على القلب و العقل ليصوغا نمطًا ما من المعانى ، يشكل زفرة من زفرات النفس ، وحالة نوعية من حالاتها الانفعالية ، ثم إن المعنى هو الذى يستدعى لفظًا ما ، أو توليفة لفظية ما ، تصلح لأن تحمل هذا المعنى ، وتعبر عنه بصورة تامة و سليمة ، منجزة و مؤثرة ، فيما تسميه التداوليَّات الحديثة : تحقيق دينامية العلاقة وتداخلها بين الفعلين الكلاميين ، الفعل المنجز والفعل المؤثر ، و قد عبَّر ابن جنى عن ذلك بقوله : " اللغة هى أصواتٌ يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم ".([104])

يقتضى المنطق الإقرار بأن كل زيادة فى اللفظ تؤدّى إلى زيادة فى المعنى ، قوة و ضعفًا ، فإذا زاد المتكلم من أحرف اللين أو المد ، أو قصد إلى مطل الحركات كان سببًا فى زيادة الضعف فيما حملته الألفاظ من المعانى ، بخلاف ما إذا قصد إلى زيادة حروف القوة من الصوامت أو تكرير لحروف الوضوح السمعى ، كان ذلك مدعاة لقوة المعانى التى تحملها البنية اللفظية التى شكَّلها المتكلم ، وفقًا لما تمليه عليه ذاته من تداع لمعنى ما قوة أو خفاءً ، يقول ابن جنى فى هذا الصدد : " فإذا كانت الألفاظ أدلة المعانى ، ثم زيد فيها شىءُ ؛ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ".([105])

نجد الأمر ذاته عند الحريرى (ت 516 هـ) : حيث أيَّد القول الإطلاق والتعميم فى هذه القاعدة ، وجعله أصلًا من الأصول العربية ، و سنة من سننها ؛ حين عقد بابًا للتفرقة بين المذكر والمؤنث ، فقال : " من أصول كلام العرب إدخال الهاء فى صفة المؤنث ؛ و حذفها فى صفة المذكر ، كقولهم : قائم و قائمة ، و عالم و عالمة ؛ إلَّا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل ؛ عند المبالغة فى الصفة ، فألحقوا الهاء بصفة المذكر فى

---

[102] لعلها قد فعلت ذلك ؛ لتجعل ذهنية المتلقى متمركزة حول القيمة الدلالية لكلمة (ابنك) ، فيمكث عندها الوجدان و العقل و الفكر؛ لتدل على قيمتها الدلالية عند المتلقى ، فيُحدث هذا التصرف غموضًا فنيًّا ، أو ضربًا من المراوغة الكلامية .

[103] المحتسب فى تبيين وجوه شواذ والإيضاح عنها ، تأليف: أبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق: على النجدى ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى، (د . ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة، 1420 هجرية ، 1999م ، ج2، ص: 209 – 210

[104] الخصائص (مرجع سابق) جزء 1 ، ص : 34

[105] انظر : الخصائص (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 256

المبالغة ، فقالوا – للكثير للعلم : علَّامة ، وللمتسع فى الرواية : راوية ؛ وللمطَّلع على حقائق النسب : نسَّابة ، وحذفوا الهاء من صفة المؤنث فى المبالغة ؛ فقالوا – للمرأة الكثيرة الصبر و الشكر : امرأة صبور وشكور. وللكثير الكسل والتعطر : مكسال ، ومعطار ؛ ليدلوا - بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها - على معنى حدث فيها ، وهو المبالغة ".([106])

وقد أشار الزمخشري(المتوفى عام 538هجرية) إلى مفهوم قاعدة : إن زيادة المبنى دلالةٌ على زيادة المعنى ؛ حين جعل التكرير فى اللفظ دليلًا على التكرير فى المعنى ، فى معرض تفسيره لفاتحة الكتاب فى كتابه الكشاف ، فى تفسيره لقوله – تعالى : " الرحمن الرحيم" .([107]) فقال : " و(الرحمنُ) فَعْلانُ ، من رَحِمَ ، كغضبان ، وسكران من غضِب وسكِر ، و كذلك (الرحيمُ) ، فعيل منه ، كمريض من مرض ، وسقيمٌ من سقم ، وفى (الرحمن) من المبالغة ما ليس فى (الرحيم) ، ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، ويقولون : إن الزيادة فى البناء لزيادة المعنى ، ونقل قول الزجاج (ت 311هـ) فى الغضبان : هو الممتلئ غضبًا ".([108])

ويكشف الزمخشرى عن إدراكه كنه هذه القاعدة حين يُشير إلى أن مؤلف النص يعمد إلى إحداث زيادة فى بنية القالب اللغوى ، ليقصد بذلك نكتة ما لغوية كانت أو نحوية أو بلاغية ، أو سياقية ؛ أو زيادة لمعنى ما هو يقصده ، أو يشترك مع متلقيه فى حالة نوعية ما ، أو إشارة إلى لازمة لغوية ، يتبعها لازمة دلالية //معنى ملزومًا ، على علاقة اللازم و الملزوم ، أو اعتمادًا على رمزية الميتالغة – أو : علم اللغة الأعلى- و التى يسوقها المؤلف ليستكنه المتلقى الدلالة من وراء الكلمات .

يقول : " ومما طنَّ على أذنى من مُلح العرب أنهم يسمون مركبًا من مراكبهم بالشُّقدُف ، وهو : مركب خفيف ليس فى ثقل محامل العراق ، فقلتُ فى طريق الطائف ، لرجل منهم : ما اسم هذا المحمل ؟ . أردت المحمل العراقى ، فقال : أليس ذاك اسمه الشُّقدف؟. قلتُ : بلى ، فقال : هذا اسمه الشقنداف ، فزاد فى بناء الاسم لزيادة المسمى".([109])

فيتضمن كلام الزمخشرى إشارة إلى أن هناك فوارق فى القيمة الدلالية بين القالبين ، الشقنداف ، والشقدف ، فالشقدف : " مركب أكبر من الهودج ، يستعمله العرب ، ويركبه الحجاج إلى بيت الله الحرام ، ولذا قيل فى معناه : هو مركب بالحجاز ".([110]) فقد زاد الأعرابى فى اسم ذلك المحمل ، لزيادة فى المعنى أو الحجم ، إذ الحجم جزء تشمله الدلالات المادية ، لا المعنوية أو المجازية فحسب ، فقال : و أما الشقنداف : فهو مركبٌ أكبر من الشقدف .

---

[106] شرح ملحة الإعراب ، تأليف : أبى محمد القاسم بن على الحريرى ، تحقيق : د : أحمد محمد قاسم ، ط1 ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، 2005م ، ص : 49 – 50 بتصرف يسير.

[107] سورة الفاتحة ، 3/1

[108] انظر : الكشاف ، (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 26-27

[109] الكشاف (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 27

[110] المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية المصرى ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 1425هـ / 2004م ، مادة : الشقدف ، ص : 488

جعل أبو هلال العسكرى (ت 395هـ) استثمار مؤلف الكلام للزيادة فى مسألة البنية دليلَ إبداع ، وأمارة لتحقق فنية الصياغة ، مُشيرًا إلى أن هذا الأمر ممَّا يعكس ميلَ مستخدمى النص إلى انتهاج الأساليب الرفيعة من التراكيب اللغوية ، إذ يُريد المؤلف - من متلقيه- أن يعمد إلى تلك الزيادة ، باحثًا عن علتها ، راغبًا فى فكِّ دلالتها ، ملتذًّا بغموضها الفنى ، ومراوغتها الدلالية ؛ يقول : " إن (الرحيم) مبالغة ؛ لعدوله ؛ وإن (الرحمن) أشدُّ مبالغة ؛ لأنه أشدُّ عدولًا ؛ وإذا كان العدول على المبالغة ، كلما كان أشدَّ عدولًا ، كان أشدَّ مبالغة ".([111])

وعقد ابن الأثير (ت 637هـ) – المقالة الثانية ، فى الصناعة المعنوية - بابًا فى قوة اللفظ لقوة المعنى ، أكَّد فيه أن زيادة المبنى تستوجب زيادة فى المعنى ، صدَّر هذا الباب بقوله : " اعلم أن اللفظ ، إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نُقل إلى وزن آخر أكثر منه ؛ فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولًا ؛ لأن الألفاظ أدلة على المعانى ؛ وأمثلة للإبانة عنها ؛ فإذا زيدَ فى الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعانى ، وهذا لا نزاع فيه ، لبيانه ، وهذا النوع لا يُستعمل إلَّا فى مقام المبالغة ".([112]) وجعل ابن الأثير السرَّ - فى زيادة المبنى – مبنيًّا على رغبة مؤلف الكلام فى إحداث ضرب من التقوية والتوكيد ".([113]) وكأن زيادة المبنى تستوجب زيادة التوكيد فى المعنى ، وهذا أمر لا نزاع فيه عند ابن الأثير.([114])

وقد وافق ابن هشام الأنصارى (ت 671ه) رأى سيبويه فى القول بأن هناك فارقًا دلاليًّا بين النون الثقيلة والنون الخفيفة ، بقوله : ومعناهما: التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ".([115]) وعلى هذا حمل الشيخ خالد الأزهرى دلالة التوكيد بالنون الثقيلة ، فى قوله – تعالى : " ليسجننَّ وليكونًا".([116]) بأن امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصًا على سجنه من كينونته صاغرًا".([117])

ويجعل الرضى الاستراباذى(ت 686هـ) الزيادة فى المبنى أمرًا مقصودًا ، فلا يُمكن – بحال- أن يُوصف بأنه عمل عبثى ، إنما هو مقصد نفسى يعدل إليه مؤلف الكلام ، حين ينتخب - من بين قوالبه المتواترة - ما يُعبِّر عن معنى ما ، من دون غيره من المعانى ، يقول الرضى : " اعلم أن المزيد فيه – يقصد ما زيد فى المجرد الثلاثى- لغير الإلحاق ؛ لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها – أى الزيادة- إن لم تكن لغرض لفظى - كما كانت فى

---

[111] انظر : الفروق اللغوية ، تأليف : أبى هلال العسكرى ، تحقيق : أحمد سليم الحمصى ، و جروس بيسرس ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1994م ، ص : 215

[112] المثل السائر فى معرفة أدب الكاتب و الشاعر ، (مرجع سابق)، القسم الثانى ، ص : 240

[113] انظر : المثل السائر (مرجع سابق) القسم الثانى ، ص : 242

[114] انظر : المثل السائر (مرجع سابق) القسم الثانى ، ص : 243

[115] انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف : ابن هشام الأنصارى ، المتوفى عان 761 هجرية ، و بهامشه كتاب : مختصر شرح شواهد المغنى للعلامة السيوطى ، تدقيق الدكتور : صالح عبد العظيم الشاعر ، ط1 ، مكتبة الآداب ، 1430هـ// 2009م ، القاهرة ، ص : 275

[116] سورة ، الآية رقم : 32

[117] انظر : شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح فى النحو) ، الشيخ : خالد الأزهرى ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ// 2000م . ج2 ، ص : 200

الإلحاق ، ولا لمعنى - كانت عبثًا ؛ فإذا قيل – مثلًا : إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح فى العبارة ."([118])

وقد نقل الإمام السيوطى (ت 911ه) فى كتابه : المزهر فى علوم اللغة العربية رأى ابن القيم (ت 751 ه) فى استدلاله على أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى ، بوجوب تحقُّق المناسبة بين اللفظ ومعناه ؛يقول :" والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولًا وقصرًا ، وخفة وثقلًا ، وكثرةً وقلَّةً ، وحركة وسكونًا ، وشدَّةً ولينًا ، فإن كان المعنى مفردًا أفردوا ، وإن كان مركبًا ركَّبوا اللفظ ، وإن كان طويلًا طوَّلوه ، كالقطنط ، والعشنق للطويل ؛ فانظر إلى هذا الطول ؛ لطول معناه ، وانظر إلى لفظ : بحتر ، وما فيه من الضم والاجتماع ؛ لما كان مسماه : التصيير المجتمع الخلق ....وكذلك : الحديد والحجر ، والشدة والقوة ونحوهما ؛ تجد فى ألفاظها ما يُناسب مسمياتها ، وكذلك : لفظ الدوران ، والنزوان ، والغليان وبابه ؛ فى لفظها من تتابع الحركة ، ما يدل على تتابع حركة مسماها ، وكذلك : الدَّجال ، والجرَّاح ، والضَّرَّاب ، والأفَّاك فى تكرُّر الحرف المضعَّف منها ما يدلُّ على تكرار المعنى ."([119])

وقد بدا رأى الإمام الرُّمانى (ت 1004 ه) فى مسألة العلاقة بين زيادة المبنى وما يتبعها من زيادة فى المعنى ؛ حين فرَّق بين البنيتين الصرفيتين (الرحمن) و (الرحيم) من حيث الدلالة ، فقال : " و (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ، كما فى قطَع ، و قطَّع ، كُبار ، و كبَّار – و هو أبلغ من المخفف- وحذر فإنه أبلغ من حاذر ، وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كلى ، وبأنه لا ينافى أن يقع فى الأنقص زيادة معنى بسبب آخر ، كالإلحاق ، بالأمور الجبلية ، مثل : شره ، و تهم ، و بأن الكلام فيما إذا كان المتلاقيان فى الاشتقاق متحدى النوع فى المعنى ، كـــ : غرث ، و غرثان ، و صدّ و صديان ، لا كحذر و حاذر للاختلاف .([120])

وقد تقرَّر – على حدِّ تعبير الإمام الشوكانى(وفاته بصنعاء 1250 ه) : " إن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ."([121]) ويكون المعنى المُراد للزوائد ، وعليها يقع عبء التعبير عنه ، ويتوقف عليها فهم المتلقى لهذا المعنى و تقبُّله ؛ إذ شكلت الزوائد صورة جديدة للمبنى الأساس ، والذى صار بنية هامشية // فرعية ،

---

[118] شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف : رضى الدين الاستراباذى ، مع شرح شواهده ، للعالم الجليل عبد القاهر البغدادى ، صاحب خزانة الأدب ، المتوفى عام 1093 من الهجرة ، تحقيق : محمد نور الحسن و آخرين ، (د . ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1402هـ// 1982م ، جزء 1 ، ص : 83

[119] انظر : المزهر فى علوم اللغة و أنواعها ، تأليف : الإمام الحافظ السيوطى ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، و آخرين ، (د . ط) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) ، جزء 1 ، ص : 47

[120] انظر : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، تأليف : ابن شهاب الدين الرمانى ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1434هـ //2003م ، جزء 1 ، ص : 23

[121] فتح القدير ، الجامع بين فنى الرواية و الدراية من علم التفسير ، تأليف : محمد بن على بن محمد الشوكانى ، ط2 ، مؤسسة الريَّان ، 1420 هـ//2000م ، بيروت ، لبنان ، (د . ت) ، جزء 1 ، ص : 22

ارتبطت بالمادة المعجمية المشكلة للمعنى الأساس ؛ لذا آثر كثير من الصرفيين أن ينسبوا المعانى ؛ مرة إلى الصيغ الأساس ، ومرة أخرى إلى ما سمُّوه : حروف الزيادة .([122])

وقد مال الإمام شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينى الألوسى(ت 1270هجرية // 1854ميلادية) إلى القول باطِّراد القول بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى ، حتى إن تلك القاعدة شملت الحروف ، فقال – فى الهيكل الموفولوجى لسابقة الناسخ الحرفى المحمول على ليس (لات) : " ولات : هى المشبهة بليس عند سيبويه ، زِيدت عليها تاءُ التأنيث ؛ لتأكيد معناها ، و هو النفى ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ؛ أو لأن التاء تكون للمبالغة ؛ كما فى علامة أو لتأكيد شبهها بليس ، يجعلها على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط".([123])

وهو – فى ذلك – يكاد ينقل كلام الزمخشرى بفصِّه ونصِّه ، قال الزمخشرى : " ولات ، هى المشبهة بليس، زِيدت عليها تاءُ التأنيث ، كما زيدت فى : رُبَّ ، وثُمَّ ، للتوكيد ؛ وتغير حكمها ، حيث لم تدخل إلَّا على الأحيان ، ولم يبرز إلَّا أحد مقتضييها ؛ إما الاسم ، و إما الخبر ؛ و امتنع بروزهما جميعًا ، وهذا مذهب الخليل(ت175ه) وسيبويه(ت180ه) ، وعند الأخفش(ت315ه) أنها النافية للجنس ؛ زيدت عليها التاء ، وخُصَّت بنفى الأحيان".([124])

قال الإمام الألوسى(ت 1270هـ) : " الرحمن أبلغ من الرحيم ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ، فتؤخذ تارة باعتبار الكمية ، وأخرى باعتبار الكيفية ، فعلى الأول ، قيل : يا رحمن الدنيا ؛ لأنه يعمُّ المؤمن والكافر ، ورحيم الآخرة ، لأنه يخصُّ المؤمن ، وعلى الثانى ، قيل : يا رحمن الدنيا و الآخرة ، و رحيم الدنيا ؛ لأن النعم الأخروية كلها أجسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة، وأنه لما قدم الرحمن، والقياس يقتضى الترقى؛ لتقدُّم رحمة الدنيا، ولأنه صار كالعلم من حيثُ أنه لا يُوصف به غيره؛ لأن معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره ، وأن الرحمن (فعلان) لمن تكرر منه الفعل و كثر، وفعيل لمن ثبت منه الفعل و دام".([125])

كذلك فى معرض تفسيره لقوله – تعالى : " فكبكبوا فيها هم والغاوون".([126]) يقول : " والكبكبة : تكرير الكبِّ ، جُعل التكرير فى اللفظ دليلًا على التكرير فى المعنى ؛ كأنه إذا أُلقى فى جهنم ينكب مرة بعد مرة ،

---

[122] انظر : اللغة العربية ، معناها و مبناها (مرجع سابق) ، ص : 144

[123] روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى ، للألوسى ، (مرجع سابق) جزء 12 ، ص : 286

[124] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 68

[125] روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى ، للعلامة الآلوسى البغدادى ، (د . ط) ، دار إحياء التراث العربى ، ، بيروت ، (د . ت) ، الجزء الأول ، ص : 59 – 63

[126] سورة الشعراء ، 94/26

حتى يستقر فى قعرها ".([127]) ، و"الكبُّ : هو القلب، إلَّا أنه مكرر المعنى؛ وإنما استعمل فى الآية دلالة على شدة العقاب؛لأنه موضعٌ يقتضى ذلك".([128])

عند هذا الحد يودُّ البحث أن يؤيِّد القول بوجود فارق دلالى بين حالة المبنى الأساس (الأصل الاشتقاقى) ، من حيث الكم ، والوظيفة التعبيرية ، والدلالة الذاتية ، والاجتماعية ؛ وبين تلك البنية اللفظية المصنوعة والجديدة ، وما تُشير إليه من معنى ما ؛ زيادةً ونقصًا ، قريبًا من المعنى المعجمى أو بعيدًا عنه .

ثانيًا : مفهوم زيادة المبنى دليل زيادة المعنى فى الدراسات المعاصرة :

- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى العربى المعاصر :
- الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله .
- الأستاذ عباس حسن – رحمه الله .
- زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى الغربى :
- در سوسير .
- جرجى زيدان . و يُمكن درس هذا الأمر على النحو الآتى :

- **زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى العربى المعاصر :**

- الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله .
- الأستاذ عباس حسن – رحمه الله .

1 - **الأستاذ الدكتور تمام حسان – رحمه الله .**

ذكر الأستاذ الدكتور تمام حسَّان – رحمه الله – أن هناك مبانى صرفية تشكِّل أبنية وأصولًا اشتقاقية ، يتفرع منها مبان فرعية ، يضمها المبنى الأكبر – وهو ما يُسمى : الصيغة الأولى ذات الأصول الصرفية للجذر المعجمى – وكل مبنى من هذه المبانى الفرعية هو قالب أساس// نواة ، تصاغ // الأبنية الكلمات الجديدة على قياسه وميزانه ، ويسمى : الصيغة الصرفية ، وأشار إلى أنه " من الممكن أن تتفرع مبانٍ فرعية ، من المبنى الأكبر (المبنى النواة) وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبّر عن معنى فرعى منبثقٍ عمَّا يدل عليه المعنى الأكبر (الجذر العام) ، كالاسمية ، والوظيفية ، والفعلية ، ويضبط هذا هو خضوع المبنى لأصل اشتقاقى ، باعتماد دلالتها على الأصول و الزوائد ؛ لذا لا نجد هذا الأمر فى قوالب لغوية من جنس الضمائر و القوالب ، والأدوات ، والظروف ؛ حيث إنها لا ترجع إلى أصل اشتقاقى ، تُردُّ إليه ، كما أن مبانيها هو صورتها المجردة ".([129]) يُفهم من كلام الأستاذ الدكتور تمام حسَّان أن كل صيغة لها معنى مستقل ، وأن الصيغ المشتقة من صيغ أساس لها معنى مستقل ، وهو – بذلك – يُنكر القول بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى .

---

[127] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 284

[128] انظر : المثل السائر (مرجع سابق) ، القسم الثانى ، ص : 243

[129] اللغة العربية ، معناها و مبناها (مرجع سابق) ، ص : 133

2- الأستاذ عباس حسن – رحمه الله .

يرى الأستاذ عباس حسن أن زيادة نون التوكيد تدل على زيادة المعنى ، ويقرر أن لزيادة نون التوكيد فى المبنى أثرًا فى زيادة المعنى ، من حيث التوكيد والتقوية ، واحتراز التردد واضطراب الفهم ، يقول:" ولو سمعت من يقول : لا تنفع النصيحةُ الأحمقَ ، ولا يفيدُه التأديبُ ، فقد تتردد فى تصديق الكلام ، ويُداخلك الشط كفى صحته ، ولك العذر فى هذا ، لأن المتكلم لم يُحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يُدرك – بخبرته و ذكائه – أن مثل هذا الكلام قد يُقابل بالتردد و الشك ، فيعمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلامية ، التى عرض لها البلاغيون، ومنها: التوكيد، فلو أنه قال: لا تنفعنَّ النصيحةُ الأحمقَ، ولا يفيدنَّه التأديبُ ؛ لكان مجيء نون التوكيد بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد تأكيد مضمونه، وصحة ما حواه، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع ...

ثم يقول : " ... فلو رغب المتكلم فى أن يُبعد الزعم ، ويُشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ؛ وتشدده فى التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال ، لزاد فى الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد نون التوكيد على آخر الفعل المضارع أو الأمر؛ فإن زيادتهما تفيد معنى الجملة قوةً ، وتكسبه تأكيدًا ، إذ تبعد عنه الاحتمال السابق، وتجعله مقصورًا على الحقيقة الواضحة من الألفاظ، دون ما وراءها من احتمالات، وكأن المتكلم يقول بمال زاد على البنية اللفظية: إنى أؤكد كلامى،- وأتشدد فى أن تنفذ مضمونه فى المستقبل، وأحرص على أن تصدقه، ويقول: والمشددة أقوى فى تأدية التأكيد من الخفيفة ".([130])

2- **الأستاذ الدكتور عبده الراجحى :**

يعارض الدكتور عبده الراجحى جوهر القاعدة ، مقرًّا بأنه ليس كل زيادة فى المبنى يتبعها زيادة فى المعنى ، وذلك فى قوله : " إن ما يُزاد فى الكلام لا يُضيف معنى ، وخروج بعضه من الكلام كدخوله ، وإنما هو زيادة قد تُضيف فائدة تركيبية ؛ كـــــــــ: التوكيد ، أو قوة الربط ، أو الفرق ، أو غير ذلك ".([131])

-زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فى الفكر اللغوى الغربى :

(1)- دى سوسير :

يُعارض دى سوسير وجود تلك العلاقة الطردية بين زيادة المبنى ودلالتها على زيادة المعنى ، وأشار إلى أن الرابط الذى يجمع بين الدال ومدلوله اعتباطى، ورأى أن الأحرف المشكلة لقالب لغوى من جنس (أخت) لم تُشر إلى معناها المقصود ".([132])

---

[130] النحو الوافى ، الأستاذ : عباس حسن ، ط 3 ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، (د . ت) ، ج 4 ، ص: 168 – 169

[131] النحو العربى و الدرس الحديث ، (بحث فى المنهج) ، د : عبده الراجحى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1979م ، ص: 153

[132] انظر: دروس فى الألسنية العامة ، تأليف : فرديناند دى سوسير، تعريب : صالح الفرماوى و آخرين، الدار العربية للكتاب، 1985م ، ص: 111

(2) جرجى زيدان :

يتجلى رأى جرجى زيدان فى توضيحه ما فى كلام دى سوسير من بعض المراوغة ، حين يقرُّ بأن " للحرف الواحد فى قالب لغوى ما القدرة على تنويع معنى هذا القالب اللغوى ، مع الاشتراك أو التقارب فى المعنى الأصلى ؛ و ذلك نحو " قط ، و قطب ، وقطف ، وقطع ، وقطم ، وقطل ؛ جميعها يتضمن معنى القطع ؛ إلَّا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنويعاته ، و الأصل المشترك بينهما : قط ، وهو بنفسه ، فكأنه صوت القطه ، كما لا يخفى".([133])

يفترض الباحث أن طبيعة العلاقة بين زيادة المعنى تبعًا للزيادة فى مسألة المبنى ، لا تقوم – بحال- على مبدإ الكم ، أو الهيئة ، أو الترتيب ، ولا حتى من مجموع ثلاثتهم ؛ إنما تستند – بشكل حاسم- على المعنى // المضمون الذى يفجره الإيحاء النفسى المتحقق من قالب لغوى ما - أو صيغة صرفية أصيلة أو محوَّلة لقصد – فى نفس المتلقى ، الذى يظل حائرًا بين قبول معنى معجمى لقالب ما ، وبين تنوع هذه المعانى المتواترة الضاغطة على عقله ووجدانه، والتى تمثَّل رافدها فى هذا القالب المنتخب.

هذا الأمر يقود إلى الادِّعاء بأن دلالة هذا القالب اللغوى تظل نسبية التقبل والتفسير ، وتكون أقرب إلى التأويل ، بنوعه المحمود والمذموم ؛ فإذا نجح هذا القالب أو تلك الصيغة الصرفية فى أن يمسَّ جوانب النفس والفكر لدى المتلقى ، وأيَّد معناه سياقات المادة والتاريخ ، وسياق الاجتماع والثقافة ؛ صارت له فى نفس المتلقى دلالة نوعية قاطعة ، وليست بالمحتملة.

يُقال – باقتضاب : قد يُنسب إلى كم القالب اللغوى (مسألة المبنى)زيادة أو قلةً ، السببُ فى تحقق لذة التلقى من خلال قوة القالب النوعى أو ضعفه ، ونبو الحس اللغوى عنه ، أو تنافر بين عناصره ، أو تعقد دلالته ، أو اصطدامها مع ثوابت المذهب و المعتقد ، أو الحوشية ، و من ثمَّ تركه ، و طرده من الحياة الدلالية لجماعة ما ، إذ إن قوة القوالب اللغوية و الصيغ الصرفية إنما هى كيان مرهون بما تتألف منه من عناصر صوتية ، تتسم بالقوة و الوضوح السمعى ، و بالصفات الصوتية القوية ، و قوة المخرج ، بالإضافة إلى ما تحتمله من قوة التلقى مع تباين الثقافات ، والاختلاف فى نمطيه القراءة ، والسياقات المحيطة ، أو يكون الأمر على خلاف ذلك حين تتسم عناصر الوحدات الكلامية بالضعف الدلالى ، بوصف ذلك انعكاسًا لضعف العناصر الصوتية و المقطعية المشكلة للبنية.

ويرى الباحث أن القول بعمومية الادِّعاء بأن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى وإطلاقه فيه كثير من التحفظ ، والرغبة فى التقييد ، وقد يُستبدل به القول بأكثريتها ؛ وأن هناك شواهد لغوية أثبتت العكس ، ومهَّدت للتأصيل بأن نفصًا فى عدد الأحرف المشكلة للبنية اللفظية قد يتضمن إلى زيادة فى المعنى، مع قوة الدلالة ، وهذا ما يُعد خرقًا للتعميم و القول بإطلاق القواعد ، ويكون المعيار الحاسم ليس فى عدد الأحرف إنما المعيار فى قوة اللفظ ، وما يرتبط به من قوة الدلالة ، و علاقة هذا بالسياقات المحيطة ، وبضوابط الاستلزام الحوارى بين مستخدمى القوالب الصرفية ، وهذا ما دفع إلى ضرورة دحض التعميم من خلال

[133] الفلسفة اللغوية و الألفاظ العربية ، تأليف : جرجى زيدان ، تعليق : مراد كامل ، دار الهلال ، ص: 99

الشواهد التطبيقية، وضرورة التدليل على وجوب التحفظ على الإطلاق ، وهو ما سيتناوله المؤلف فى المحور الثالث.

المحور الثالث : الصيغة الصرفية من الوحدات المستقلَّة مقطعيًّا بين الهيكل الكمِّى و قوة الدلالـــــــــــــــــــــة أو ضعفها : (العدول أو التعويض الصرفى):

يقوم هذا المحور على قصدية إبراز قوة القيمة الدلالية للصيغة الصرفية ، بعيدًا عن محددات الكمية ، زيادة أو نقصًا ، وينقسم هذا المحور إلى مبحثين ، هما :

المبحث الأول : زيادة فى مسألة المبنى تؤدى إلى نقص فى مسألة المعنى (زيادة نقص) :

يقوم هذا المبحث على أساس من البنية اللفظية المجردة ، فى صورتها المعجمية ، والتى لحقتها زيادة فى المبنى ، من جنس السوابق أو زيادة الحشو، أو من جنس اللواحق، وتضمَّنت هذه الزيادة نقصًا فى المعنى، ويستشهد الباحث على ذلك بما يلى:

1- **الاسم المصغـــرَّ .**
2- **الفعل الماضى المجرد الثلاثى المزيد بهمزة السَّلْب .**
3- **المصدر الصريح المختوم بمورفيم لاحقة التأنيث (التاء المربوطة).**
4- **اسم الجنس الجمعى .**
5- **الاسم المنسوب .**
6- **جموع الكثرة و جموع القلَّة . و يُمكن تناول ذلك على النحو الآتى :**

(1)- دلالة الاسم المصغَّر([134]) :

يتصل بهذا المبحث ضرورة التنبيه إلى أن هناك شواهد لغوية ، بل أبوابٌ مستقلة ، تعرض فيها اللغويون والنحاة إلى أنه قد يلحق البنية الصرفية زيادة فى عدد أحرفها ؛ ولم يؤدِّ ذلك إلى زياده فى معناها ، بل على العكس ، فقد زادت فى مبناها ، وتضمَّنت نقصًا فى معناها ، أو انحرفت عن التعبير عن المعنى الأصلى فى بنيتها المعجمية الأصلية ، حيث دلَّت على معنى أقلَّ فى الدلالة على المعنى المجرد. ولعل أفضل ما يُستشهد به فى هذا الأمر بابُ التصغير ، فهو نقص فى معنى البنية اللفظية ؛ بعيدًا عن القول بأن الزيادة فى بنية التصغير أدت إلى زيادة فى معنى القلة ، فهى زيادة نقص .

ومن الجيد الإشارة إلى أن **سيبويه (ت 180هجرية)** قد جعل باب التصغير فى الكلام على ثلاثة أمثلة ، هى : فُعيل ، وفُعَيْعل ، و فُعَيْعيل ، فأما فُعيل – و هى البنية الأقرب إلى جوهر البحث- فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف ، و هو أدنى التصغير ؛ حيث لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعيل ، وذلك نحو : قُيَيْس ، وجُمَيْل ،

[134] تجدر الإشارة إلى أن التصغير مما تختصُّ به الأسماء وحدها ، فلا يباشر الأفعال و لا الحروف . إلا فعل التعجب على أحد الآراء . من مثل : أُمليح ، و أُحيْسن .

وجُبَيْل ، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف ... وقد نقل عن يونس بن حبيب أن هذه الصورة - من دون حذف - تدل على معنى التحقير ... توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين ، اختلفت حركاته أو لم تختلف ، و لم تكسره للجمع ؛ حتى يصير على مثال مفاعيل ، فإن تحقيره كتحقير فعلان الذى له فُعلى ، و يُفهم من كلام سيبويه أنه يجعل التصغير مرادفًا للتحقير .([135]) ومفاد هذا أن بنى التصغير هى صيغ محولة ، أصابها تغيير فى البنية و الهيئة ، و من ثم فى الدلالة ، ويُسهم هذا التغيُّر الطارئ فى نقل بنية التصغير لتعبِّر عن القصد // الغرض بأقل كمية من الصوامت و الصوائت المُضافة إلى البنية الأساس .

يتضمن كلام سيبويه أنه ليس بالشرط أن يتبع كل زيادة فى المبنى زياده فى معناه ، وذلك نحو قولك فى : خاتم : خُويتم ، و فى طابق : طُويبق ، ويُشير إلى أنه قد يتبع زيادة المبنى تقليل فى المعنى ، يقول : و سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب فى تصغير خاتم : خُويتيم ، بزيادة فى مسألة المبنى و تقليل فى مسألة المعنى.([136])

ويُستدل على أن المتكلم قد يعمد إلى تقليل فى المبنى و يزيد فى المعنى ، وذلك بقولك فى مُعتلم : مُعَيْلم ، كما قلت : معالم ؛ فحذفت حين كسَّرت للجمع ... وتقول فى مُحمر : مُحيْمر ، ومُحَيْمِير ، كما حقَّرت مقدَّما ، لأنك لو كسرت مُحْمَرًا للجمع أذهبت إحدى الراءين ؛ لأنه ليس فى الكلام مفاعل.([137])

من الأمثلة التى ساقها سيبويه ، مستشهدًا بها على أن زيادة المبنى قد تدل على تقليل المعنى و تحقيره : نقلُه لما زعمه الخليل من أن النون زائدة فى العنتريس ، لأن العنتريس هو : الشديد ، والعترسة : الأخذ بالشدة ، فاستدل بالمعنى على أن العنتريس أقل دلالة من العترسة ، رغم ما لحقه من زوائد فى مبناه .([138])

يضاف إلى ما سبق أن الأسماء المكبرة أو المعظمة ، أو التامة الدلالة و الأسماء ذات الدلالات الثابتة أو المحددة لا يباشرها التصغير ، لأنه سبيل التقليل فى معناها ، لذا لا يصغر أى من أسماء الله – تعالى – ولا الأنبياء ، ولا الملائكة ، و لا الكتب السماوية ، و كذلك : الألفاظ الدالة على الزمن المحدد ، ولا الألفاظ من مثل : كل ، وبعض ، وغير ، وسوى ، وكذلك لا يُباشر التصغير أسماء الشهور ، و أسماء أيام الأسبوع ، وكذلك الأسماء و المشتقات و الصيغ الصرفية ، التى تعمل عمل فعلها.

ومهما يكن من أمر فإن التصغير يُؤتى به للتقليل فى دلالة البنية اللفظية ، فقد ذكر السكاكى(ت 626ه) أن فى التصغير تحقيرًا للدلالة ، فإذا باشر الجمع وُصف بالحقارة ، وإذا باشر المفرد وُصف بالقلة ".([139]) وفى هذا المعنى يقول السيوطى : ": وقد تكون صورة المصغَّر مثل صورة المكبَّر ، ويكون الفرق بينهما بالتقدير ،

---

[135] الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 419 – 420 بتصرف

[136] الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 425

[137] انظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 426 – 428

[138] انظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 445

[139] مفتاح العلوم (مرجع سابق) ، ص : 58

مثل ذلك ، مثاله : مبيطر ، ومسيطر ؛ و مهيمن ، أسماء فاعل من : بيطر ، سيطر ، هيمن ، فإذا صغرتها حذفت الياء ؛ لأنها أولى بالحذف ".([140])

والكلام السالف الذكر إطار يستدل البحث به على تقوية ما افترضه من عدم اطِّراد القول بأن كل زيادة فى المبنى تستلزم – بالضرورة - زيادة فى المعنى بقول السيوطى : " إن فى التصغير تقليلًا للمعنى ، وإن تضمن التصغير القالب المكبر ، حين يفرّق – فى باب التكسير و التصغير يجريان من واد واحد- بين اسم الفاعل فى حالته المكبرة ، والأسماء المصغرة ، يقول : " إنما كانا من وادٍ واحدٍ ؛ لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه :

1- **اشتراكهما فى زيادة حرف العلة فيهما ثالثًا .**
2- **فى انكسار ما بعد حرف العلة ، فبهما جاوز الثلاثى .**
3- **فى لزوم كل واحد منهما حركة معينة .**
4- **فى تغيير بنية الكلمة .**
5- **الخامس : أن الجمع تكثير و التصغير تقليل .تلك الأوجه الخمسة تسوق إلى القول – حسب تعبير السيوطى : بأن التصغير يدل على التقليل ".([141])**

يُفهم من كلام السيوطى أن فى التصغير نقضًا لهذه القاعدة ، حيث إن زيادة المبنى قد أدت إلى نقص المعنى ؛ لأن مؤلف الكلام حين يعمد إلى تصرف التصغير فإنه يقصد تقليل معناه ، إذا ما قُلنا رجل بالقالب المكبر ، فقد قصدنًا رجلًا بمختلف المعانى المكبَّرة ، جسمًا وعمرًا ، ونوعًا وسماتٍ ؛ فإذا ما انحرفنا إلى القالب المصغر : رُجيل ؛ فإننا نقصد بذلك : من لم يُجاوز حد الطفولة أو الصغر ، على مستوى الجسم ، أو العمر ، أو السمات.

وقد ذكر الأستاذ عباس حسن عددًا من أغراض التصغير ، جلُّها يتمركز حول التقليل والاختصار ، فقد جعل من أغراضه : التحقير ، و تقليل جسم الشىء وذاته ، تقليل الكمية والعدد ، وتقريب الزمان ، وتقريب المكان ، والاختصار اللفظى مع الوصف ؛ كالذى فى مثل : نُهَيْر ، بمعنى : نهر صغير ، وقد لخَّص الأستاذ عباس حسن فرضية البحث فى قوله : " و من الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصَّلة إلى التحقير أو التقليل ؛ ومن الممكن أداء كل غرض منها بأسلوب أو أكثر ، يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو – كذلك – مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوة ، والتركيز ".([142])

يؤّيد ما افترضه البحث استثناء ابن عاشور (ت 1973م) التصغير من أبواب القول بأن كل زيادة فى المبنى إنما يتبعها زيادة فى المعنى؛ فقد أفادت ياء التصغير المزيدة معنى زائدًا على أصل المادة ، حيث إن تصغير

---

[140] الأشباه و النظائر فى النحو ، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، 1405 هـ// 1984م ، جزء 2 ، ص : 166

[141] الأشباه و النظائر فى النحو (مرجع سابق) ، جزء 2، ص : 167

[142] النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 684

كلمة (رجل) على رُجيل ([143])، تفيد تحقير قدره ، والوضع منه ؛ فزيادة المبنى – هنا- لا تدل على زيادة المعنى ، لأنها أفادت معنى زائدًا على أصل المادة ، و ليس زيادة فى معنى المادة .([144])

بدا أن انحراف مؤلف الكلام إلى التصغير ، قد ألزمه زيادة فى المبنى ، وقد قصد المؤلف بهذه الزيادة أن يلجأ إلى " المفردات التى تعالج قصدية الإنسان إلى التقليل من شأن مضمونها أو من قيمتها ؛ أو طلبًا للتلميح ، أو تهويلًا لشأنها ، فيعمد إلى صياغة المبنى على وزن من أوزان التصغير ، فيقول: بُلَيْبيل ، فى تصغير : بُلبُل ؛ فدلَّت : بليبيل (فعيعيل) على بلبل صغير الحجم ، أو الصغير من الطير ، كما يؤدى التصغير إلى تقليل الجمع و تحويله إلى مفرد ، نحو: ضُرَيْسات، تصغير كلمة: ضُروس، كما يُقلل التصغير كمية الاتصاف بصفة ما ومقدار تكثيفها،فتقل صفة، حين تتحول الصفة:أسود إلى أُسَيْود.([145])

يقول ابن مالك (ت672ه) : " إن التصغير لم يُمنع العمل لتغير نظم الواحد فحسب ؛ بل لكونه مغيِّرًا الواحد ، و مُحدثًا فيه معنى غير لائق بالفعل ، وهو معنى الموصوفية ، فإن قولك " ضويرب : ضارب صغير".([146]) ويقول الاستراباذى(ت 686هـ) : " أقول : يعنى المصغر : ما زيد فيه شىء ، حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المبهمات كـــ : ذيَّاك ، والَّذيَّا ، وغيرهما ، و التقليل يشمل تقليل العدد ، كقولك : عندى دُرَيْهمات، أى أعدادها قليلة ، و تقليل ذات المصغر بالتحقير ، حتى لا يتوهم عظيمًا ؛ نحو : كُلَيْب ، ورُجَيْل ؛ ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف، كقولك : يا بُنَىَّ ، و يا أُخَىَّ ، وأنت صُدَيْقى ؛ ذلك لأن الصَّغَار يُشفق عليهم ، و يُتلطف بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أُضيف إليه ...

ومن تقليل ذات المصغر : تصغير قبل وبعد ، فى نحو قولك : خروجى قُبيل قيامك ، أو بُعيده ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشىء ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فمعنى قُبيل قيامك ، أى : فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، و المراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج ، وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ".([147])

ثبت أن باب التصغير يخرج عن الأبواب التى تشملها قاعدة زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، إذ إن صيغ التصغير، و إن لحقتها زيادة ، فقد دلَّت على النقص فى المعنى ، فحين نصغر بنية لفظية من جنس : رجل ، فإننا نقول : رُجيل ، أو رُويجل ، فقد لحق جذرها المعنى زيادة ، تمثلت فى زيادة الوزن ، فتحولت : فَعُل إلى فَعِيل ، أو فُوَيْعِل ، فعلى الرغم من تلك الزيادة فى هذه البنية ، فقد نفص المعنى ، ودلَّ على التقليل. وليس من شك فى أن البنية اللفظية المصغرة ثقيلة ، والثقل مع القلة الدلالية محتمل .

---

[143] ذكر السيوطى أن رويجل : تصغير رجل ، انظر : الأشباه و النظائر فى النحو (مرجع سابق) ، جزء2 ، ص : 165

[144] انظر: التحرير و التنوير، (مرجع سابق)، . جزء 1 ، ص: 171

[145] زيادة المعنى لزيادة المبنى (مفهومها و ضوابطها و أهميتها الدلالية)(مرجع سابق) ، ص :80

[146] شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيَّانى الأندلسى ، المتوفى سنة : 672هجرية ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا و طارق فتحى السيد ، ط1 ، من منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1422هـ//2001م ، جزء 2 ، ص : 404

[147] قد يكون التصغير طلبًا للخفة ، فرُجيل أخف من رجل ، يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب ، (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 189 – 190

ترتبط بنية التصغير – فى غالب أمرها – بالمجال العاطفى والبعد النفسى لاسيما حين تدل على السخرية ، أو التحقير ، أو التقليل من المعنى الأساسى ؛ وكأن زيادة بنية التصغير زيادة تداولية ، لذا تجدر الإشارة إلى أنه ممَّا قوى من فرضية البحث بأنه ليس كل زيادة فى المبنى يتبعها زيادة فى المعنى ، بل على العكس ، فقد تلحق المبنى زيادة ، يستوجب نقصًا فى المعنى ، فقد ثبت فى باب التصغير أن ما لحقه من زيادة هو من باب زيادة النقص فى المعنى ، قال ابن الأثير : " و لربما نظر بعض الجهال فى هذا ؛ فقاس عليه زيادة التصغير ، وقال : إنها زيادة ، ولكنها زيادة نقص ؛ لأنه يُزاد فى اللفظ حرف ؛ كقولهم فى الثلاثى - فى رجل : رُجيل ، وفى الرباعى فى قنديل : قُنيديل ؛ فالزيادة وردت – هاهنا- فأنقصت معنى هاتين اللفظتين ، و هذا ليس من الباب الذى نحن بصدد ذكره ؛ لأنه عارٍ عن معنى الفعلية ، والزيادة فى الألفاظ لا توجب زيادة فى المعانى ؛ إلَّا إذا تضمنت معنى الفعلية، لأن الأسماء التى لا معنى للفعل فيها ؛ إذا زيدت ، استحال معناها ".([148])

من المفيد الإشارة إلى أننا حين ندلف إلى تحليل البناء المقطعى ، لبنيتين اشتركتا فى الجذر المعجمى ، واتحدتا فى الدلالة ، إحداهما مكبرة ، والأخرى لحقتها زيادة التصغير ، نجد أن تلك الزيادة فى البناء المقطعى قد تضمَّنت نقصًا فى المعنى ، و يُمكن التدليل على ذلك بالتحليل المقطعى ، لكلمتى : رَجُلٌ ، ورُجَيْلٌ ، وكذلك : قِنْدِيلٌ ، وقُنَيْدِيلٌ ، ويكون ذلك فى حالتى الوصل والوقف ، وذلك على النحو الآتى :

- **البنية : رجل ، فى حالتها المكبرة :**

البنية	الوزن الصرفى	المقطع الأول	2	3	العدد	ملاحظات
رَجُلٌ	فَعُلٌ	رَ	جُ	لْنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	
رَجُلْ	فَعُلْ	رَ	جُلْ			فى حالة الوقف
		ص ح	ص ح ص		2	

- **البنية : رُجَيْلٌ ، فى حالتها المصغرة :**

البنية	الوزن الصرفى	المقطع الأول	2	3	العدد	ملاحظات
رُجَيْلٌ	فُعَيْلٌ	رُ	جَيْ	لْنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص	ص ح ص	3	
رُجَيْلْ	فُعَيْلْ	رُ	جَيْلْ			فى حالة الوقف
		ص ح	ص ح ص ص		2	

يُلاحظ من التحليل المقطعى لكلمة (رجل) فى حالتيها ؛ المكبرة و المصغَّرة ، أن البنية المقطعية لبنية التصغير زيادة فى العدد الكمى للوحدات المقطعية ، فقد تحولت بنية التصغير فى حالة الوصل إلى ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول منها من فئة المقطع الصوتى القصير المفتوح(ص ح) و جاء المقطعان الثانى و الثالث من فئة المقاطع المتوسطة المغلقة ، من جنس (ص ح ص) ، فى حين تشكلت البنية المكبرة فى حالة الوصل من ثلاثة مقاطع ، اثنين منها من فئة المقطع القصير المفتوح (ص ح) ، و جاء المقطع الثالث من فئة المقاطع

[148] المثل السائر (مرجع سابق) ، القسم الثانى ، ص : 243

الصوتية المتوسطة المغلقة ، (ص ح ص).يلاحظ أن قد حدث زيادة فى كتلة المقاطع الكمية و العددية ، فتحول امتدادها من فئة المقطع القصير المفتوح إلى المقاطع المتوسطة المغلقة، فزادت كمية وعددًا، و نوعًا و امتدادًا.

أما فى حالة الوقف ؛ فقد تكونت الكتلة المقطعية لبنية التصغير من مقطعين صوتيين ، الأول منهما من فئة المقطع القصير المفتوح ، و الثانى من فئة المقاطع الصوتية الطويلة المزدوجة الإغلاق ، من جنس (ص ح ص ص) . فى حين كان بناؤها فى حالتها المكبرة من مقطعين صوتيين ، جاء الأول منهما من فئة المقطع الصوتى القصير المفتوح ، و جاء المقطع الثانى من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة ، (ص ح ص) لقد حدث تغير فى البناء المقطعى لبنية التصغير بالزيادة ، فى الكتلة المقطعية بأن تحول المقطع المتوسطة المغلق (ص ح ص) إلى مقطع طويل مزدوج الإعلاق .

أما من حيثُ الدلالةُ ، فقد أدتْ البنيةُ المكبرةُ لكلمة (رجل)- **وقد جاءت على ثلاثة أحرف**- إلى معنى من المحددات المعنوية ، التى جعلتها المواضعة الاجتماعية فى الفكر الجمعى للدلالة على نمط من البشر ، له مقومات العمر، و القوة ، و الجرأة ، و المروءة ، أما بنية التصغير(رُجيْل) -**وقد جاءت على أربعة أحرف**- فقد تضمنت تلك البنية نقصًا فى أحد المقومات ، على مستوى العمر ، أو المحددات السابقة .

(2)- الفعل الماضى المجرد الثلاثى ، المزيد بمورفيم سابقة همـــــزة السلْب ، مما جاء على وزن أَفْعَلَ:

وهو : ما جاء من أوزان الفعل الماضى الثلاثى المزيد بحرف واحد على وزن : أفْعَلَ ، مصدَّرًا بسابقة مورفيم همزة السلب ؛ حيث إن هناك فارقًا فى الدلالة بين فعلتُ و أفعلت ؛ كما فى قولهم : تمَّ ، وأتمَّ ، وذهب وأذهب ، وصرَّ ، وأصرَّ ، وجنَّ وأجنَّ . ففى هذا الموضع يكون لآلية التوالد بين الأبنية الصرفية المتعددة قدرة على اشتقاق أبنية جديدة ، ويغدو لكل صورة منها – فى صورتها الجديدة – معنى ما ، ينتخبه **المؤلف/المتلقى** من بين احتمالات دلالية مقبولة و متواترة ، ترتبط بالمعنى الأصلى ، الذى تدل عليه البنية المعجمية الأساس ، وحين ننظر فى معنى بنية لفظية مصنوعة من جنس أفعل ، المصدرة بمورفيم سابقة همزة السلب ، " نجد أن معناها يكون للتعددية ؛ و مصادفة الشىء على صفة السلب و الإزالة ، و صيرورة الشىء ذا شىء ، و الدخول فى شىء و الاستحقاق ، و التعريض ، و التمكين ".([149])

كما أنه من المعلوم أن " لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤدِّيه ، و فائدة يجلبها معه ، فزيادة الهمزة فى أول الفعل الماضى الثلاثى قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ؛ ويصير بها الفاعل مفعولًا ، مثل : خفى القمرُ ، وأخفى السحابُ القمرَ ".([150]) وقد وردت صيغة الفعل الثلاثى المزيد بمورفيم سابقة همزة السلب فى شواهد لغوية موثوق فى عربيتها ؛ تدور مادتها و دلالتها حول الاستغناء عن فاعل هذا الفعل ، و تركه لغيره ؛ أو قيام هذا الآخر بأخذ طاقة الفعل إليه ؛ و مورفيم سابقة همزة السلب ، يأتى للتعدية ، و المجاوزة ، ويكون الفعل - من دون الهمزة- فعلًا لازماً ، يكتفى بمرفوعة ، أو تتم دلالته بواسطة حرف الجار .

---

[149] انظر : اللغة العربية معناها و مبناها (مرجع سابق) ، ص : 164

[150] انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 755

ومعنى هذا أن معنى الفعل - بزيادة مورفيم سابقة همزة السلب - يختلف عن معنى الفعل فى صيغته المجردة من الهمزة ، فحين نقول : أذهب ، المزيد بهمزة السلب ، فى مقابلة ذهب ، المجرد الثلاثى(المجرد من الهمزة) ، نجد أنه استغناء عن الذهاب ، من جانب الأول ، بيد أن الاستعمال هو ما منح الصيغة الصرفية الأولى الحياة ، و الدوران فى ألسنة الناس ، و الاستعمال فى الأساليب اللغوية الرفيعة و المستعملة.

وليس من شك فى أن المستعمل من الفعل بصيغة السلب فى الخطاب القرآنى ، دلالةً على قدرة صاحبه على إحداث الفعل ، أو العزم و الإرادة فيه ، كما فى دلالة الفعل (أصرَّ) ، فى قوله – تعالى : " وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم فى آذانهم و استغشوا ثيابهم و أصرُّوا و استكبروا استكبارًا".([151]) يقول الزمخشرى : " والإصرار ، من أصرَّ الحمار على العانة ؛ إذا صرَّ أذنيه ، وأقبل عليها يكدمها _ يعضها بأدنى فيه – ويطردها ؛ استعير للإقبال على المعاصى، والإكباب عليها".([152])

يعد الفعل الماضى الثلاثى المجرد (من أى زيادة) - فى هذا الموضع- فعلًا ، تزيد دلالته ، بكميته الصوتية و المقطعية ، إذ فيه ثراء دلالى ، حين يعبّر عن الحدث و الزمن و الفاعل ، وقوة الأخذ ، ، فجاءت قوة الدلالة لقوة البنية اللفظية ؛ هذا فى الاستعمال ؛ وقد نقل رضى الدين الاستراباذى (ت 688ه)([153]) كلام ابن الحاجب (ت646ه)، حين أشار إلى وجود فارق دلالى بين كليهما ، الثلاثى المجرد ، و صنوه المزيد بسابقة مورفيم همزة السالب ؛ تكون القوة فيه للمجرد الثلاثى ـ مع قلة عدد أحرفه ، وتكون زيادة همزة السلب زيادة نقص فى المعنى ، و ضعف فى الدلالة ؛ يقول : " و قولهم : أسرع ، و أبطأ ؛ فى سرُع ، و بطُؤ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، لكن الفرق بينهما أن سرُع و بطُؤ أبلغ ؛ لأنهما كأنهما غريزة ، كـ : صغُر ، و كبُر ".([154]) **فيصير المعنى أنك إن أردت المبالغة استعملت المجرد ؛ لأنه كالغريزة ، وإذا أردت الأكثر استعمالًا ، من دون إرادة المبالغة استعملت المزيد بهمزة السلب.([155])**

ومن ذلك ما قرره الزبيدى اللغوى (1145- 1205هجرية//1732-179م) من أن الفعل المجرد أقوى فى دلالته على الحدث من الفعل المزيد، كما " فى قولهم: حمأ ، يُقال: أحمأتُ البئر إحماءً، إذا ألقيتها؛ أى: الحمأة فيها ، واعلم أن المشهور أن الفعل المجرد يرد لإثبات شىءٍ، وتُزاد الهمزة لإفادة سلب ذلك المعنى،نحو: شكا إلىَّ زيدٌ فأشكيتُه؛ أى: أزلت شكواه ".([156])

---

[151] سورة نوح ، 7/71

[152] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 525

[153] مثبت هكذا فى مقدمة التحقيق .

[154] يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب ، (مرجع سابق)، جزء 1 ، ص : 87

[155] يُنظر : الصيغ الصرفية فى سورة نوح ، دراسة دلالية ، د : سلوان على حسين الحديثى ، كلية الإمام الأعظم الجامعية ، نسخة pdf على الشبكة العنكبوتية ، ص : 348 بتصرف.

[156] يُنظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف : السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ؛ تحقيق : عبد الستار أحمد فراج و آخرين ، ط1 ، مطبعة وزارة الإرشاد بدولة الكويت ، 1385هـ//1965م ، جزء أول ، ص : 201 ، مادة : حمأ.

قال ابن منظور(ت 711هـ// 1311م): " السكْت ، والسُّكوتُ : خلاف النطق ؛ وقد سكت يسكُت سكْتًا وسُكاتًا ، و سُكوتًا ، وأسْكَتَ ، ويُقال : سكت الصائتُ يسكُتُ سكوتًا ، إذا صمت ؛ و الاسم من سكت : السَّكتة و السُّكْتة(عن اللحيانى) ، ويُقال : تكلم الرجل ، ثم سكت ، بغير ألف ؛ **فإذا انقطع كلامه ، فلم يتكلم ، قيل : أسكَتَ ، و أنشد:**

قد رابنى أن الكرِىَّ أسكتا

لو كان معنيًّا بنا لهيَّتا

وقيل : سكت([157]) ، تعمَّد السكوت ، وأسكت([158]): أطرق من فكرة أو داءٍ ، أو فَرَق ؛ وفى حديث أبى أمامة : و أسكت ، واستغضب ، ومكث طويلًا ، أى : أعرض ، و لم يتكلم ".([159])

حين نتعرض لتحليل البناء المقطعى بين بنية الفعل المجرد و بنية الفعل المزيد بهمزة السلب ، نجد أنه قد تضمنت بنية السلب زيادة فى بنائها المقطعى ، بزيادة سابقة مورفيم همزة السلب ، و قد تضمنت نقصًا من حيث المعنى ، مع الاختلاف فى الوزن الصرفى لكلتا البنيتين ، و يُمكن توضيح ذلك على النحو الآتى :

- البنية المجردة /الفعل الثلاثى المجرد(سكت) :

البنية المجردة	الوزن الصرفى	المقطع الأول	2	3	العدد	ملاحظات
سَكَتَ	فَعَلَ	سَ	كَ	تَ		فى حالة الوصل
الهيكل المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح	3	
سَكَتْ	فَعَلْ	سَ	كَتْ			فى حالة الوقف
الهيكل المقطعى		ص ح	ص ح ص		2	

- البنية المزيدة بمورفيم سابقة همزة السلب/ الفعل الثلاثى المزيد بهمزة السلب (أسكت) :

البنية المزيدة	الوزن الصرفى	المقطع الأول	2	3	العدد	ملاحظات

[157] لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الثالث ، ص : 2046 ، مادة : سكت.

[158] بل إن ابن منظور قد أورد ما يُفيد حدوث نقص فى البنية اللفظية من مستوى الحركة ، فى حين تضمنت دلالة تلك البنية على التكثير و المبالغة ، إذ إن أصل السكوت من الفعل : سَكَت ، بفتح الكاف و التاء ، وقد أورد ابن ابن منظور ما يدل على أن قطع حركة الكاف ، و جعلها سكونًا ، فيه إشارة إلى قوة المعنى لقوة المبنى ، يقول : " و رجل سكْت : بيّن الساكوتة ، و السكوت ؛ إذا كان كثير السكوت ، و رجل سكِت ، بكسر الكاف : قليل الكلام ؛ فإذا تكلم أحسن ، و رجل سكِت ، و سكّيت ، و ساكوت ، ساكوتة : إذا كان قليل الكلام ، من غير عيٍّ ؛ فإذا تكلم أحسن ". وقد أورد ابن منظور أنه قد تحمل البنية اللفظية ما يفيد قلة المغنى أو زياته ، باعتبار محدد السياق و الاستعمال ، فإذا كانت الصيغة أسكت ، دلَّت على نقص المعنى ، فقد دلَّت فى سياق آخر على زيادته ، وُفهم من الكلام السابق أن القالب أسكت ، ذا الأحرف الأربعة ، أبلغ فى الدلالة على الصمت ، من الفعل سكت ، ذى الأحرف الثلاثة ، إذ إن الأول يُشير إلى قطع الكلام و السكون ، دل على ذلك عبارة ابن منظور : فإذا انقطع كلامه ، فلم يتكلم ؛ قيل : أسكت . انظر : لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الثالث ، ص : 2046 ، مادة : سكت.

[159] لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الثالث ، ص : 2046 ، مادة : سكت.

أسْكَتَ	أفْعَلَ	أسْ	كَ	تَ		فى حالة الوصل
الهيكل المقطعى		ص ح ص	ص ح	ص ح	3	
أسْكَتْ	أفْعَلْ	أسْ	كَتْ			فى حالة الوقف
الهيكل المقطعى		ص ح ص	ص ح ص		2	

من التحليل المقطعى السابق نجد أن البنية المزيدة بمورفيم سابقة همزة السلب قد زاد بناؤها المقطعى ليس فى عدد المقاطع فحسب ، إنما- أيضًا- فى الكتلة النوعية للمقطع (كمية المقطع) ، تحولت فيها المقاطع القصيرة المفتوحة إلى مقاطع متوسطة مغلقة ، فقد تضمَّنت البنية (أَسْكَتَ)- فى حالة الوصل - مقطعًا واحدًا متوسطًا مغلقًا من جنس المقطع(ص ح ص) ، و مقطعين قصيرين من جنس المقاطع القصيرة المفتوحة(ص ح) ، فى حين تضمنت البنية المجردة (سَكَتَ) – فى حالة الوصل- ثلاثة مقاطع ، من جنس المقاطع القصيرة المفتوحة(ص ح) ؛ أما فى حالة الوقف فقد تضمَّنت البنية المزيدة (أَسْكَتْ) مقطعين (2) من نمط المقاطع المتوسطة المغلقة (ص ح ص).فى حين نجد أن البنية المجردة (سَكَتْ) قد تشكَّلت من مقطعين ، أحدهما من نمط المقاطع القصيرة المفتوحة(ص ح) و الآخر من نمط المقاطع المتوسطة المغلقة (ص ح ص) . وقد شملت تلك الزيادة - فى مسألة البناء المقطعى - نقصًا من حيث المعنى ؛ حيث إن البنية المجردة أشارت إلى التكثير والمبالغة ، والقوة فى إيقاع الحدث .

(3) - المصدر([160]) الصريح المختوم بمورفيم لاحقة التأنيث (التاء المربوطة)، من الثلاثى: (مصدر التخصيص بالمرة):

إن فى تصرف الحس العربى بتقويم المعوج فى عناصر بنيته اللفظية ، و تدعيم الضعيف إدراكًا من المتكلم لخصوصية هذه البنية اللفظية فى الدلالة على معنى ما ، وإبرازًا لقدرته على صناعة مبانيه وصياغتها ، وبالتالى نجاح تلك المبانى فى حمل المعانى أو ابتكار معانٍ بكر ، أقل ما توصف به أنه جديدة مولَّدة ؛ بعيدًا عن النمطية و الجمود ، من دون تجاوز ، و لا خلخلة ، و لا رفض لثوابت دلالية ؛ إنما مدار الأمر على تحقيق الابتكار الدلالى ، وتفجير طاقات الجذور المعجمية ، وشحنها بدلالات متفرعة ومتنوعة ، و كذلك مفاجأة لذهنية المتلقى ، أيًّا كانت نمطيته ، أو ثقافته ، أو روافد تقبُّله .

يجب الإشارة إلى أن المصدر المجرد : هو صيغة صرفية ، تدل على حدث ، مطلق ، مجرد ، غير مقيد بزمن ، و لا بعوامل لفظية أو معنوية أو سياقية ، ويكون مشتملًا على أحرف فعله ، وفق المادة المعجمية المعبِّرة عن المعنى الأساس ، حقيقة أو تقديرًا ، فقد يكون المصدر متشابهًا فى معناه مع مواد فعل ما ، على نحو ما نرى فى اسم المصدر ؛ بخلاف المصدر المعتل الوسط من الثلاثى أو من غيره ؛ خاصة المزيد بمورفيم لاحقة التأنيث ، من جنس التاء المربوطة ، مما يكون بها دالة على المرة الواحدة أو الهيئة ؛ أو الحدث الواحد .

[160] تجدر الإشارة إلى أن الضابط فى مسألة الزيادة أو النقص فيما يخصُّ المبنى و المعنى – فى هذا الموضع – هو الصيغة المجردة للمصدر ، و يستوى فى هذا الأمر المصادر الثلاثية و غير الثلاثية ، الصحيحة و المعتلة .

والمصدر الصريح المختوم بمورفيم لاحقة التأنيث (التاء المربوطة): هو من جنس المصادر الأصلية الصريحة ، ولا يشمله نطاق المصدر المؤول ، بأنماطه المتباينة والمتعددة ، وغالبًا ما يأتى دالًا على المرة أو الهيئة ، أو يكون من المصادر المقيسة المختومة بالتاء المربوطة ، والتى أقرها مجمع اللغة العربية القاهرى ، " وهو قياسى ، ويُلازم الإفراد ، والراجح أنه لا يُعد من المشتقات ، و صيغته لا تتجاوز ستة أحرف ، من غير الثلاثى ".([161])

ويُفهم - من كلام الزمخشرى- أن المصدر المتصل بالتاء يحمل دلالة نوعية ، هى إلى دلالة الاختصاص أقرب ، جاء فى الكشاف : " فإن قلت : لمَ قال : " ليس بى ضلالة ".([162]) ، ولم يقُلْ : ضلال ، كما قالوا ؟ . قلتُ : الضلالة أخصُّ من الضلال ، فكانت أبلغ فى نفى الضلال عن نفسه ؛ كأنه قال : ليس بى شىءٌ من الضلال ، كما لو قيل لك : ألك تمرٌ". قلت : ما لى تمرة ".([163])

يستوى - فى ذلك - الصحيح والمعتل ؛ كما فى مصدر الفعل الثلاثى مما جاء على وزن فَعَل ،المفتوح العين ، أو فَعِل ، بكسر العين ؛ نحو : قتل ، قِتال ، وولِى ولاية ، أو فَعُل ، بضم العين ، مما دلَّ على لون ، فيجىء المصدر منه على فُعْلة ؛ نحو : حَمُر ، حُمْرة ، بيد أنه قد ذكر سيبويه أنه قد تدخله التاء ، قال : " و قالوا عمرتُ الدار عمارة ، فأنثوا ، كما قالوا : النكاية ؛ و كما قالوا : قَصَرْت الثوب قصارة حسنة ، و كذلك :الدال على حرفة ، فيكون قياس مصدره على فِعالة ، وقالوا : التجارة والخياطة ، والقصابة ؛ وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التى يليها ، فصار بمنزلة الوكالة ، وكذلك السعاية ، وإنما أخبر بولايته ، كأنه جعله الأمر الذى يقوم به".([164])

وإذا كان المصدر الصريح لفعل معتل الأول ، أو الوسط ، أو الآخر، من غير الثلاثى ؛ جاء مصدره – أيضًا- مختومًا بتاء مربوطة ، عوضًا عن الألف المحذوفة فى إفعال، نحو : أقال ، وإقالة ، وأدار ، وإدارة ، واستراح واستراحة ، وربَّى تربية ، و شارك ، مشاركة ، وانطلق ، انطلاقة ، واستقام ، استقامة ، واستتاب ، استتابة ، وغير ذلك ؛ وفى غالب المصادر من الفعل المعتل أن تكون تلك المصادر مختومة بتاء مربوطة ؛ ومدار قوة الدلالة لقوة اللفظ ، أو زيادة المعنى مع نقص المعنى ؛ أننا إذا ما أوردنا المصدر المعتل الوسط مجردًا من مورفيم لاحقة التاء المربوطة ؛ فإن ذلك القالب الصرفى يصبح دالًّا على العموم ، و عدد غير محدد النهاية ، من مرات الحدث المجرد من الزمن ؛ وكأن هذا المصدر - باعتلال وسطه- قد لحقه ضعفان ، هما :

- أحدهما : ضعف وسطه، كونه حرفَ علة ، مثل : صور المريض المعتل البطن، نجده غير ثابت الهيئة.

---

[161] النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 186- 193

[162] سورة الأعراف ، 61/7

[163] الكشاف (مرجع سابق) جزء 2 ، ص : 28

[164] يُنظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 10 – 11

- والآخر ضعف دلالته ، و مرد هذا الضعف إلى العموم الذى تحمله بنيته ، فهذا المصدر المعتل يُشير إلى احتمالات غير متناهية من التوقعات الدلالية، أو مما يُسمى : فيوض الدلالات المفتوحة.

والقياس - فى المصادر الثلاثية القياسية - أن ما جاء على فَعَل ، بكون مصدره : فعْل ، بسكون العين ، نحو ضرب ، ضرْب ، , أخذ أخْذ ؛ بسكون العين ؛ فإن " دلَّ على صناعة ، فمصدره الغالب على فِعَالة ، كتب الطالب الموضوع كِتَابَةً جادة . وإذا دلَّ على لون ، فمصدره فى الغالب يكون على فُعْلة ، نحو: خضِر الزرع خُضْرة ، وإن دلَّ على معنى ثابت ، فمصدره فى الغالب على فُعُولة ، نحو : يبس يُبُوسة ؛ وإن دلَّ على حرفة أو ولاية ؛ فمصدره : فِعالة ، نحو : تجر تجارة ، سفَر سِفارة ، وإذا كان ثلاثيًّا لازمًا ، مضموم العين ، فمصدره فَعَالة ، نحو : ملُح ، مَلاحة ، ونحو : سهُل سهولة ، و عذُب عذُوبة.([165])

كما أن القياس فى المصادر غير الثلاثية أن ما كان رباعيًّا ، وجاء على وزن فعَّل ؛ مضعَّف العين ، معتل اللام ، فمصدره التفعيل ، و يجوز حذف الياء من المصدر (تفعيل) و الاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث فى آخر المصدر ، و زيادتها – فى هذه الصورة – لازمة ، فيصير : تفعلة ، نحو : زكَّى ، تزكية ، أو برَّأ تبرئة .

وإذا كان الفعل الماضى رباعيًّا على وزن أفعل ، صحيح العين ؛ فمصدره يكون على وزن إفعال ، فإن كان معتل العين ، حذفت العين ، و عوض عنها بتاء التأنيث ، فى آخره ، نحو : أقام إقامة ، والأصل : إقوام ، فحذف حرف العلة ، ثم زيدت تاء التأنيث فى أخره ؛ عوضًا عن المحذوف ، فتصير : إقومة ، ومن الجائز ألَّا تُزاد ، ولكن الغالب زيادتها .([166])

وقد ساغ – لذلك- أن يكون الحرف القوى ، وهى التاء المربوطة- عوضًا عن الحرف المعتل الضعيف ؛ وقد جاءت زيادة تاء التأنيث المربوطة فى آخر المصدر من المعتل اللام المضعف العين ،- عوضًا عن الحرف المعتل ، وهو – غالبًا - العين ، أو اللام ، لتجعل دلالتها على المعنى أخصُّ عن تلك التى من دونها .

وقد أشار الأستاذ عباس حسن إلى هذا المعنى ، فقال : " وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رضى ، زكا ، فهى معتلة اللام ، ومصادرها مع التضعيف ، من غير حذف أو تعويض ، هى : ترضّيًا ، وتزكّيًا ، حُذفت الياء الأولى ، التى هى ياء التفعيل ،و عُوِّض عنها - وجوبًا - بتاء التأنيث فى أخر المصدر ، فصار ترضية ، و تزكية ".([167]) و تجدر الإشارة – هنا – إلى أن الألف ، ليس لها حيز صوتى ، فيصير أصل المصدر من دونها . وهنا مدار النكتة من إضافة تاء التأنيث المربوطة فى أخر المصدر.

---

[165] انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) جزء3 ، ص : 193 – 199

[166] وكذلك إذا كان الماضى رباعيًّا ، على وزن فعلل ، فمصدر غالبًا : فعلال ، و فعللة ، بزيادة التاء فى أخر المصدر . وكذلك : إذا كان الماضى رباعيًّا على وزن فاعل ، فمصدره يكون على : فعال ، و مفاعلة ، وإذا كان على وزن استفعل ، مع اعتلال عينه ، حذفت عينه ، و جاءت تاء التأنيث المربوطة عوضًا عن العين المحذوفة . نحو : استعاد المريض عافيته استعادة ، و الأصل : استعواد . انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 190 – 206 ، بتصرف كبير .

[167] النحو الوافى (مرجع سابق) جزء 3 ، ص : 199

ويتساوى - فى زيادة تاء التأنيث إلى آخر المصدر - الصحيح والمعتل ، فنجدها تلحق الرباعى المكرر والرباعى المعتل الوسط ، وكذلك الخماسى والسداسى ؛ وتظهر هذه الزيادة فى الميزان الصرفى أو الميزان الصوتى ، بالنظر إلى تصحيح حرف العلة من عدمه ؛ ويدل على زيادة التاء عن المصدر الأصلى مجىء الفعل الرباعى المعتل اللام على تفعيل ، بحذف التاء ، فى قول الشاعر ، من الرجز:

باتت تنزِّى دلوها تنزيًّا([168])	**كما تنزِّى شهلة صبيًّا .([169])**

والشاهد فى هذا البيت : هو مجىء المصدر من الفعل الرباعى المضعف العين و المعتل اللام ، نزَّى ، على : تنزيًّا ، وفى هذا دليل على أن فعَّل ، المعتل اللام ، يكون مصدره فى الأصل على تفعيل ، وليس على تفعلة . وأن المطرّد القياس على تفعيل قياسى ، وأكد الاستراباذى أن تفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ... فإذا كانت لام الكلمة حرف على ؛ فإنه على تفعلة لا غير ، بحذف الياء الأولى ، و إبدال الهاء منها ؛ لاستثقال الياء المشددة ، وأن التاء المربوطة جاءت للتعويض ، وكأنها يؤتى بها لتقوية الأجوف أو الناقص خاصة .([170])

معنى ذلك أن تاء التأنيث المربوطة - و التى تلحق المصدر بمختلف صوره – ليست من الجذر المعجمى ، المشكِّل للمادة الأساس للمعنى الذى يحمله قالب المصدر ، وإذا كان سيبويه قد جعل صيغة المصدر ، من دون التاء صيغة مقيسة ، وأن هذا المصدر من دون التاء المربوطة صار أشد إيغالًا فى الاعتلال و الضعف ([171]) وإذا كان مجمع اللغة العربية القاهرى ، قد اعتمد قياسية صيغة المصدر ، من دون التاء فى آخره ، وإذا كان إجماع من اللغويين و النحاة على أن إلحاق تاء التأنيث فى آخر المصدر ، هو من باب التعويض عن الحرف المحذوف ، وهو إما عين الكلمة ، أو من باب التعويض عن ألف المصدر(إفعال) ، أو تكون الزيادة لنكتة صوتية ، أو صرفية ، أو لغوية ، أومقطعية ، بدليل أنهم لم يصفوا ما ورد من شواهدها بالشذوذ ، أو بالخروج عن الأصل ؛ ولا كونه من باب الضرورة ؛ وإذا كانت هذه التاء تلحق – غالبًا – المعتل الوسط أو الآخر ، و هو فى أصله حرف صحيح ، منقلب عن أصل صامت ، من باب الياء أو الواو ، وإذا كان فى سجل أحداثهم ، و هو الشعر ، شواهد من الأقوال الشعرية التى جاء فيها المعتل مجردًا من تاء التأنيث ؛ كما

---

[168] والبيت من الشواهد التى أوردها الاستراباذى فى شرحه لشافية ابن الحاجب ، و هو الشاهد رقم :21 ، من غير نسبة إلى قائل ، برواية : فهى تنزِّى ، بدلًا من : باتت ؛ و تنزِّى : تُحرك ، و الشهلة : المرأة العجوز ، و المعنى : إن هذا المرأة العجوز تحرِّك دلوها ؛ لتملأها كما تحرك المرأة العجوز صبيَّها فى ترقيصها إيَّاه ؛ و الاستشهاد على مجىء مصدر فعَّل من الناقص على التفعيل ، شذوذًا من حيث الاستعمال . انظر : شرح شافية ابن الحاجب ، (مرجع سابق)، القسم الأول ، الجزء الأول ، ص : 165

[169] البيت من بحر الرجز ، ولم يقف المؤلف على نسبة البيت إلى قائل معين ، و هو من شواهد ابن جنى ، و كذلك لم ينسبه ابن منظور فى اللسان ، وقد أورد ابن منظور صورتين قياسيتين للمصدر من الرباعى المضعف العين ، مما على وزن فعَّل ، نحو قولهم: أنزاه و نزَّاه : تنزيةً ، و تنزيًّا ، و ذكر أن النزاء : داء يأخذ الشاء ، فتنزو منه ، حتى تمت أو هو : وثب الذكر على الأنثى . انظر : الخصائص (مرجع سابق) جزء 2 ، ص : 304 ، و انظر : لسان العرب (مرجع سابق) المجلد السادس ، ص : 4402 – 4403 ، مادة : نزا

[170] انظر : شرح شافية ابن الحاجب (مرجع سابق) القسم الأول ، الجزء الأول ، ص : 166

[171] وقد نسب ابن جنى البيت السابق إلى أبى زيد ، انظر : الخصائص ، تأليف : إمام العربية ، أبى الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى فى عام 392هجرية ، تحقيق : عبد الحكم بن محمد ، (د . ط) ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د . ت) ، جزء 2 ، ص : 195 – 201

هى الحال فى البيت الشعرى السابق ، إذا كان للمصدر المختوم بتاء التأنيث صورة أخرى قياسية من دون التاء .

على نحو من نرى فى مصدر الفعل الرباعى ، ممَّا على وزن فعلل ، فنجد مصدره على فعلال ، وفعللة ، مثل : وسوس ، وسواس ، و وسوسة ، وإذا كان صوت التاء مهموسًا ، و له وضوح سمعى أقوى من الوضوح السمعى لحروف اللين (أحرف العلة) ؛ وإذا كان لصوت التاء حيز صوتى ، يحتاج جهدًا أكبر فى نطقه ، بخلاف أحرف المد أو اللين ، التى لا تملك حيزًا صوتيًّا ، فهى – غالبًا – ما تكون نواتج صوتية لحركات سابقة عليها ، أو امتدادًا صوتيًّا لها ؛ فإن هذا كله يعنى أنها مزيدة لقصد ، وهو تدعيم ما اعترى البنية اللفظية من حذف لأحد أصولها أو نتج عن ضعف فى أحد عناصرها باعتلاله .

لذا ينبغى القول : إن هذا الأصل هو من باب الأوزان أو الصيغ الصرفية المهجورة ، التى أزاحتها لغة الحياة عن الاستخدام ، والاستعمالات اللغوية التواصلية ، " وقد ذهب أبوزيد والجوهرى إلى القول بأن : هذا الباب كلُّه يجوز أن يُتكلَّم به على الأصل ، تقول العرب : استصاب ، و استصوب ، و استجاب ، و استجوب ، و هو قياس مطَّرد عندهم ، و منه قوله – تعالى : " استحوذ عليهم الشيطان ".([172]) أى : غلبهم ، فقد جاء الفعل بالواو على الأصل".([173])

وقد يحسُن - بنا - أن نميل إلى القول : إن صيغة المصدر المختوم بالتاء من الصيغ المحولة ،التى استندت إلى المواضعة المجتمعية و الاستعمال ، و التصرفات الصوتية للتخلص من الضعف و الثقل ، ومحددات القبول و التلقى ، وأن صيغة المصدر الأصلى تكون من دون التاء ، و مما يدل على ذلك أن الأصل فى مفاعلة أنها مأخوذة من فيعال ، و أن التاء عوض عن الألف المحذوفة ، التى قبل الآخر ، قول سيبويه : " وأما فاعلت فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبدًا : مفاعلة ، وجعلوا الميم عوضًا من الألف التى بعد أول حرف منه ، والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف ، وذلك قولك : جالستُه مجالسة ، وقاعدتُه مقاعدة ، وشاربتُه مشاربة ، وجاء كالمفعول ، لأن المصدر مفعول ؛ وأما الذين قالوا هذا ؛ فقالوا : جاءت مخالفة الأصل ، كـ : فعلت ، وجاءت كما يجىء المفعَّل مصدرًا والمفعلة؛ إلَّا أنهم ألزموها الهاء، لما فرُّوا من الألف فى فيعال، وهو الأصل ".([174])

ومثل هذا قد ينسحب – فى رأى الباحث- على كل المصادر المختومة بتاء التأنيث المزيدة ، وأنها جاءت عوضًا عن ضعف أصاب بنية الكلمة ؛ وجاءت زيادة المبنى ، بزيادة التاء المربوطة فى آخر المصادر ؛ لتمنح البنية اللفظية تمكنًا فى إحداثها إيقاع الفعل ، وتكون قوتها فى كون التاء المربوطة ، و هى الصامت الصحيح ، لتقوية البنية اللفظية ، بتدعيم ما اعتراها من ضعف أو اعتلال ، فكثرت الصوامت الصحيحة فى مقابلة المعتلة ، وكأنها مصدر قوة أقامت - أو قوَّمت- اعوجاج الوسط .

---

[172] سورة المجادلة ، الآية رقم : 19

[173] نقلًا عن كتاب : إعمال المصدر عمل الفعل (دراسة تحليلية) ، د : أسماء حسين على أبو يوسف ، حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية ، المجلد الثامن من العدد الحادى و الثلاثين ، ص : 862

[174] الكتاب (مرجع سابق) جزء 4 ، ص : 80

ويرتبط بذلك ما جاء فى تفسير الجلالين من أن كلمة (أمَنَةً) ، تحمل معنى جزئيًّا ، ليس من باب التعميم ، و أن الأمنة ، ببنيتها اللفظية هذه قد دلَّت على أنه أمن ممَّا حصل للمؤمنين من الخوف من العدو يوم بدر ، حين أصابهم أمن من الله – تعالى- ([175]) فى حين حملت كلمة الأمن المجردة معنى عامًّا ، مما يدل على الطمأنينة المطلقة ، وانتفاء الخوف ، لذا يقرُّ اللغويون بوجود فوارق دلالية ، بين كلمتى (الأمن) و(الأمنة) ، فى قوله – تعالى : " وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به ".([176]) وقوله – تعالى: ": إذ يغشّيكم النُّعاسُ أمنةً منه".([177])

ذكر ابن منظور فى لسان العرب أن : الأمن والأمانة بمعنى ، وقد أمنتُ ، فأنا آمن ، والأمن : ضد الخوف ؛ وآمنتُه المتعدى هو ضد أخفتُه ، و أمن فلانٌ ، يأمن ، أمْنًا ، و أَمَنًا ؛ و أمنَةً و أمانًا ، فهو آمنٌ . و الأمنةُ : حذر الشر ، وفى حديث نزول المسيح : وتقع الأمنة فى الأرض، أى: الأمن، يُريد أن الأرض تمتلىء بالأمن؛ فلا يَخاف أحدٌ من الناس والحيوان ؛ ويُقال : النجوم أمنة السماء ، وفى الحديث : أصحابى أمنة لأمتى ؛ فإذا ذهب أصحابى ، أتى الأمة ما تُوعد .([178])

ويُفهم من الكلام السابق أن فى مصطلح الأمن دلالة عامة ، و قوة فى تحقق الطمأنينة ؛ و زوال أقل ما يُقال من الخوف و الحذر أو الفزع ، أما مصطلح الأمنة ، ففيه تضييق لهذا التعميم ، و تلك القوة فى ترك الخوف ، فى عموم الأمور ، فقد أشار خطاب رسول الله – صلى الله عليه و سلم – إلى تخصيص حالة الأمن لأمته ، بوجود أصحابه ، فإذا ما ذهب أصحابه – صلى الله عليه و سلم – وقع بين الأمة ما وُعدوا به من الفتن ، و مجيء الشر ، عند ذهاب أهل الخير ، ونقل ابن منظور أنه قد يشمل مفهوم(الأمنة) عددًا محددًا من الناس ، بدليل ما ذكره ابن الأثير من القول بأن الأمنة : جمع الأمين , وهو الحافظ .([179])

من الملاحظ أن الصيغتين الصرفيتين(الأمن ، والأمنة)كلتاهما مصدر ، بيد أن المعنى فى البنية الأولى أكثر إحاطة بالدلالة ، فمعناه الأمن من الفزع على اتِّساع الدلالة ، و ضده الخوف المطلق ، بخلاف الثانية ، التى تتقلص دلالتها ، لتُشير إلى الأمن من حالة خاصة ، و هو خوف المؤمنين من العدو يوم بدر . وبالنظر إلى عدد أحرف كلمة (الأمن) نجدها ثلاثة أحرف ، فى حين نجد أن كلمة (أمنة)أربعة أحرف ، فالأولى أقل من الثانية من حيث عدد الأحرف ، بيد أن معنى الأولى أكثر إحاطة بمفهوم الأمن ، نحو أن يأمن الناس الخوف من أمور الدنيا أو الآخر ، أو عقاب الله ، أو غير ذلك من الأمور ، لكن كلمة(الأمنة) - مع زيادة مبناها - تدل على أمن النفس من حالة خاصة ، من دون عموم الأحوال.

---

[175] يُنظر : تفسير الجلالين ، للإمامين : جلال الدين محمد بن أحمد المحلى ، و جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، (د . ط) ، دار الشعب ، كتاب الشعب ، القاهرة ، 1970م ، ص : 163

[176] سورة النساء ، 83/4

[177] سورة الأنفال ، 11/8

[178] انظر : لسان العرب ، (مرجع سابق) المجلد الأول ، ص : 140 ، مادة : أمن .

[179] انظر : لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الأول ، ص : 140 – 141 ، مادة : أمن .

وتكشف لنا البنية المقطعية هذا الأمر ، حيث نجد أن كلمة أمن ، فى حالة الوصل مكونة من مقطعين صوتيين متواليين ، من جنس المقطع المتوسط المغلق ، ص ح ص ، فى حين أنها - فى حال الوقف- تتكون من مقطع صوتى طويل واحد مزدوج الإغلاق، من جنس : ص ح ص ص ، يُمكن توضيح ذلك على النحو الآتى :

البنية اللفظية	المقطع الأول	المقطع الثانى	عدد المقاطع	ملاحظات
أَمْنٌ	أَمْ	نُنْ	مقطعان	حالة الوصل
البناء المقطعى	ص ح ص	ص ح ص		متوسط مغلق
أَمْنْ	أَمْنْ	ـــــــ	مقطع واحد	فى حالة الوقف
البناء المقطعى	ص ح ص ص	ـــــــــــ		مقطع طويل مزدوج الإعلاق

فى حين نجد أن البنية المقطعية لكلمة(أمنة) ، تتكون من أربعة مقاطع فى حالة الوصل ، الثلاثة الأولى منها من الجنس القصير المفتوح(ص ح) ، و الرابع من جنس المقاطع المتوسطة المغلقة (ص ح ص)، و هى فى حالة الوقف ، ثلاثة مقاطع صوتية ؛ جاء المقطعان الأول و الثانى من جنس المقطع القصير المفتوح(ص ح) ، و جاء المقطع الثالث من جنس المقطع المتوسط المغلق(ص ح ص) ، و يُمكن توضيح ذلك ، من خلال تحليل البناء المقطعى للوحدات الصرفية ، وذلك على النحو الآتى :

البنية اللفظية	المقطع الأول	المقطع الثانى	المقطع الثالث	المقطع الرابع	ملاحظات
أَمَنَةٌ	أَ	مَ	نَ	تَنْ	فى حالة الوصل
الهيكل المقطعى	ص ح	ص ح	ص ح	ص ح ص	4 مقاطع
أَمَنَهْ	أَ	مَ	نَهْ	ـــــــ	فى حالة الوقف
الهيكل المقطعى	ص ح	ص ح	ص ح ص		3 مقاطع

بالنظر إلى(الهيكل الكمِّى) البناء المقطعى للبنيتين(أمن / أمنة) نجد أن البنية المقطعية لكلمة الأمن ، و هى على ثلاثة أحرف، مكونة من مقطعين كبيرين نسبيًّا ، يدلان على القوة والاندفاع ، ورصانة الدلالة ، وقوة النفس ، من دون تدرج ، أو ترقُّب ، وهذان المقطعان يُشيران إلى قوة النفس، وتدفُّق الدلالة ،واكتساب النفس للأمن دفعة واحدة ، مما يمنحها قوة وصلابة ، بخلاف تلك المقاطع الصوتية القصيرة ، التى توحى بالتدُّرج ، والضعف فى اقتناص المعنى الذى تحمله البنية اللفظية .

ومن اللافت للنظر أن تلك الزيادة - فى بنية اللفظ - قد تضمَّنت نقصًا فى معناه ، فبعد أن كانت دالَّةً على الإحاطة والعدد غير المحدد ، صارت تلك البنية دالة على العدد المفرد ، والمرة الواحدة والحالة النوعية ، المحددة بسياق خاص ، مما تغدو معه تلك الزيادة : زيادة نقص فى المعنى .

وينبغى الإشارة إلى أن تلك الزيادة فى مسألة المبنى قد أسهمت فى تحقيق قوة البنية اللفظية ، لاسيما حين سدَّت التاء المربوطة ضعف الأطراف ، إذ الأطراف – وأحيانًا الوسط- محل التهديد والضعف ، وفى حديثنا عن قوة اللفظ إشارة إلى ما قامت به التاء المربوطة التى لحقت المصدر من إزالة للتهديد الناجم عن الضعف

فى بنية القالب اللغوى ، والمتحقق بوجود حرف اعتلال ، أو ضعف نتج عن تكرير أحد الأصول ،- إذ إنه من المعلوم أن فى التكرير ضعفًا واضطرابًا.

كما تجب الإشارة إلى الادِّعاء بأن هذه التاء المربوطة قد تسببت فى نقص المعنى مردُّه إلى أن مورفيم لاحقة تاء التأنيث المربوطة فى – فى غالب أمره- موضوع للدلالة على الواحد ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ، وهو بصورة أخص منسحب إلى المفرد المؤنث ، يدل على ذلك أننا حين نُريد تأكيد دلالته ، نردفه بكلمة واحدة .

يُضاف إلى الكلام السابق أنه بعد أن كان المصدر المجرد من تاء التأنيث دالًّا على الحدث ، وإيقاع الفعل ، على سبيل التعميم والإطلاق ؛ من دون التقيد بزمن أو باحتمال دلالى محدد ، من دون غيره ؛ أو عدم قدرة أفق الانتظار لدى المتلقى على توقع احتمال دلالى محدد ؛ صار هذا المصدر بوجود التاء المربوطة فى آخره أكثر تحديدًا و أشدَّ اختصاصًا ، و أقرب إلى حصر دلالة المصدر على المرة الواحدة ، مما دفع الباحث إلى إطلاق مصطلح : مصدر المرة فى هذا الموضع ، فلم يعد ثمة فيوض دلالى ، أو عموم فى الدلالة على المفرد أو الجمع .

أما من حيث البناء المقطعى للمصدر المختوم بمورفيم لاحقة تاء التأنيث المربوطة ، فقد زاد الهيكل المقطعى عن المصدر الأصلى ، وقد تضمنت هذه الزيادة نقصًا من حيث المعنى ، و يُمكن توضيح ذلك من خلال ما يلى:

البنية	المصدر الأصلى	مصدر المرة	الوزن الصوتى	الوزن الصرفى	تصحيح المعتل
أقام	إقوام	إقامة/ إقومة	إفالة	إفعلة	الواو
زكّى	تزكيى	تزكية	تفعيى	تفعيل/تفعلة	الياء
وسوس	وسواس//وسوسة	وسوسة	فعلال/فعللة	فعلال/فعللة	
انطلق	انطلاق	انطلاقة	انفعال/انفعالة	انفعال/انفعالة	
استقام	استقوام	استقامة	استفالة	استفعلة	الواو
استراح	استرواح	استراحة	استفالة	استفعلة	الواو

يُمكن توضيح الفارق فى الهيكل المقطعى بين المصدر المقيس و مصدر المرة بأن نسوق أمثلة للاستشهاد ، و ذلك على النحو الآتى :

- فى حالة الوصل :

البنية	المقطع الأول	2	3	4	5	عدد المقاطع	ملاحظات
إقوام	إِقْ	وَا	مُنْ				فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص			3	
إقومة	إِقْ	وّ	مَ	ثُنْ			فى حالة

							الوصل
	ص ح ص	ص ح	ص ح			4	
استقوامن	اسْ	تِقْ	وَا		مُنْ		فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ص	ص ح ح		ص ح ص	4	
استقومةٌ	اسْ	تِقْ	وَ		مَ	تُنْ	فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ص	ص ح		ص ح	ص ح ص	5

- فى حالة الوقف:

البنية	المقطع الأول	2	3	4	عدد المقاطع	ملاحظات
إقوام	إِقْ	وَامْ				فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ح ص			2	
إقومة	إِقْ	وّ	مَهْ			فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح	ص ح ص		3	
استقوامن	اسْ	تِقْ	وَامْ			فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ص	ص ح ح		3	
استقومةٌ	اسْ	تِقْ	وَ	مهْ		فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ص	ص ح	ص ح ص	4	

نلحظ من التحليل المقطعى السابق أن البناء المقطعى للمصدر المختوم بتاء التأنيث فى آخره قد زاد ، سواء فى حالة الوصل أو الوقف ، بأن حدثت زيادة فى عدد المقاطع ، أو زادت الكتلة النوعية للمقطع ، بأن تحولت من المقطع القصير(ص ح) إلى المقطع المتوسط المغلق(ص ح ص) ، أو المقطع المتوسط المفتوح(ص ح ح) ، أو تحولت إلى نمط المقطع الطويل (ص ح ح ص) ، ممَّا يؤكِّد الادِّعاء بأن الزيادة فى مسألة البناء ؛ قد تضمنت – فى هذا الموضع – نقصًا ، من حيث مسألة المعنى .

(4)- اسم الجنس الجمعى :

يرتبط اسم الجنس الجمعى - فى دلالته - بالمواضعة اللغوية فى عرف جماعته اللغوية ، وكذلك بالحالة الذهنية (الفكر الجمعى) لدى المتلقى ، ويجعله الأستاذ عباس حسن ضربًا من أضرب الكلم ، وهو دال على الجمع ، و له مفردٌ ، نعرفه ، و نصل إليه بزيادة تاء التأنيث على آخره ، ، فيصير – بزيادتها و موافقة اللغة – دالًّا على الواحد ، بعد أن كان دالًّا على الجمع ، فتكون كلمة _ بزيادة ما – كلمة مفردة ، والكلم (الجمع

منها) يكون بنقص فى هيكلها الكمى ؛ مع أنهما متشابهان فى الحروف ، وفى ضبطهما تقريبًا ، ولا يختلفان فى شيءٍ إلَّا فى زيادة التاء فى آخر الكلمة .

ويختلف هذا الجمع - عن غيره من الجموع - فى أنه ليس بين الجموع ما ينقلب مفردًا ، وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره ؛ ولذلك لا يسمونه جمعًا ؛ وإنما يسمونه : اسم جنس جمعًا ، ويقولون – فى تعريفه : " إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث – غالبًا- صار مفردًا ، أو هو : ما يفرَّق بينه و بين واحده بزيادة تاء التأنيث – غالبًا- فى آخره ، ومن أمثلته : تفاح ، وتفاحة ، عنب ، وعنبة ، تمر ، وتمرة ، شجر ، وشجرة ، وبرتقال ، وبرتقالة ، وليمون وليمونة ، وبنيان ، وبنيانة ، ونخل ونخلة ، وبقر وبقرة ، وسماء ، وسماءة ، وحمام وحمامة ، وبط، وبطة، وهذا هو النوع الغالب ".([180]) وقد زيدت التاء فى آخر المفرد منعًا للالتباس. وقد يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء فى جمعه ، لا فى مفرده ؛ مثل : كمأة([181]) ، و كمء".([182])

لذا فإن اسم الجنس الجمعى لا يكون إلَّا دالًّا على الجمع ، ويدل على ما يدل عليه الجمع ، وفى الأغلب ، ليس منه ما يدل على المثنى ، ولا على المفرد ، ولا يُراد به واحد ولا اثنان ؛ وإن جاز تثنيته وجمعه ، عند بعض النحاة ، وإنما يُراد به ثلاثة على الأقل ، ويكون المفرد نواة له ، ومرتبطًا معه بمادة معجمية موحدة ، أى : أصل اشتقاقى واحد .([183])

يؤيد ما ذهب إليه الباحث - من أنه قد يُصيب البنية اللفظية نقص فى هيكلها الكمِّى ، ويتضمن ذلك زيادة فيها ، من حيث المعنى - ما نقوله – مثلًا : إن كلمة النخل ، الدالة على الجمع ، المجاوز لاثنين ، مفردها كلمة (نخلة) المختومة بمورفيم لاحقة التأنيث ، من جنس التاء المربوطة ، بعيدًا عن المحددات الجنسية ، من باب التذكير أو التأنيث ، فقد تلحق آخر الكلمة الدالة على المذكر تاء مربوطة ، نحو : حمزة ، ومعاوية ، وغير ذلك ، ويكون إدراك الفوارق الدلالية بين المفرد و الجمع من خلال الصور العقلية ، التى يُدركها الذهن ،أو السياق العقلى، لا الحس ، من خلال الحقيقة المحضة ، لا المجاز . و يكون الفارق – أيضًا - بين المفرد والجمع أن الجمع – فى هذا الموضع – يكون اسم جنس يدل على الجمع ، و فى غياب المشاهدة يُدرك بالعقل ، و يكون من باب التخييل ، فى مقابلة دلالة المفرد المشاهد الحاضر.

لكى يتضح ما ساقه الباحث من أمثلة : يُمكن القول بأن كل بنية دلَّت على جمع ، وكان بينها وبين مفردها التاء المربوطة ؛ تحمل لدى ذهنية المتلقى قراءة دلالية ، مؤداها : إن الكلمة المفردة ، بوجود التاء المربوطة فيها ، أصابها نقص من حيث المعنى ، وإن كانت أحرفها أكثر من تلك الكلمة الدالة على الجمع ، مع قلة أحرفها ، ويصير اسم الجنس الجمعى دالًا على الكثرة ، فى مقابلة مفرده الدال على القلة .

---

[180] النحو الوافى ، (مرجع سابق)، جزء 1 ، ص: 21 – 22

[181] والكمأة : نبات صحراوى ، و احدها كمء ، على غير قياس ، و هو من النوادر ، فإن القياس العكس ، وهو نبات يُنَقَّضُ الأرض ، فيخرج كما يخرج الفُطر ، و الجمع : أكموء ، و كمْأة . انظر : لسان العرب (مرجع سابق)، المجلد الخامس ، ص : 3926 ، مادة : كمأ

[182] النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 22

[183] انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 22

وحين نعرض الاسم المفرد واسم الجنس على ميزان الصرف لا نجد فارقًا إلَّا ما كان من زيادة تلك اللاحقة الصرفية ، الدالة على المفرد ، أما الاختلاف البين بين القسمين فنجده فى تباين الهيكل الكمى والكيفى للبنية المقطعية للقالبين الصرفيين ، و يُمكن أن نستشهد على ذلك بما يلى:

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
نَخْلَةٌ	فَعْلَةٌ	نَخْ	لـَ	تُنْ		فى حالة الوصل
		ص ح ص	ص ح	ص ح ص	3	ثلاثة مقاطع متوسطة مغلقة
نَخْلٌ	فَعْلٌ	نَخْ	لْنْ			
		ص ح ص	ص ح ص		2	مقطعان متوسطان مغلقان
نَخْلَهْ	فَعْلَهْ	نَخْ	لَهْ			فى حالة الوقف
		ص ح ص	ص ح ص		2	مقطعان متوسطان مغلقان
نَخْلْ	فَعْلْ	نَخْلْ				
		ص ح ص ص			1	مقطع واحد طويل مزدوج الإعلاق

يبين الكلام السابق أن البنيتين الصرفيتين (نخلة و نخل) قد اختلفتا فى الوزن الصرفى ، فجاءت الأولى على وزن : فَعْلَةٌ ، بفتح ، فسكون ، ففتح ، فعلامة إعراب ؛ فى حين جاءت الكلمة الثانية على وزن : فَعْلٌ ، بفتح ، فسكون ، فعلامة إعراب ، بين الحركات الثلاث ، الضمة ، و الفتحة ، و الكسرة ؛ أما بالنظر إلى البنية المقطعية للبنيتين (نخلة ، و نخل) فى حالتى الوصل و الوقف ، فإننا نجد أنه قد حدث اختصار كمى للهيكل المقطعى للكلمة الدالة على الجمع (نخل) فجاءت فى حالة الوصل على مقطعين صوتين ، من جنس المتوسط المغلق(ص ح ص) (نخ ، لن) ، و جاءت - فى حالة الوقف- مقطعًا واحد (ص ح ص ص)، (نخْلْ) من المقاطع الطويلة المزدوجة الإعلاق ، مما يُشير إلى القول بأن كلمة (نخل) تضمنت زيادة من حيث المعنى ، رغم ما أصابها من نقص ، من حيث المبنى(البناء المقطعى).

(5)- دلالة الاسم المنســـــوب([184]) :

والاسم المنسوب ، هو ما : يفرَّق بينه وبين جمعه؛ بالياء المشددة الزائدة ، المكسور ما قبلها ، التى تلحق آخر الاسم المفرد ، وهذه الياء ليست من البنية الأصلية ، أو النواة المعجمية المشكلة للاسم ، و يُشارك مفرده جمعه فى لفظه و معناه معًا ، بيد أن المفرد يمتاز عن الجمع بأن الأول بزياده ياء فى آخره ، تُسمى : ياء النسب ؛ ويمتاز الجمع منه ، من حيث دلالته على أكثر من اثنين من جنس المفرد ، مثل : عَرَب ، ومفرده :

[184] تجدر الإشارة – هنا – إلى أن البنية الأساس – فى هذا الموضع – هى بنية الإفراد ، الدالة على الواحد من جنس الجمع ، و ليست بنية الجمع ، بعيدًا عن اعتبار الأصل و الفرع ، فالباحث يؤمن بأن البنية الأصلية هى البنية المجردة ، و أن ما لحقها من زيادة هو أمر عارض ، بيد أنها زيادة لنكتة بلاغية ، أو لغرض نحوى أو لغوى ، أو سياقى .

عربى ، وجُند ، وجندى ، ورُوم ، ورُومى ، وتُرك ، ومفرده : تُركى ، وقِبط ، ومفرده : قِبطى ، ومِصر ، ومفرده : مِصرى ، وتُرْك ، ومفرده : تُرْكى".([185])

والفارق الدلالى الذى يحمله الاسم المنسوب ، يتمثَّل فى أنه يدل على معنى مفرد ، ليس فى بنيته مراوغة ، من حيث الدلالة ، فهو لا يزيد عن دلالة المفرد مطلقًا ؛ وبالرغم من زيادة هذه الياء المشددة ؛ فإنه " ينشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ – بصورته الجديدة – مركبًا من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئًا منسوبًا لذلك الاسم ، أى : مرتبطًا به بنوع ارتباط ، يصل بينهما ... ولابد أن يُفهم الأمران معًا فى سرعة ووضوح ، لذا تُسمى هذه الياء ، ياء الاختصار".([186])

ونلحظ - من النظر إلى ظاهر البنية المشكلة للاسم المنسوب - أنه قد حدث تغيُّر فى مبناه ، وتبعه تغيُّر فى معناه ، وقد كان هذا التغير فى المبنى بزيادة لاحقة مورفيم الياء المشددة ، المكسور ما قبلها ، وتمثلت زيادة المعنى فى تحقق الزيادة فى قوة المعنى الذى تحمله صيغة النسب ، فصارت كأنها تدل على المبالغة فيه . بيد أنه لو أننا نظرنا إلى (بنية الظاهر) بين المادة العجمية المجردة المشكِّلة لمعنى ما ، فى موازنة بنية النسب ، وما تُشبر إلى من قوة فى المعنى ، لوجدنا أن بنية النسب قد زادت من حيث مبناها ، وتبع ذلك نقص من حيث المعنى وقوته ، وكأن زيادة الياء المشددة فى آخر الاسم هى من باب زيادة النقص فى المعنى، من حيث العدد الذى تُشير إليه تلك البنية ، نجد هذا الأمر ، حين نتأمل الفوارق الدلالية بين : مصر ، الدالة على حيز مكانى متسع ، يشمل كل أجناس ، من يسمون بالمصريين ، فإذا ما قلنا : مصرى بالياء المشددة ، الدالة على النسب انسحبت قيمته الدلالية من الجميع إلى الواحد المفرد المصرى، وهكذا الحال فى قولنا : روم ، وروومى ، و غير ذلك ، ممَّا يفرَّق بين جمعه ومفرده بزيادة مورفيم لاحقة النسب ن المكسور ما قبلها.

أما من حيثُ البنيةُ المقطعيةُ ، فحين نوازن بين البنيتين الأصلية - وهى الصيغة المجردة من الزيادة والدالة على الجمع الجنسى - والمنسوبة – وهى المزيدة بالياء المشددة المكسور ما قبلها ، والدالة على الإفراد- نجد أنه قد حدث اختصار كمى للبناء المقطعى للبنية للأولى ، أو تحقق تنوع فى حجم المقاطع ، أو تغيُّر فى الهيكل المقطعى ، مقارنة بالزيادة المقطعية فى البنية الثانية ، فى حالتى الوصل والوقف ، مع وجود اختلاف فى الوزن الصرفى إذ أوجب النسب كسر الحرف الذى يسبق الياء المشددة ، مما يدعو إلى القول : إنه قد تبع زيادة المبنى نقص من حيث المعنى . ويُمكن توضيح ذلك على النحو الآتى :

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
مِصْرُ	فِعْلُ	مِصْ	رُ			فى حالة الوصل
		ص ح ص	ص ح		2	

[185] النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 22 ، جزء 4 ، ص : 681

[186] النحو الوافى (مرجع سابق) جزء 4 ، ص : 713

مِصْرِيٌّ	فِغْلِيٌّ	مِصْ	رِىْ	يُنْ		فى حالة الوصل
		ص ح ص	ص ح ص	ص ح ص	3	
مِصْرْ	فِعْلْ	مِصْرْ				فى حالة الوقف
		ص ح ص ص			1	
مِصْرِى	فِعْلِى	مِصْ	رِى			فى حالة الوقف
		ص ح ص	ص ح ح			

بالنظر فى الجدول السابق نجد أنه قد تشكلت بنية النسب من (3) ثلاثة مقاطع صوتية فى حالة الوصل ، جميعها من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص) ، و قد تشكلت من (2) مقطعين صوتيين فى حالة الوقف ، أحدهما من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص) ، والآخر من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة(ص ح ح) ، فى حين أنه قد تشكلت البنية الأخرى، وهى بنية الجمع ، من دون ياء النسب من (2) مقطعين صوتيين ، فى حالة الوصل ، أحدهما من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة ، والآخر من جنس المقاطع القصيرة المفتوحة (ص ح) ، كما أنها تشكلت فى حالة الوقف من مقطع صوتى واحد ، هو من جنس المقاطع الطويلة المزدوجة الإغلاق (ص ح ص ص) . يُشير الكلام السابق إلى حدوث زيادة فى البنية المقطعية لصيغة النسب ، فى مقابلة البنية المجردة ، التى تضمنت نقصًا فى البناء المقطعى . أما من حيث الدلالة ، فقد أشارت البنية المجردة إلى معنى الجمع ، فى حين أشارت البنية المزيدة إلى الدلالة على المفرد، فصارت بنية النسب- وهى الدالة على المفرد- أخص دلالة من بنية الجمع.

(6)- دلالة جموع الكثرة و جموع القلة :

من المعروف - لدى اللغويين - أن جمع التكسير ، هو ما دلَّ على الجمع ، بتغيُّر- أو بتكسُّر- بناء جمعه عن بناء الواحد منه ، نحو : كتب ، وكتاب ، ورجل ، ورجال ، ونحو ذلك ؛ وهو : " ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، وله مفرد ، يشاركه فى معناه ، وفى أصوله ؛ مع تغيُّر حتمى يطرأ على صيغته عند الجمع ".([187]) ويشمل – من حيث الدلالة على العدد - جموع القلة والكثرة ، وتنحصر جموع القلة فى أوزان صرفية عديدة ، هى : أفعُل(نحو : أشهر ، و ارجل) ، وأفعال(نحو : أصحاب ، وأقلام) ، وأفعِلة (نحو : أطعمة ، وأندية)، و(فَعَلة ، بفتح الفاء والعين (نحو : حملة ، وقتلة) ، وفِعلة ؛ بكسر الفاء و سكون العين، (نحو : صبية ، ونسوة) ، بينما " استقصى ابن هشام الأنصارى أوزان الكثرة فى ثلاثة وعشرين وزنًا صرفيًّا قياسيًّا ، منها : فُعُل ، وفُعْل ، وفُعُول ، وفِعَال ، وفُعّل ، وفُعال ، فَعَلة ، ومفاعل ، وفعالى ...".([188]) كما يُقصد بالتكسير – كما ذكر السكاكى (ت 626ه) : " نقل الاسم عن دلالته على واحد بتغيير ، ظاهرًا أو تقديرًا ؛ غير تغيير : مسلمون ، ومسلمين ، و مسلمات؛ إلى الدلالة على أكثر من اثنين ، فمتى قلنا – فى اسم : إنه مكسر ، فقد ادعينا هناك ثلاثة أشياء:

[187] النحو الوافى (مرجع سابق) جزء 4 ، ص : 626

[188] زيادة المعنى لزيادة المبنى (مفهومها و ضوابطها و أهميتها الدلالية)(مرجع سابق) ، ص : 80

- **الجمعية ، لفظًا و معنى.**
- **النقل و التغيير .**
- **إثبات الأول بامتناع وصفه بالمفرد المذكر".([189])**

<u>ويسوق الباحث – مدلِّلًا على ما سبق- الصيغتين الصرفيتين : (معدودات // معدودة): ويكون ذلك على النحو الآتى:</u>

لقد ساوى الفراء بين الدلالة فى البنيتين ، و جعل ذلك من سنن العربية ، قال : " يُقال : كيف جاز فى الكلام : لآتينك أيامًا معدودة ، ولم يبيّن عددَها؟. وذلك أنهم نووا الأيام التى عبدوا فيها العجل ، فقالوا : لن نعذَّب فى النار إلَّا تلك الأربعين الليلة التى عبدنا فيها العجل ، فلما كان معناها مؤقتًا معلومًا عندهم وصفوه بمعدودة و معدودات ".([190])

وذهب الإمام الألوسى إلى أن كلمة معدودة قد تُشير إلى القلة ، استنادًا إلى الاستعمال فى عرف الجماعة اللغوية ، و ما تواضعت عليه ؛ قال : و المعدودة أى : القليلة ؛ لما أن الأعراب ؛ لعدم علمهم بالحساب و قوانينه ؛ تصوروا القليل متيسر العدد ، و الكثير متعسره ؛ فقالوا : شىء معدود ، أى : قليل ، و غير معدود ، أى : كثير ؛ والقول بأن القلة تُستفاد من أن الزمان - إذا كثر- لا يُعد بالأيام ، بل بالشهور ، والسنة ، والقرن يُشكل ، بقوله – تعالى : " كتب عليكم الصيام" إلى " أيامًا معدودات". وبقوله – تعالى: وواعدنا موسى أربعين ليلة" .([191])

بيد أنه قد عدل إلى القول بأن معدودة أقرب إلى أن تختص بالكثرة ، لأن الصحبة ، وإن شملت القليل والكثير، لكنها فى العرف تخص بالكثرة والملازمة ، ويقصد بها فى آية النار الخلود ، والمراد بالخلود : الدوام ، وصحت الإحاطة – هنا- لأن الخلود إنما يصحُّ فى شأن الكافر ، وصح التأبيد ، لأن الله – تعالى – قد زجر العصاة و الكافرين بالحجج ، وأوعدهم بأن عذابهم سيكون دائمًا ".([192])

وقال : " أيامًا معدودات" . أى : معيَّنات بالعدِّ ، أو قليلات ، يسهل عدُّه فيُعدُّ ، والكثير يُؤخذ جزافًا ، قال مقاتل : كل (معدودات) فى القرآن – أو معدودة- دون الأربعين ، ولا يُقال ذلك لما زاد ، والمراد بهذه الأيام : رمضان ، واختار ذلك ابن عباس و الحسن و أبو مسلم – رضى الله تعالى عنه- وأكثر المحققين ، وهو أحد قولى الشافعى ، فيكون الله – سبحانه و تعالى- قد أخبر – أولًا- أنه كتب علينا الصيام ، ثم بينه بقوله – عزَّ و

---

[189] راجع حديث الإمام السكاكى عن أوزان جموع القلة و أوزان جموع الكثرة ، حيث جعلها صنفين ، و جعل لكل صنفٍ أقسامًا ، منها المستكره و غير المستكره ، يُنظر : مفتاح العلوم ، للإمام : سراج الملة و الدين أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ، المتوفى سنة : 626 هجرية ، ضبطه و حقق هوامشه و علَّق عليه : نعيم زرزور ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1407هـ//1987م ، ص : 55- -58

[190] معانى القرآن ، تأليف : أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة 207هجرية ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1403هـ//1983م ، جزء 1 ، ص : 50

[191] سورة الأعراف ، الآية رقم : 142

[192] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 305 – 307

جلَّ: " أيامًا معدودات". فزال بعض الإبهام ، ثم بينه بقوله – عزَّ من قائل : شهر رمضان ، توطينًا للنفس عليه .([193])

يجدر بالباحث أن بذكر – فى هذا الموضع- الفارق الدلالى بين كلمة(معدودات) ، و كلمة (معدودة) ؛ فقد ذكر الإمام الشوكانى أن قوله – تعالى : " معدودات" - من قوله – تعالى : " يأيُّها الذين آمنوا كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أيامًا معدودات ...".([194])- يُقصد به : " أى : معيَّنات بعدد معلوم([195]) ، و يُحتمل أن يكون فى هذا الجمع ، لكونه من جموع القلة ، إشارة إلى تقليل الأيام".([196])

أما فى معرض تناوله لكلمة : (معدودة) من قوله – تعالى – على لسان أهل النهار: " وقالوا لن تمسنا النار إلَّا أيامًا معدودة".([197]) فقد جعل فيها عدم إحاطة بالأيام ، فهى - لكثرتها - لا تنتهى ، قال : " وجد أهل الكتاب مسيرة ما بين طرفى جهنم أربعين ، فقالوا : لن تُعذب أهلُ النار إلَّا قدر أربعين ؛ فإذا كان يوم القيامة ؛ أُلجموا فى النار ، فساروا فيها حتى انتهوا إلى سقر ، و فيها شجرة الزقوم ، إلى آخر يوم من الأيام المعدودة ، فقال لهم خزنة النار : يا أعداء الله ، زعمتم أنكم لن تعذَّبوا فى النار إلَّا أيامًا معدودة ؛ فقد انقضى العدد ، وبقى الأبد ".([198]) يُفهم من كلام الشوكانى أن البنية اللفظية : معدودة - على الرغم من كونها أقل عددًا من بنية ، معدودات – فإن فيها إشارة إلى معنى الخلود لأصحاب النار من اليهود ، لا يخلفهم فيها أحد أبدًا .

وذكر الزجاج (ت 311ه) أن دلالة كلمة معدودة تخرج العدد من حيز الاحتمال الذهنى ، أو الحساب العددى ، لأن العدد مع الأيام مبهم، لا يُمكن الإحاطة به؛ لأن الأيام – معها – ليست بمسماة بعدد، و كذلك ما كان يُكال و يُوزن ، تُخرجه ؛ إذا جاء بعد أسمائه ، وعنده أن الدراهم المعدودة بمنزلة الأيام المعدودة ، فلأيام ليست محددة بعدد .([199])

ويعظِّم القول بدلالة كلمة معدودات على القلة مع زيادة مبناها قول ابن منظور : " إن الأيام المعدودات هى : أيام التشريق ، وهى: ثلاثة أيام بعد يوم النحر؛ و أما الأيام المعلومات فعشر ذى الحجة ؛ عُرفت تلك بالتقليل ؛ لأنها ثلاثة ، و عُرفت هذه بالشهرة ؛ لأنها عشرة ، وإنما قُلِّل بمعدودة ؛ لأنها نقيض قولك : لا تُحصى كثرةً .

---

[193] ويكون انتصاب كلمة : أيامًا ، بفعل مضمر ، دلَّ عليه سياق الصوم ، أعنى : صوموا ، أو على الظرفية ، أو المفعولية اتِّساعًا ؛ وقيل : منصوب بفعل يُستفاد من كاف التشبيه ؛ كأنه قيل : كُتب عليكم الصيام مماثلًا لصيام الذين من قبلكم ، فى كونه أيامًا معدودات ، وهو متعلق بمدة غير متطاولة ، انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 58 – 59

[194] سورة البقرة ، 2 /183 - 184

[195] ذكر الزمخشرى أن المقصود بقوله – تعالى : " معدودات" . مؤقتات ، بعدد معلوم ، أى : قلائل ، أصله أن المال القليل يُقدَّر بالعدد ، ويُتحكَّر فيه ، أى يُبخس ، و يُضيَّق ، و الكثير يُهال هيْلًا ، و يُجنى جنيًا . يُنظر : الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 218

[196] و يكون معنى الآية ، كما ذكر الشوكانى : أى : كُتب عليكم الصيام فى أيام . يُنظر : فتح القدير (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 233

[197] سورة البقرة ، 80/2

[198] فتح القدير (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 139

[199] انظر : معانى القرآن و إعرابه ، للزجاج، أبى إسحاق إبراهيم بن السرى ، المتوفى سنة 311 هجرية ، شرح و تحقيق دكتور : عبد الجليل عبده شلبى ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1408ه/1988م ، جزء 5 ، ص : 135

قال الزجاج : كل عدد قلَّ أو كثُر ؛ فهو معدود ، ولكن معدودات أدلُّ غلى القلة ، لأن كل قليل يُجمع بالألف والتاء ، نحو : دُرَيْهمات ، و حمَّامات ".([200])

بالنظر إلى البنيتين الصرفيتين : **معدودات** ، **ومعدودة** ، من حيث الوزن الصرفى والبنية المقطعية ، نجد تباينًا بين كلتيهما، يُمكن التعبير عن ذلك من خلال الجدول الآتى :

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	4	العدد	ملاحظات
معدوداتٌ	مَفْعُولَاتٌ	مَعَ	دُو	دَا	ثُنْ		فى حالة الوصل
		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ح	ص ح ص	4	
معدوداتْ	مَفْعُولَاتْ	مَعْ	دُو	دّاتْ			فى حالة الوقف
		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ح ص		3	
معدودةٌ	مَفْعُولَةٌ	مَعْ	دُو	دّ	ثُنْ		فى حالة الوصل
		ص ح ص	ص ح ح	ص ح	ص ح ص	4	
معدودهْ	مَفْعُولَهْ	مَعْ	دُو	دَهْ			فى حالة الوقف
		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص		3	

من خلال الجدول السابق نجد أن البنيتين الصرفيتين (معدودات ، ومعدودة) قد اختلفتا فى الوزن الصرفى ، فجاءت الأولى على وزن مفعولات ، فى حين جاءت الثانية على وزن مفعولة ؛ أما ما يخصُّ البنية المقطعية ، فقد تشكلت البنية الأولى من أربعة مقاطع صوتية ، اثنين من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص) ، واثنين من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة(ص ح ح) ، و جاء ذلك فى حالة الوصل ، أما فى حالة الوقف؛ فقد تشكلت من اختصار كمى فى البنية المقطعية ؛ فتشكلت من ثلاثة مقاطع صوتية متباينة ، فجاء الأول من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص) ، والثانى من المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة (ص ح ح)، والثالث جاء من جنس المقاطع الصوتية الطويلة المغلقة(ص ح ح ص) . أما البنية الثانية – وهى الأقل فى عدد أحرفها - فقد تشكلت بنيتها المقطعية على النحو الآتى :

<u>فى حالة الوصل :</u> تشكلت من أربعة مقاطع ، اثنين من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص) ، والثالث من جنس المقاطع المتوسطة المفتوحة(ص ح ح) ؛ فى حين جاء المقطع الرابع من جنس المقاطع الصوتية القصيرة المفتوحة (ص ح) ، بتغير فى نمطية الهيكل المقطعى عن البنية الأولى (معدودات) .

[200] لسان العرب (مرجع سابق) المجلد الرابع ، ص : 2833 ، مادة : عدد . ، و انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 550 – 551 ، مادة : عدد .

أما فى حالة الوقف : فقد أُختصرت البنية المقطعية كميًّا ، فجاءت على ثلاثة مقاطع ، اثنين من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص)، و الثالث من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة(ص ح ح) ، وبدا عدد بنيتها المقطعية أقل من الهيكل المقطعى للبنية الأولى معدودات ، والتى جاءت على أربعة مقاطع فى حالة الوقف والوصل.

أما من حيث قوةُ الدلالة أو ضعفها : فقد دلَّت كلمة معدودة على أمد ، غير محدد ، وكأنها تُشير إلى الأبدية ، كما يُفهم من سياقها المحدد ، و استنادًا إلى عرفية المواضعة الدلالية ، فى حين دلَّت كلمة : معدودات غلى أمد محدد ، وهو شهر رمضان ، وكأن سياق التأويل يُشير إلى قلة الأيام .واكتسبت البنية اللفظية معدودة قوة دلالية أخرى ، من خلال تشكلها المقطعى ، فغلب عليها المقطع (ص ح ص) ، و هو من جنس المقاطع المتوسطة المغلقة التى تُشير إلى قوة اللفظ ، و تدافع الدلالة الناتجة من أن هذه المقاطع تستغرق وقتًا و جهدًا أقل من الجهد و الوقت اللذين تستغرقهما المقاطع الصوتية من النوع المفتوح، كما أن فى انتشار المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة تأكيدًا للمعنى، إذ تقوم قوة هذه المقاطع على قرع ذات المتلقى، لتحمل إليه مزيدًا من الشحنات الدلالية ، والتدفقات التى تتمركز حول إيصال معنى ما ، وقيمة دلالية ما ، والتى يرغب مؤلف الكلام إيصالها إلى متلقيه.([201])

ونظير الأمثلة السابقة : كلمتا : **كِتاب ، و كُتُب** ؛ فقد حدث تغيُّر على المفرد (كتاب) بالنقص فى عدد أحرفه ، و تغيَّر فى الضبط الحركى ، لكلمة (كُتُب) ، مع تحقق زيادة من حيث المعنى ، ونخو ذلك : هذا أحمرُ ، فى المفرد ، و هؤلاء حمْر ، و أخضر ، وخضراء ، وجمعها خُضْر ، وأبيض ، وبيضاء ، وجمعها : بِيض ، وذاك أخرس ، وهم خرس ؛ وراكب ورُكُب ، وصاحب ، وصحُب ؛ حيث دلَّت البنية الأولى على المفرد ، فى حين دلَّت الأخيرة على الجمع ، ونقل الجذر المعجمى من صيغة المفرد ، التى هى المادة الأساس للمعنى ؛ إلى صيغة الجمع الجديدة .([202])

- **تعقيب على المبحث الأول :**

كشف تحليل البناء المقطعى للوحدات الكلامية عن حدوث زيادة كمية فى المقاطع ، لاسيما ما يخصُّ البنية المقطعية لبنية التصغير ، وبنية الفعل الثلاثى المزيد بهمزة السلب ، والمصدر المزيد بالتاء المربوطة ، وغير ذلك من الأبواب الصرفية فى هذا المبحث ، ويُصاحب ذلك نقص ، من حيث المعنى.

كما بدت – فى هذا الجانب – سيطرة المقطع الصوتى المتوسط المغلق ص ح ص ، وذلك للتخلص من المقطع الصوتى الطويل المغلق ص ح ح ص؛ وهو مقطع موصوف بالثقل، وذلك طلبًا للاقتصاد الصوتى، والميل إلى الخفة ،والتقوية والتوكيد ، عند انتخاب المبانى الصرفية .

---

[201] انظر : جمالية المناسبة اللفظية فى شعر أمل دنقل ، البكاء بين يدى زرقاء اليمامة أنموذجًا ، د : حمدى على بدوى ، ط1 ، دار غريب ، 2018م ، القاهرة ، ص : 195 – 197

[202] انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) جزء 4 ، ص : 626- 630 ، بتصرف .

أثبت تحليل البناء المقطعى للوحدات المستقلة مقطعيًّا أنه قد يحدث تحوُّلٌ للمقاطع ، فقد تحول المقطع القصير المغلق ص ح إلى المقطع المتوسط المغلق ص ح ص ؛ يؤدى هذا التحول المقطعى إلى تخفيف الوحدة الكلامية ، وإلى الاقتصاد فى المجهود العضلى اللازم لإدراك قيمتها الدلالية.

خالفت بنية الزيادة المتوقع فى أفق انتظار المتلقى ؛ حيث إن المتوقع – مع الزيادة- هو اتساع المعنى ، بيد أننا وجدنا تلك الوحدات الكلامية المزيدة ، قد تضمنت نقصًا فى المعنى.

المبحث الثانى : نقص فى مسألة المبنى ، ويتضمن زيادة من حيثُ المعنى . (نقص زيادة):

تعرض اللغويون إلى العديد من المبانى الصرفية التى كان الدور الحاسم فى تحقيق قوة الدلالة (المعنى) إلى قوة اللفظ (المبنى) ، لا إلى مجرد الزيادة فى عدد الأحرف ، حيث إن الأخيرة تدل على الكثرة والمبالغة فيما تطرحه من مضمون ، بعيدًا عن الخضوع المطلق لعدد الأحرف المكونة لها ، أو ما يُمكن أن نصطلح عليه : إن نقصًا فى مسألة المبنى قد يتبعه زيادة فى المعنى ، مع قوة فى الدلالة ، ويدل على ذلك الرصد لشواهد اغوية عربية ، موثوق فى فصاحتها وآصالتها و روايتها ؛ من مختلف المواد اللغوية المطروحة ، وهو مما دفع كثيرًا من اللغويين إلى إنكار الإطلاق والتعميم فى القول بأن زيادة المبنى تؤدى – بالضرورة- إلى زيادة فى المعنى ، ويُمكن للباحث أن يُدلل على ذلك بالأمثلة الآتية :

(1) الوصف بالمصدر لغرض المبالغة .
(2)- الصيغ الصرفية المحولة للمبالغة.
(3)- صيغـــة فَعِل ، بكسر العين .
(4)- النكرة المطلقة الدالة على التعميم . و يُمكن تناول ذلك على النحو الآتى :

- **الوصف بالمصدر الدال على المبالغة :**

يُحدَّد معنى المصدر – فى اصطلاح اللغويين- بأنه : " الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل ، المأخوذ من لفظه ، والمُشارك فعله فى الدلالة على معناه – وهو : الدلالة على الحدث المجرد من قيود الزمان ، والمكان ، والسياق ، ويكون ذلك بصورة نوعية ؛ بين التأكيد للحدث ، أو توضيح الهيئة ، أو حساب العدد، أو غير ذلك من القيم الدلالية النوعية لقالب المصدر الصريح- والمتفق مع فعله فى الجذر المعجمى(المادة الأساس/ المعنى الأصلى) ، والأصل الاشتقاقى ، وتتعلق ذهنية المتلقى وفعله بالقيمة الدلالية للمصدر ، بمعنى الفعل حين يقرع سمعه ، أو يقع بصره على قوالب لغوية من جنس المصادر ، و كأن المصدر يقوم بعمل ذهنى ، حين يعرض على مخيلة المتلقى دلالة الفعل ".([203])

والمصدر الصريح (الأصلى أو الصيغة الجذرية للمصدر ، أو ما يُسمى الصيغة اللغوية الأولى) هو : " ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءًا بميم زائدة ، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛

[203] النحو المصطفَّى ، تأليف : د// محمد عيد ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1430هـ // 2009م ، ص : 517

وهو إما يؤكد معنى فعله ، أو يُبين نوعه ، أو يؤكِّد عدده".([204]) ، وينقسم حسب هيئته ودلالته إلى قسمين ، الأول :المصدر الصريح ، والثانى : المصدر المؤوَّل .

ومن سنن العربية- فى هذا الشأن- أن فى الوصف بالمصدر مبالغة وتعظيمًا لصلة المشتق بالمعنى الأصلى ، تقوية للدلالة التى تحملها البنية اللفظية // المبنى ؛ إذ معلوم أن فى المصدر تقوية للمعنى وتوكيدًا له ؛ واستحضارًا لصورة الفعل ودلالته ؛ فيوجد المعنى فى صورته المصدرية فى أصفى صوره ، وفى أبلغ تعبيراته ، وفى أقوى دلالاته؛ وأحيانًا تُشير هيئة المصدر الصريح إلى دلالة التخصيص (الدلالة الأخص).

إن المصدر- من حيث التكوين و الدلالة - أشد ملابسة للفعل ، من الصفة ، يقول السيوطى(ت 922ه) : " ألا ترى أن الصفة نحو قولك : مررتُ بإبل مائة ، ومررتُ برجلٍ أبى عشرة أبوه ، و مررتُ بقاع عرفج كله ، ومررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها ، و مررتُ بحية ذراع طولها ، وليس هذا مما يُشاب به المصدر ؛ إنما هو ذلك الحدث الصافى ؛ كـــ : الضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب".([205]) وحتى يتسنى للباحث التدليل على ما افترضه فى مفردات بحثه ، فإن الأمر يقتضى سوق أمثلة للاستشها بها ، وعرض أراء للتدليل على ما ذهب الباحث ، ويكون ذلك على النحو الآتى :

- **العدول من اسم المفعول إلى صيغة المصدر الصريح ، كما هى الحال فى الصيغتين الصرفيتين: (مكذوب ، بوصفها صيغة لاسم المفعول ، كَذِب ؛ بوصفها صيغة للمصدر الصريح).**

ومثل ذلك : انتخاب مؤلف الكلام الصيغة الصرفية(كذب) ، فى قوله - تعالى : " وجاءوا على قميصه بدم كذبٍ".([206]) فقد جاء الوصف بالمصدر ، ليدل على الزيادة فى المعنى ، فكلمة كذب ، مصدر ، جىء به محولًا عن اسم المفعول : مكذوب ، مبالغةً فى الوصف . يقول الفراء (ت 207هـ) : " وقوله : " وجاءوا على قميصه بدمٍ كذِبٍ". معناه : مكذوب ، والعرب تقول : أمهله من معسوره إلى ميسوره ، وتقول : للكذب : مكذوب ، وللضعف : مضعوف ؛ وليس له عقد رأى ومعقود رأى . فيجعلون المصدر – فى كثير من الكلام – مفعولًا ، ويقولون : هذا أمرٌ ليس له مَعْنيّ ، يريدون : معنًى ؛ ويقولون للجَلَد : مجلود ، **قال الشاعر ، من مشطور البسيط :**

إن أخا المجلود([207]) مَن صَبَرَا (إننأخل// مجلودمن/ صبرا)(مُفْتَعِلُنْ/مُسْتَفْعِلُنْ/فَعِلُنْ).

---

[204] النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 3، ص : 181

[205] الأشباه و النظائر فى النحو ، (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 152

[206] سورة يُوسف : 18/12

[207] يُستشهد به على مجىء المصدر على زنة مفعول ، وهو فى اللسان من غير نسبة إلى قائل معين ، و برواية : و اصبر فإن أخا المجلود من صبرا. , قد ذكر ابن منظور من الصيغ المصدرية التى جاءت على زنة مفعول : المحلوف ، و المعقول ، و المجلود ، و المعسور ، و الميسور ، و المحصول . انظر : لسان العرب (مرجع سابق) ، مادة : (جلد) ، جزء 1 ، ص : 654

فلذلك قيل : (بدم كذب) ، و يجوز فى العربية أن تقول : جاءوا على قميصه بدم كذِبًا ؛ كما تقول : جاءوا بأمرٍ باطل و باطلًا ، وحقٍّ ، وحقًّا .([208]) وذكر أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) أنه على هذا القول للمبالغة ؛ جُعل المصدر مكان المفعول ، والمعنى : بدمٍ ذى كذب ، أى : مكذوب فيه ".([209])

يقول الزمخشرى : " (بدمٍ كذبٍ) : ذى كذب ، أو وصفٍ بالمصدر مبالغة ، واتساعًا فى عرض الدلالة ، كأنه نفس الكذب ، و عينه ، كما يُقال للكذّاب : هو الكذب بعينه ، والزور بذاته ".([210]) ويقول: " (بدمٍ كذب) دم مكذوب ، أو دم ذى كذبٍ ، أو وصف بالمصدر مبالغة([211]) ، كأنه نفس الكذب وعينه ، كما يُقال للكذاب : هو الكذب بعينه ، والزور بذاته ، ونحوه : فهى به جودٌ ؛ وأنتم به بخْلُ".([212])

العدول من صيغة اسم المفعول إلى صيغة المصدر الصريح ، من الثلاثى المجرد ، مما جاء على وزن : (فَعْل) ؛ بفتح الفاء ، و سكون العين ؛ على نحو ما نرى فى الفوارق الدلالية بين الصيغتين الصرفيتين : بَخْس // مبخوس :

من المعلوم أن الوزن الصرفى (فَعْل) ، بفتح الفاء ، سكون العين ، هو – فى الأصل- مشتق من صيغ اسم الفاعل ، وهو من مصادر الفعل الثلاثى ، نحو : قتْل ، ووعْد ، لسكون التاء والعين فى كليهما ؛ ويكون العدول إليه من باب المبالغة ، **ونظير ذلك: قوله- تعالى : " وشروه بثمن بخس دراهم معدودة ".([213])** أى: مبخوس– يدل على الفعل والفاعل والمفعول - ناقص عن القيمة نقصانًا ظاهرًا أو زيف ناقص العيار؛ ففى استخدام الخطاب القرآنى للبنية اللفظية : بخس، تغليب للدلالة وتقوية لها".([214]) يقول الإمام الآلوسى:" (بثمنٍ بخسٍ) أى: نقص، وهو مصدر أُريد به اسم المفعول؛ أى: منقوص ".([215])

فقد أفاد استخدام الوصف بالمصدر تقوية لمعنى الكذب ، و كأن الناظر لا يرى دمًا ؛ إنما تُستحضر صورة الكذب فى أوضح دلالاته ، فأفادت الكلمتان (كذب) ، و (بخس) ذواتى الأحرف الثلاثة قوة معنوية للمعنى أكثر من اسم المفعول مكذوب ، أو مبخوس ذواتى الأحرف الخمسة ، وهذا المعنى لم تنجح البنيتان (كاذب) ، ولا (مبخوس) فى توفيره لذهنية المتلقى .

---

[208] معانى القرآن و إعرابه ، (مرجع سابق) ، جزء 5 ، ص : 38

[209] معانى القرآن الكريم ، تأليف : الإمام أبى جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد على الصابونى ، ط1 ، مطبعة جامعة أن القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1409هـ//1988م ، الجزء الثالث ، ص : 404

[210] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 308

[211] انظر : الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص :536

[212] الكشاف (مرجع سابق) ، ج 2 ، ص : 308

[213] سورة يُوسف : 20/12

[214] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 310

[215] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، الجزء الثانى عشر ، ص : 205

- **العدول من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المصدر الصريح (الصيغتان الصرفيتان : صدْق // صادق).**

من الأمثلة على ذلك : قوله _ تعالى : " واجعل لى لسان صدق فى الآخرين".([216])، و قوله – تعالى : " ووهبنا لهم من رحمتنا و جعلنا لهم لسانَ صدقٍ عليًّا".([217])

ليس من شك فى أن الاسم المجرد، لا ينفك يدل عن ذات ، أو نسبة ، من دون أن يحسم الأمر قوة أو ضعفًا لمحددات الدلالة فيها، بخلاف المصدر الذى يقوى على طرح تكثيف دلالى، أقل ما يُوصف به أنه معنى قوى، مؤكد، مبالغ فيه، و هذا ما حملته البنية اللفظية (صدق) ذات الأحرف الثلاثة، فى مقابلة البنية اللفظية (صادق) ذات الأحرف الأربعة. حيث نجحت البنية الأولى فى عرض قوة للصدق، تجاوز دلالة الاسم (صادق).

- **ونظير ذلك – أيضًا- الصيغتان الصرفيتان : غَوْرًا // غائِر. حيث عدل الخطاب القرآنى عن الصيغة (غائرًا) إلى الصيغة المصدرية(غوْرًا) .**

من ذلك : قوله – تعالى : **" قل أرءيتُم إن أصبح ماؤكم غورًا فمن يأتيكم بماء معين ".([218])** ، وكذلك : قوله – تعالى : **" أو يصبح ماؤكم غورًا فلن تستطيع له طلبًا".([219])** فقد استخدم الخطاب القرآنى : غورًا ، بدلًا من الصيغة المشتقة اسم الفاعل : غائرًا ، ؛ فعدل من اسم الفاعل غائرًا ، إلى المصدر غورًا . فقد ذكر سيبويه أن العرب تقول : وماء غور ، ومجازه : غائر ، وجعل العدول من اسم الفاعل إلى المصدر ضربًا من ضروب التوسع فى المعنى .([220]) وقد أشار الفراء إلى أن المصدر (غور) يشمل كل تفاصيل الحدث ، ويُحيط به ، ويشمل المفرد والجمع ، يقول : " والعرب تقول : ماء غَوْر ، وماءان غوْر ، و مياه غَوْر ، بالتوحيد فى كل شىء".([221])

وذكر الراغب الأصفهانى (ت 425ه) أن قوله – تعالى : "غورًا" - فى الآية السابقة - بمعنى : غائرًا ([222]) فوسم الماء بالمصدر ، للمبالغة فى أن الماء أصبح سحيقًا فى عمق الأرض ، وفى هذا المعنى يقول الزمخشرى : " والغور : المنهبط من الأرض ، و(غورًا) : غائرًا ذاهبًا فى الأرض ، وعن الكلبى : لا تناله الدِّلاءُ ، وهو وصفٌ بالمصدر ، كـــــ : عدْل ، ورضًا ، و عن بعض الشطَّار : أنها تُليت عنده ، فقال : تجىء

---

216 سورة الشعراء ، 84/26

217 سورة مريم ، 50/19

218 سورة الملك ، 30/67

219 سورة الكهف ، الآية رقم : 41

220 انظر : كتاب سيبويه (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 337 و ما بعدها (بتصرف).

221 معانى القرآن ، للفراء (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 145

222 معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 618 ، مادة : غور.

به الفئوس والمعاول ، فذهب ماء عينيه".([223]) وذكر ابن منظور أن " غور كل شيء : قعره ، يُقال : فلانٌ بعيد الغور ".([224])

أشار ابن عطية (ت542هـ) إلى أن الغور : " مصدرٌ يُوصف به الماء المفرد ، والمياه الكثيرة ، كقولك : رجلٌ عدل ، وامرأة عدل ، ونحوه ؛ ومعناه : ذاهبًا فى الأرض ، لا يُستطاع تناولُه ، وقرأتْ فرقة : غَورًا ، وقرأتْ فرقة : غُوْرًا ، بضم الغين ، و همز الواو ؛ وغور مثل نوح ، يُوصف به الواحد والجمع المذكر والمؤنث ، ومنه قول الشاعر ، من بحر الوافر :

تظلُّ جيادها نوحًا عليه([225])	مقلدةً أعنتها صفونًا .([226])

وذكر الإمام الآلوسى (ت1270هـ) أن " الإخبار به - أى : بالغور – عن الماء ؛ أى : غائرًا فى الأرض ، وهو ضد النابع ، الذى يطلب وجه الأرض ، فالغائر يطلب أسفلها ، ... الغور: مصدر بمعنى ، الشيء الغائر الذى لا يُطلب ، وقد جاء التعبير بالمصدر من باب المبالغة ، مثل عدل ورضى ، وهو مصدر ، بمعنى : غائر ، وهو أبلغ منه.([227])

لذا يعدُّ استخدام الخطاب القرآنى للصيغة الصرفية(غورًا) ضربًا من ضروب العدول من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى أقوى منها من حيث القيمة الدلالية ، وقد تحقق هذا الأمر فيما حملته الصيغة(غورًا) فى مقابلة الصيغة الصرفية (غائرًا) من بُعد معنوى ، وقدرة على حمل المعنى المُراد إيصاله إلى المتلقى ، مع ما أشارت إليه صيغة المصدر من شحنات دلالية مكثفة ، امتازت بها عن الصيغة الصرفية المعدول عنها ، وهى الصيغة (غائرًا) والتى أخفقت فى حمل معنى الغور نفسه ؛ فقد عبَّرت صيغة المصدر الصريح عن بُعد القعر ووعورة الطلب.

- **العدول بين الصيغ المصدرية :**
- **العدول من صيغة مصدرية إلى صيغة مصدرية أخرى (الصيغتان الصرفيتان : جدَل // جدال).**

---

[223] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 496

[224] لسان العرب (مرجع سابق) ، مادة : غزر .

[225] و البيت لعمرو بن كلثوم ، و هو فى معلقته ، برواية : تركنا الخيلَ عالقةً عليها . بدلًا من صدره المذكور ، و عالقة : مقيمة محاصرة ، مقدمة أعنتها ، عليها عدة الحرب ؛ وصفونًا : وقفتْ على ثلاثة قوائم ، و رفعتْ الرابعة ، تأهبًا للإنطلاق ؛ انظر : ديوان العرب ، المعلقات ، معلقة عمرو بن كلثوم ، المتوفى (40 ق . هـ ، 584م) ، حررها ، ووضع حواشيها ، محمد على الحسنى ، ط1 ، هيئة أبو ظبى للسياحة و الثقافة ، دار الكتب الوطنية ، 1433هـ/2012م ، أبو ظبى ، الإمارات العربية المتحدة ، ص : 32 ، وانظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 15 ، ص : 281 ، بتصرف ، و انظر : تفسير القرآن العظيم ، تأليف : أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى البصرى ، المتوفى : 774هـ ،(د .ط) ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار ، الفجار ، القاهرة ، (د . ت) ، جزء 3 ، ص : 86 ، و جزء4 ، ص : 400

[226] المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، تأليف : القاضى أبى محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى ، المتوفى عام 546 هجرية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافى محمد ، منشورات : محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1422 هـ//2001م ، الجزء 3 ، ص : 519

[227] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 15 ، ص : 281

قد يعدل مؤلف الكلام إلى صيغة صرفية مقصودة من بين الصيغ المصدرية ، لإدراكه ما بينها من فوارق دلالية ، وما تتميز به كل صيغة من شحنات تداولية وإيقاعية ، ومن ذلك إدراك مؤلف الكلام لما بين البنيتين المصدريتين: (جدل وجدال) من الفارق الدلالى ، حيث تدور دلالة مادة (ج ، د ، ل) بين الصراع ، والمماراة [228]، والمراء ، والمناظرة ، والخصومة (التخاصم) ، والحجاج ؛ كما فى :

قوله – تعالى : " يُجادلونك فى الحقّ بعدما تبيَّن".[229]

و منه : قوله – تعالى : " و لا جدال فى الحج".[230]

وقوله – تعالى : " ما يُجادل فى آيات الله إلَّا الذين كفروا ".[231]

و قوله – تعالى : " قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ".[232]

وقوله – تعالى : " ومن الناس من يُجادل فى الله بغير علمٍ".[233]

وقوله – تعالى : " فلما ذهب عن إبراهيم الروع يُجادلنا فى قوم لوط ".[234]

وقوله – تعالى : " وما ضربوه لك إلَّا جدَلًا ".[235]

وقوله – تعالى : " و كان الإنسان أكثر شىءٍ جدَلًا ".[236]

وذكر ابن منظور أن مادة الجدل المجردة ، بسكون الدال، تدور حول الشدة فى الشىء ؛ وتحقق الإحكام فيه ، يقول:" الجدَل ، مأخوذ من الفعل : جدَل : بفتح الدال ؛ وهو : اللدد فى الخصومة والقدرة عليها ... ورجل جدِل ، ومِجْدَل ، ومِجْدَال : شديد الجدل ... ورجل جدِل : إذا كان أقوى فى الخصام".[237] فالجدل : إظهار القوة ، وطلب الغلبة فى إظهار الشدة فى الرأى فى كل الأمور عامة ، وفى كل من انتهج نهج الجدال ، فيما يجوز وما لا يجوز ، ولا يرجع إلى علم ، ولا يعضُّ فيه بضرس قاطع ، وليس فيه اتباع للبرهان ، ولا نزول

---

228 انظر : فتح القدير (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 260

229 سورة الأنفال ، الآية رقم : 6

230 سورة البقرة ، 197/2

231 سورة غافر ، الآية رقم : 4

232 سورة هود ، الآية رقم : 32

233 سورة الحج ، الآية رقم : 3

234 سورة هود ، الآية رقم : 74

235 سورة الزخرف ، الآية رقم : 58

236 سورة الكهف ، الآية رقم : 54

237 لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الأول ، ص : 570 – 571 ، مادة : جدل ، جدم

على النصفة ، فهو يخبط خبط عشواء ".[238] والجدل : طلب الغلبة فى القول ، لا لطلب الميز بين الحق والباطل .[239] لذا فالجدل أمر مذموم ، إذ إنه صار جبلة فى الإنسان ، وخلة من خلاله .

أما الجدال ، فهو مصدر، مأخوذ من الفعل: " جادل ، وهو طلب المغالبة ، فى أمر التحادث بعينه ، بغية ، من قولهم : هما يتجادلان فى ذلك الأمر ،ومنه قوله – تعالى: " ولا جدال فى الحج".[240] قال أبو إسحاق: " قالوا: معناه: لا ينبغى للرجل أن يُجادل أخاه ؛ فيُخرجه إلى ما لا ينبغى".[241]

وقال ابن عطية :" والجدال، مأخوذ من الجدل ، وهو شدة الفتل ، والجدال : فعال ، مصدر فاعل ، وهو يقع من اثنين ، ومصدر فاعل يجىء على فعال ، وفيعال ، ومفاعلة ، فتركت الياء من فيعال ، ورُفضت ".[242]

ويفرّق ابن عطية بين الصيغتين المصدريتين(جدل وجدال) ذاكرًا أن فى الجدل عمومًا ، وفى الجدال خصوصًا، يقول :" والجدل يُستعمل فى العموم ، والجدل : الخصام والمدافعة بالقول ، فالإنسان أكثر شىءٍ جدلًا من كل ما يُجادل من ملائكة و جن و غير ذلك ".[243]

ويذكر الراغب الأصفهانى أن الجدل والجدال أصل مأخوذ من الشدة و الإحكام و المغالبة فى الخصومة [244]، وعنده أن : " الجدال : المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة ، وأصله من : جَدَلْتُ الحبلَ ، أى : أحكمتُ فتله ، وجدلْتُ البناء : أحكمتُه .... ومنه الجدال : فكأن المتجادلين يفتل كل واحد الآخر عن رأيه ، والأصل فى الجدال : الصراع و إسقاط الإنسان صاحبه على الجدالة ، وهى الأرض الصُّلْبة".[245] ويكون لإيضاح الملتبس ، وحل المشكل ، ومقادحة الرأى ، ورد الدليل .[246]

لذا يُمكن استنباط أنه قد يُصيب المبنى نقص ، ويتضمن – معه- زيادة من حيثُ المعنى ، من خلال قرينة البنية المقطعية ، على نحو مع رأينا فى عدول الخطاب القرآنى إلى بنية المصدر والموازنة بين بنيتين مصدريتين ؛ وذلك على النحو الآتى :

- **<u>العدول من اسم المفعول إلى المصدر:</u>**
- **<u>البنية المقطعية لصيغ اسم المفعول:</u>**

---

238 انظر : الكشاف (مرجع سابق) ج3 ، ص : 126

239 انظر : الكشاف (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص : 227

240 سورة البقرة ، 197/2

241 لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الأول ، ص : 571 ، مادة : جدل ، جدم

242 انظر : كتاب المحرر الزجيز فى تفسير الكتاب العزيز (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 166

243 انظر : كتاب المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز(مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 524

244 معانى القرآن الكريم ، للنحاس (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 345

245 معجم مفردات ألفاظ القرآن ، تأليف : العلامة الراغب الأصفهانى ، تحقيق : صفوان عدنان داوووى ، ط4 . دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، 1430هـ//2009م ، ص : 189 – 190 ، مادة : جدل

246 انظر : الكشاف (مرجع سابق) ج 4 ، ص : 137

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
مكذوب	مفعول	مَكْـــ	ذُو	بُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص	3	
مبْخُوس	مفْعُول	مبْـــ	خُو	سُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص	3	

- **البنية المقطعية لصيغ المصدر:**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
كَذِبٌ	فَعِلٌ	كـــَ	ذِ	بُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	
بَخْسٌ	فَعْلٌ	بَخـــْ	سُنٌ			فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ص		2	

- **العدول من اسم الفاعل إلى المصدر:**
- **البنية المقطعية لصيغ اسم الفاعل:**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
صَادِقٌ	فَاعِلٌ	صَا	دِ	قُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص	3	
غَائِرٌ	فَاعِلٌ	غَا	ئـــِ	رُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص	3	

- **البنية المقطعية لصيغ المصدر:**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	العدد	ملاحظات
صِدْقٌ	فِعْلٌ	صِدْ	قُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ص	2	
غَوْرًا	فَعْلًا	غَوْ	رَنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ص	2	

- **العدول بين الصيغ المصدرية، ويتأتَّى حين يُصاحب الاختلاف فى المبنى اختلافٌ فى القيمة الدلالية له:**
- **البنية المقطعية لصيغة المصدر(جَدَلٌ):**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
جَدَلٌ	فَعَلٌ	جَـــ	دَ	لْنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	

- **البنية المقطعية لصيغة المصدر (جِدَالٌ) :**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
جِدَالٌ	فِعَالٌ	جِـــ	دَا	لْنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ح	ص ح ص	3	

بدا - من التحليل المقطعى- أن تركيب البنية المقطعية لصيغ المصدر قد جاء أقل من تركيب البنية المقطعية لصيغة اسم الفاعل ، من حيث العدد أو الكتلة النوعية للمقطع ، وبدت غلبة المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) على بنية المصدر ، وذلك المقطع يدل على القوة والتدفق ، وزيادة التنبيه ؛ والإحاطة بالمعنى والتمركز حول الدلالة المركزية له ، وظهور المعنى المُراد دفعة واحدة ، فى حين بدت سيطرة المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح) على تركيب البنية المقطعية فى صيغ اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أوالصيغ المصدرية المعدول عنها . ذلك المقطع الذى تعتمد كتلته وامتداده على أحرف اللين ؛ ويوحى بضياع المعنى ، وعدم تمركز الوحدات المقطعية حول إيصاله ، مما يصحُّ معه القول :إنه قد تحقق فى بنية المصدر الصريح قوة المبنى ؛ إضافة إلى قوة المعنى.

وقد رتَّب اللغويون المحدثون الأصوات والحركات القصيرة والطويلة ، حسب درجة قوتها ووضوحها السمعى ، ووفقًا لدرجته عند سماع الأذن لها ؛ وجعلوا أصوات اللين ، كـــ : الفتحة ، وألف المد ، والضمة والكسرة ، ومعهما الواو والياء أقل الأصوات والحركات فى وضوحها السمعى ، ودرجة قوتها عند استقبال الأذن لها ".([247])

نلاحظ - مما سبق - اعتماد الصيغ الصرفية المعدول عنها (مكذوب ، ومبخوس ، وصادق ، وغائر ، وجدال) جميعها يعتمد على أحرف اللين ، التى تشكل نواتها المقطعية حول المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح) ، المفتقر إلى القوة ، فيما يخصُّ الوضوح السمعى، والذى يدل على التراخى ، والمد ، وعدم وضوح المعنى ، وبالتالى اضطرابه وضعفه ، والارتباك الدلالى. لذا لا يعد وجود مثل هذا المقطع من أسباب القوة اللفظية.

يذهب الباحث إلى القول بضعف البنية اللفظية المعدول عنها ، حيث إنها تقوم على الحركات الطوال، وهى قد تكون مرتفعة أحيانًا ، وهابطة أحيانًا أخرى ؛ ضعيفة أحيانًا ، وشديدة أحيانًا ؛ فقيما يخصُّ الوصوح السمعى ، والمخارج والصفات الصوتية ، ومبعث الضعف فى تلك البنى التصريفية القائمة على المقطع المتوسط

[247] انظر : نظرية القوة الإيقاعية فى الخطاب اللغوى (مرجع سابق) ، ص : 62 – 63

المفتوح (ص ح ح) أنه مقطع متموج ، ذو نهايات مفتوحة ، توصف دلالته بالضعف والارتباك ؛ كونها ضائعة ، وبلا قيود ، فتضيح الدلالة، وتتعدد الاحتمالات.([248])

كما نلاحظ - من أمثلة المصدر الصريح السابقة - تكرير المقطع المتوسط المغلق(ص ح ص) ، وهو ناتج عن تكرير الوحداث الصوتية فى المصدر ، وكأن كلمات المصدر تنقسم إلى عنصرين شكلهما المقطع الصوتى (ص ح ص) ، على نحو ما نرى فى الصيغة المصدرية (بَخْسٌ) ، حيث يدل تشكيلها المقطعى على التدفق ، والقوة ، والتماسك اللفظى. مما جعل الكلام " يتميز بجرس موسيقى ، تدركه الأذن ، فيؤدى إلى نوع من الصفاء النفسى ؛ وهذا الصفاء يكوّن طاقة هائلة ، تساعد على التلاحم القوى بين النص والمتلقى ، واستيعاب ما يتضمنه من معانٍ و جماليات".([249])

يتضمن التحليل السابق إشارة إلى قوة الصيغة المصدرية فى الدلالة على المعنى ، وكأن خصيصة التقوية والتأكيد زيادة على معنى الفعل المجرد ، وينسحب هذا القول إلى صيغة المصدر الصريح ، ويدل على ذلك ما تحمله صيغة المصدر الصريح من دلالة على ثبات المعنى وقوته ، والإحاطة بدقائقه عدول الخطاب القرآنى إلى صيغة المصدر الصريح ، فى قوله – تعالى**:"طوعًا أو كرهًا"**.([250]) حين تعلق الأمر بقدرة الله – تعالى- وكمال إرادته ؛ فاستخدم صورة صرفية تمنع المنازعة فى الفعل ، أو رد إيقاع الحدث.

فإذا ما تعلَّق الأمر بما (أو من) تتراوح إرادتهم وطاقاتهم وإرادتهم بين القوة والضعف عدل إلى صيغة اسم الفاعل ، الدالة على مجرد الحدث والذات ، من دون المبالغة فى إيقاع الفعل ، فجاءت الصيغة الصرفية : **" قالتا أتينا طائعين".([251])** فدلت الصيغة (طائعين) على الخضوع والتذلل ، والامتثال ، وعلى الرغم من قلة عدد الأحرف المشكلة للصيغة الصرفية (طائع) ، المكونة من أربعة أحرف ، وقد اتفقت مع الصيغة المصدرية(طوع) فى الجذر المعجمى، فإن الصيغة المصدرية (طوع) ذات الأحرف الثلاثة دلَّت على القوة والمبالغة فى إيقاع الفعل .

أما من ناحية الدلالة فقد تمثلت قوة المعنى فى الاستبدال بين المصدر و المشتقات الصرفية من مثل : اسم الفاعل أو اسم المفعول – والاستعاضة بالمصدر فى موضعها- فى أن العدول إلى صيغة المصدر يُراد به المبالغة فى إيقاع الفعل ، وتكثير دلالته ، على الرغم من قلة أحرفه ؛ " وذلك لأن المصدر هو أصل المعنى ، وعنه تُشتق سائر المشتقات ، ومن ثم فإن الوصف به هو وصف بكل ما يُشتق منه ؛ فإذا قيل : زيدٌ عدْل ؛ فإن

---

[248] انظر : جمالية المناسبة اللفظية فى شعر أمل دنقل (البكاء بين يدى زرقاء اليمامة أنموذجًا) ، د : حمدى على بدوى ، ط1 ، دار غريب للطبع و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2018م ، ص : 193- 194

[249] نظرية القوة الإيقاعية فى الخطاب اللغوى (مرجع سابق) ، ص : 59

[250] سورة فصلت ، الآية رقم : 11

[251] سورة فصلت ، الآية رقم : 11

ذلك يحتمل وصفه بأنه عادل ، ومعدل ، وذو عدل ؛ وإذا قيل : زيدٌ رضى ؛ فإن المقصود بذلك أنه راضٍ ، مرضى عنه ، رضيٌّ ، ذو رضًى ، ونحو ذلك".([252])

وقد مال ابن جنى إلى القول بأن فى الوصف بالمصدر مبالغة فى المعنى ، يقول : "وإنما انصرفتْ العرب عن الأصل فى بعض الأحوال ؛ إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين ، أحدهما : صناعى ، والآخر معنوى ؛ أما الصناعى فليزيدك أُنسًا بشبه المصدر للصفة ، التى أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر ؛ فى نحو قولك : أقائمًا والناس قعودٌ ، ونحو ذلك ، أما المعنوى فلأنه إذا وُصف بالمصدر ؛ صار الموصوف كأنه فى الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له و اعتياده إيَّاه".([253]) وليس من شكٍّ فى أن القصد النفسى هو المحدد للقيمة الدلالية للوحدات الصرفية.

وذكر فى المحتسب أن الجدل : ": اسم بمعنى الجدال والمجادلة ، وأصل (ج ، د ، ل) فى الكلام : القوة ، منه قولهم : غلامٌ جادل : إذا ترعرع وقوى ، و كب فلان جديلة رأيه : أى : صمم عليه ؛ ولم يأن فيه ؛ ومنه : الأجدل للصقر ؛ وذلك لشدة خُلقه ، وعليه بقية الباب ، وكذلك الجدال ، إنما هو الاقتواء – أى : تشدد ، وكان ذا قوة – على خصمك بالحجة ، وقال – تعالى : " وكان الإنسان أكثر شىء جدلًا " . أى : مغالبة بالقول ، وتقويًا ، ونحوًا منه لفظًا ، قولهم : ظبى شادن ، أى : قد قوى واشتد ، والشين أخت الجيم ، والنون أخت اللام ، ونحو منه قولهم : عطَّوت الشىء : إذا تناولته ، وقالوا : أتيتُ عليه : إذا ملكته ، واشتملت عليه ، والعين أخت الهمزة ، والطاء أخت التاء ، والواو أخت الياء ، وهذا باب من اللغة ؛ لو تقرَّيْتَ لأتى على أكثرها ، وقد أتيتُ على كثيرٍ منه ، فى كتاب الخصائص".([254])

فقد جاءت زيادة المعنى مع نقص المبنى – فى هذا الموضع- حيث إن فى التعبير بالمصدر تكثيفًا للدلالة ، وتجاوزًا للمعانى المحددة ، المقيَّدة بمخصص من المخصصات المعنوية أو الزمنية أو المكانية ؛ وكأن فى التعبير بالمصدر إشارة إلى خصوبة الدلالة وتجددها ، أو استزادة لثبوت صفة الفعل ، أو تقوية لمضمون الفعل المضمن فى حدث القول ؛ لتضمُّن قالب المصدر المعنى الكلى ، مجردًا من كل قيد ، فهو يشمل معنى كل المادة المعجمية المشتركة أو المتحدة فى جذر واحد ، من تلك المعانى أو الاحتمالات الدلالية التى قد تباشر أفق الانتظار لدى المتلقى ، على اختلاف نمطية التلقى ، أو سياقات القراءة.

فإذا ما دلفنا إلى الارتباط بين البعد النفسى والبناء الصرفى للوحدات الكلامية ، أدركنا الفارق الجوهرى بين بنية وأخرى ؛ فإذا أردنا أن نلحق صفة ما بشخص ما ، " قلنا : أنت شرير ؛ فيغضب ، وإذا أردنا أن نبالغ فى الأمر ونؤكده ، نقول له : أنت الشر نفسه ؛ فيزداد غضبه ، لأننا استعملنا الشر نفسه ، وألصقناه بالمخاطب ، وكأن المخاطب قد أصبح مصدرًا للحدث نفسه ، أو هو صورة مجسَّمة فيه".([255])

---

[252] انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 260

[253] انظر : الخصائص (مرجع سابق) ، جزء 3 ، ص : 259

[254] انظر : المحتسب (مرجع سابق) جزء 1 ، ص : 321- 322

[255] انظر : دلالة المصدر الصرفية فى القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 32

بمعنى " أن العدول إلى المصدر فتحٌ للنص على كل الدلالات الممكنة من المادة المعجمية ".([256]) بما يمنح النفس ذائقة ماتعة ، ويُسهم فى تثبيت القصد فى ذهن المتلقى ، ومدّه بلغة مجاوزة حد التسطيح إلى حد المتعة فى مستوى التواصل ، مما يجعل الفكر والنفس فى حركة دائبة ، ومتابعة مستمرة لمال يُريد مؤلف الكلام ؛ وكأن بنية المصدر هو أصلُ المعنى ، ومنه تُشتق الصور كلُّها ، لذا فللمصدر قيمة دلالية أبلغ فى الاستعمال من غيره فى الدلالة الحدث والصفة .

- **استثمار دلالات العدول الصرفى فى بعض المشتقات:(القوة الدلالية للمبنى فى بعض المشتقات الصرفية)**

تبنغى الإشارة إلى أنه فى أحايين كثيرة يعدل مؤلف الكلام عن صيغة صرفية ما ([257]) - تكون معبِّرةً عن معنى معجمى ما - إلى صيغة صرفية أخرى ، تمتاز بالقوة اللفظية ، والقوة فى الدلالة على المعنى المراد ، بغض الطرف عن عدد أحرفها ، كثرةً أو قلَّةً ، على نحو ما نرى فى العدول من صيغ اسم الفاعل إلى صيغ اسم المفعول ، أو استثمار طاقة المصدر الصريح نيابة عن مشتق ، من مثل اسم الفاعل أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو غير ذلك من سائر المشتقات .

حيث إن هذا العدول ليس عملًا عشوائيًّا ، من دون قصد ؛ حيث إنه لا يقع " شىء من هذا العدول الصرفى إلَّا ويترتب عليه تغيُّرٌ فى المعنى ، ذلك أن الدراسات السياقية ترفض أن يكون هناك تغيُّر فى نظم الكلام ؛ أو هيئته ، أو فئات هناصره ، أو نوعها ، أو موقعها النحوى ، أو سياقها المحيط ؛ وتُستبدل معه كلمة بأخرى لا يتبعه تغيير فى المقاصد والأغراض ".([258]) ويُمكن للباحث أن يستشهد ببعض الأمثلة ، على النحو الآتى .

- **العدول إلى صيغ المبالغة :**
- **العدول من اسم المفعول إلى صيغة المبالغة ، الصيغة الصرفية (فعيل) :**

يكون الملفوظ به - فى هذا الموضع- صيغة صرفية ، على زنة اسم المفعول ، ويكون المقصود صيغة صرفية على زنة صيغة المبالغة(فعيل) ، أى : أن تتضمن صيغة المبالغة معنى اسم المفعول ، وكأن فى البنية السطحية إشارة إلى البنية العميقة ، ويكون فى البنية الأولى إثبات لدوام الصفة المُراد التعبير عنها ، وتكون الصيغة/البنية الثانية (فعيل) أبلغ من اسم المفعول ، لأنها تدل على المبالغة والشدة فى الوصف.

على نحو ما نرى فى عدول الخطاب القرآنى من صيغة اسم المفعول (مرجوم) إلى صيغة المبالغة (رجيم) ، ومن الصيغة (مكظوم) إلى الصيغة (كظيم) :
فى قوله – تعالى : " وتولى عنهم و قال يأسفى على يوسف وابيضَّت عيناه من الحزن فهو كظيم".([259])

---

[256] انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 262

[257] أو ما يُمكن أن نُسمِّيه : اضطراب نفس المؤلف وفقًا للمعايير الفنية للانزياح بعد الانزياح بين القوالب الصرفية (متعة المراوغة الصرفية) .

[258] انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم ، إعداد الطالب : عبد الناصر مشرى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الحاج الأخضر – باتنة ، الجزائر ، العام : 2013م / 2014م ، ص : 259 ، نسخة : PDF

[259] سورة يوسف ، 84/12

و قوله – تعالى : " قال فاخرج منها فإنك رجيم".[260]

من يتأمل الشاهد السالف الذكر يدركْ أن عدول الخطاب القرآنى عن استعمال كلمة : (مكظوم) المشتقة من كُظم ، إلى صيغة صرفية قوية ، كونها تدل على المبالغة ، والقوة فى إيقاع الحدث ، وهى كلمة : كظيم ، على زنة : فَعيل ؛ جاء لما فى الثانية من المبالغة وتأكيد المعنى ، يقول الزمخشرى فى معرض تفسيره لقوله – تعالى : " وتولى عنهم و قال يأسفى على يوسف و ابيضَّت عيناه من الحزن فهو كظيم".([261]) أى : فهو مملوء من الغيظ على أولاده ، ولا يُظهر ما يسوءهم ، فجاءت فعيل ، بمعنى : مفعول ؛ بدليل قوله : (وهو مكظوم) من كظم الشقاء : إذا شدَّه على ملئه".([262])

ونحوًا من ذلك : كلمة : " رجيم ، مأخوذة من بنية المفعول (رُجم) ، وليس من بنية الفاعل(راجم) ، وقد ذكر ابن عطية الأندلسى (ت 542هـ) أن " الرجيم على وزن فَعيل ، بمعنى المرجوم ، على زنة : مفعول ، كـــــ : قتيل ، وجريح ، ونحوه ، ومعناه أنه رُجم باللعنة والمُقت ، وعدم الرحمة".([263]) ويُقال : رُجم ، فهو مرجوم ؛ والشيطان الرجيم : المطرود عن الخيرات ، وعن منازل الملأ الأعلى ([264])، ويُطلق الرجم على الرمى بالرجام ، وهى الحجارة ، فالمراد بالرجيم : الرمى بالنجوم ، و يُطلق – أيضًا- على الإهلاك و القتل الشنيع". ([265])

وذكر الآلوسى أن فى تفسير الرجيم بالمرجوم بالشُّهب ، إشارةً لطيفةً إلى أن اللعين - لما افتخر بالنار- عُذِّب بها فى الدنيا ؛ فهو كعابد النار ، يهواها وتحرقه.([266]) كما يُقال : فى لعين([267]) : ملعون ، وكما يُقال : عودًا حميدًا قى قولهم : عودًا محمودًا ، وفى قتيل : مقتول ، وغير ذلك ممَّا تحولت فيه صيغة اسم المفعول من الثلاثى إلى صيغة المبالغة : فعيل.([268])

أشار ابن منظور إلى أن الرجم ، تدور مادته (ر ، ج ، م) حول القتل ، واللعن ، والطرد ، أو غلبة الظن ، أو الحجارة ، وذكر الصيغة (مرجوم) مقدمًا إيَّاها على الصيغة (رجيم) ، ويغلب على الظن أنه من باب ترتيب الأصل ثم الفرع ، مصرحًا بأن الصيغة (رجيم) محولة عن الصيغة (مرجوم) ، يقول : " وأصله : اللعن ،

---

260 سورة ص ، الآية رقم : 77 ، و سورة الحجر ، الآية رقم : 34

261 سورة يوسف ، 84/12

262 الكشاف ، مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 347

263 انظر : المحرَر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، (مرجع سابق) جزء 1 ، ص : 59

264 معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 345 ، مادة : رجم .

265 انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 14 ، ص : 23

266 روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 14 ، ص : 47

267 ذكر ابن منظور أن اللعين ، هو : الذى يلعنه كل أحد ، و اللعين : هو المشتوم المسيَّب ، و اللعين : المطرود ، و الرجل اللعين ، الذى لا يزال منتبذًا عن الناس ؛ شُبِّه الذئب به ، و اللعين: الشيطان ؛ صفة غالبة ، لأنه طُرد من السماء ، و قيل : لأنه أُبعد عن رحمة الله ، و اللعينة : اسم الملعون، كالرهينة: اسم المرهون ، المجلد الخامس ، ص : 4044 – 4045 ، مادة: لعن.

268 ومن ذلك قولهم : ثوب مزيق ، و مزِق ، أى : ممزوق ، متمزّق ، وممزَّق . لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد السادس ، ص:4193، مادة: مزق .

ومنه: الشيطان الرجيم ، أى : المرجوم بالكواكب ، صُرف إلى فعيل من مفعول ، وقيل: رجيم ملعون ، مرجوم باللعنة ، مُبعَدٌ مطرود ، ويكون الرجيم ، بمعنى :المشتوم المسبوب".([269])

بالنظر إلى القيمة الدلالية / البعد الدلالى للصيغتين الصرفيتين (مرجوم) و (رجيم) نجد أن الصيغة الأولى ، تدل على الرجم بالحجارة ، أو أنها اسم من أسماء رجل من العرب ، كان كثير الفخر ؛ فقيل له : قد رجمتك بالشرف ، فسمى : مرجومًا .([270]) كما يُقال : قبر مرجوم ، أى : وضعت عليها الرجام ، وهى : الحجارة ، أو تشير إلى غلبة الظن ، والرمى به ؛ فى حين تدل البنية اللفظية الثانية : رجيم ، على القتل أقبح قتلة .([271])

وحين نشرع فى تحليل البناء المقطعى لكلمتى (مرجوم) و(رجيم) نجد أن البنية الثانية قد أصابها نقصٌ فى مسألة المبنى ، من خلال قلة عدد المقاطع الصوتية ، أو الاختصار الكمى لامتداد المقطع الواحد ، أو تغيُّر المقطع الصوتى من نمط مقطعى إلى آخر ، يكون الأخير موصوفًا بالقوة ، وبالقدرة إلى استحضار الدلالة ، وتكثيف إيقاع الحدث ، ويُمكن التدليل على ذلك من خلال التحليل المقطعى الآتى :

- **البنيتان الصرفيتان (مرجوم ، و رجيم) فى حالتى الوصل و الوقف :**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
مَرْجُومٌ	مَفْعُولٌ	مَرْ	جُـــو	مُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص	3	
رَجِيمٌ	فَعِيلٌ	رَ	جِـــــــ	مُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ح	ص ح ص	3	
مَرْجُومْ	مَفْعُولْ	مَرْ	جُومْ			فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح ص		2	
رَجِيمْ	فَعِيلْ	رَ	جِيمْ			فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ح ص		2	

ونحوًا من ذلك كل بنية لفظية ، جاءت على زنة فعيل ، وهى- فى الأصل- محوَّلة عن مفعول ، مثل قولهم : " كلبٌ نقيب ، فهو بمعنى : منقوب ، أى : نُقبت حنجرته ، أو غلصمته ، ليضعف صوته ، ولا يرتفع صوتُ

[269] لسان العرب (مرجع سابق) المجلد الثالث ، ص : 1601 ، مادة : رجم . و انظر : الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 414

[270] لسان العرب (مرجع سابق) المجلد الثالث ، ص : 1603 ، مادة : رجم

[271] انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ض : 345 – 346 ، مادة : رجم

نباحه ، وإنما يفعل ذلك بخلاء العرب ؛ لئلَّا يطرقهم ضيفٌ ، باستماع نُباح الكلاب ".([272]) وكذلك :" شيء نقيب ، أى : منقوب ؛ وبالنظر فى التحليل المقطعى السابق نجد أن البنية المحولة (فعيل) قد حدث اختصارٌ كمى لبنيتها المقطعى ، فقلت كتلة المقطع الواحد ، حيث تحول المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) إلى المقطع القصير المفتوح (ص ح) فى حالتى الوصل والوقف.

- **العدول من صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعِل أو صيغة المبالغة (فَعِلَ) :**
- **العدول من الصيغ الصرفية : من المحفورة ، أو الحفِرة إلى الحافرة ، ومن الصيغة الصرفية المنخورة ، أو الناخرة ، إلى النخِرة.([273])**

يعدل مؤلف الكلام عن استخدام صيغ صرفية إلى أخرى ، لغرض صوتى ، أو نحوى ، أو لغوى ، أو سياقى ، أو لنكتة بلاغية ، أو تداولية ، أو لخصوصية تواصلية ، يُريد إرسالها إلى متلقيه ، بمعونة القرائن المصاحبة ، اللفظية ، أو الحالية ، أو المقامية ، أو المقالية ، أو الإشارية ، أو السياقية ، أو ما يُمكن أن نسميه : شواهد الحال ؛ لذا يستثمر الشحنات الدلالية لاسم الفاعل ، بدلًا من الطاقات الدلالية لاسم المفعول ، حيث إن لاسم الفاعل " خصوصية دلالية ، تتميز فيما يتضمنه اسم الفاعل من الدلالة على معنى الفعل و فاعله ، أو على معنى الحدث و الذات الفاعلة ، أى : إنه يجمع بين الفعل و فاعله فى لفظ واحد ، و هو ما يقدِّم إيجازًا لغويًّا ذا فائدة دلالية ، يعكسه معنى الثبوت ، الذى يتضمنه التعبير بالاسم ، و أخرى بلاغية ؛ لما فيه من اقتصاد لغوى ، و ثالثة إيقاعية ؛ لما فى بنيته من أصوات قوية و مقاطع إيقاعية ، تختلف عمَّا فى فعله ".([274])

ويكون من المفيد – فى هذا الموضع- الإشارة إلى أن أصل الحافرة أنها تكون بمعنى المحفورة([275]) ، من قولهم : " رجع فلانٌ فى حافرته : إذا رجع فى الطريق الذى جاء منه ، فحفرها ، أى : أثر فيها بمشيه ، و القياس : المحفورة ، فهى بمعنى : إما ذات حفر ، أوتعتمد قيمتها الدلالية على محددات الإسناد مجازى ، أو الكلام على الاستعارة المكنية ، بتشبيه القابل /الآتى بالفاعل ؛ و جعل الحافرية تخييلًا ... و الحافرة ، هى :

---

[272] روح المعانى (مرجع سابق) ، الجزء 29 ، ص : 191 ، و انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 820 ، مادة : نقب . وكذلك : لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد السادس ، ص : 4514 – 4515 ، مادة : نقب .

[273] ونحوًا من ذلك : العدول من اسم المفعول إلى اسم الفاعل ، كما فى العدول من الصيغة معصوم إلى الصيغة عاصم ، فى قوله – تعالى : " قال لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلَّا مَنْ رحم". سورة هود ، الآية رقم : 43... قال ابن رشيق (456هـ) فى العمدة ، فى باب : ضرورات الزيادة : " مجيء المفعول بلفظ الفاعل و عكسه ، ومن غرائب هذا الباب : أن يأتى بالمفعول بلفظ فاعل ،كقوله – تعالى : " قال لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلَّا مَنْ رحم". سورة هود ، الآية رقم : 43 أى : لا معصوم ، وكذلك : قوله – تعالى : " خُلق من ماءٍ دافق". سورة الطارق ، الآية رقم : 6 ، أى : مدفوق ، و قوله : " فى عشية راضية" . سورة الحاقة ، الآية رقم : 21 ، أى : مرضى بها ؛ و قوله : " و جعلنا ءاية النهار مبصرَةً ". ، سورة الإسرار ، الآية رقم : 12 ، أى : مبصر فيها . انظر : العمدة فى محاسن الشعر ، و آدابه ، و نقده ، تأليف : أبى على الحسن بن رشيق القيروانى ، الأزدى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الطلائع للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006م ، جزء 2 ، ص : 241

[274] دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 100

[275] التفسير الكبير ، (مفاتيح الغيب) / تأليف : فخر الدين محمد بن عمر الرازى(ت 606هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ //2000م ، جزء 31 ، ص :33

الأرض التى حفرها السابق بقوائمه ، و الحافرة : القبور المحفورة ، أى : لمردودون أحياءً فى قبورنا ، و قد تكون الحافرة ، بمعنى النار ([276]) وفى عدول الخطاب القرآنى إلى الصيغة (حافرة) مجىء لاسم المفعول بمعنى اسم فاعل.

ذكر الفراء (ت 207هـ) إلى أنه قد قرئت : نخرة ([277]) ، و قراءة : ناخرة ، أكثر فى القراءة و أجود ؛ لشبه آخر الى بعضها ببعض ، والحافرة ، وناخرة ، وخاسرة ، ونخرة جيدة أيضًا ، يُقال : نخر العظم ينخر ، فهو نخِر ، مثل : عفِن الشىء يعفن ، فهو عفِن ؛ وناخرة على معنى عظامًا فارغة ، يصير فيها هبوب الريح كالنخير ؛ ويجوز ناخرة ، كما قالوا : بلى الشىء ، و بليت العظام ، فهى بالية ".([278])

وقرأ أبو بكر : ناخرة ، بالألف ، وهى كـــ : نخرة ، بغير ألف ؛ من نخر العظم ، أى : بلى ، وصار أجوف ، تمر به الريح ، فيُسمع له نخير ، أى : صوت ، وقراءة الأكثرين – أى : نخرة ، بغير ألف- أبلغ ؛ فقد صرحوا بأن فعِلًا ، بكسر العين ، أبلغ من فاعل **، وإن كانت حروفه أكثر ،** و قولهم : زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أغلبى ، أو إذا اتحد النوع ، لا إذا اختلف ؛ كأنْ كان فاعل اسم فاعل و فعل صفة مشبهة ، نعم ؛ تلك القراءة أوفق ، برءوس الآى ، واختيارها لذلك لا يُفيد اتحادها مع الأخرى فى المبالغة ، كما وهم ، وإلى الأبلغية ذهب المعظم ، وفُسِّرت النخرة عليه بالأشد بلى ، وقال عمرو بن العلاء : النخرة : التى قد بُليت ، والناخرة : التى لم تُنخر بعدُ ".([279])

ويُفهم من كلام ابن عطية (ت 542هـ) أن نخرة - من دون الألف- يُقصد بها المبالغة ، يقول : " (نخرة) ، دون ألف بعد النون ، ومعناه : بالية متعفنة قد صارت رميمًا ؛ يُقال : نخر العود والعظم : إذا بلى ، وصار يتفتت... قال أبو عمرو بن العلاء : الناخرة ؛ التى لم تنخر بعدُ ، والنخرة : التى قد بليت".([280])

وينتج ملزوم المعنى عن لازم التلفظ بتلك الصيغ الصرفية المحولة من الأصل([281]) ، حيث يُفهم من النخرة مبالغة فى حالة البلى والتفتت ؛ فإذا ما تلفظ المتكلم ببنية ما ، أُستدعى من المخزون الفكرى ملزوم تلك البنية من المعانى المتواردة والمحتملة ، ونظير ذلك استعمال الخطاب القرآنى لكلمتى : (الحافرة ، والنخرة) ، كما فى قوله – تعالى : " يقولون أءنا لمردودون فى الحافرة .أءذا كنا عظامًا نخرة".([282]) وقرأ أبو حيوة : (فى

---

[276] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 30 ، ص : 37 ، بتصرف .

[277] قال ابن منظور : النخير : صوت الأنف ، وقرئ : ناخرة ، بالألف ، وروى عن الفراء أنه قال : وناخرة أجود الوجهين ؛ لأن الآيات بالألف ؛ ألا ترى أن ناخرة مع الحافرة ، و الساهرة أشبه بمجىء التأويل ؟ . انظر : لسان العرب (مرجع سابق) المجلد السادس ، ص : 4375 ، مادة : نخر.

[278] معانى القرآن (مرجع سابق) جزء 3 ، ص : 278 – 279

[279] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 30 ، ص : 38

[280] المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز (مرجع سابق) ، جزء 5 ، ص : 432

[281] ليس من شك فى أن التعبير عن اسم المفعول بلفظ اسم الفاعل يعطى اللفظ قوة معنوية ، لكون اسم الفاعل صاحب الأثر ، و مُحدث الفعل ، يقودنا هذا إلى القول : إن انتخاب الخطاب القرآنى للفظ اسم الفاعل ، يمنح الصيغة قوة دلالية ، و تكثيف لمحددات القصدية . انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن (مرجع سابق) ، ص : 102

[282] سورة النازعات ، الآيتان رقم: 10 – 11 ، 79// 6- 11

الحفرة) ، والحفرة ، بمعنى : المحفورة ؛ يُقال : حفِرت أسنانه ، فحُفرت حفرًا ، و هى حَفِرة ، وهذه القراءة دليل على أن الحافرة – فى أصل الكلمة - بمعنى المحفورة ، ويُقال : نَخِر العظم ؛ فهو : نخِر وناخر ، كقولك : طمِعٌ فهو : طمِع وطامع ، وفَعِلٌ أبلغ من فاعل، وقد قُرئ بهما ، وهو البالى الأجوف الذى تمر فيه الريح ؛ فيسمع له نخيرٌ".([283])

وفى هذا العدول أو الإحلال أو الاستعاضة بين المشتقات الصرفية انتخابٌ لما فيه قوة فى الدلالة من بين احتمالات صرفية عديدة ، وقوة الدلالة – فى هذا الموضع – مصدرها أن البنية اللفظية (حافرة) محولة عن المحفورة ، ويقوّى الادعاء بعدول الانتخاب أن البنية (الحافرة) قد حققت إيقاعًا ، وانسجامًا بين فواصل الآيات ، وأسهمت فى نمدِّد مساحة استحضار صورة المعنى ، بما فيها من رسالة بلاغية ودقة تصوير .

يؤيد ذلك قراءة أبى حيوة ، وأبى بحرية ، وابن أبى عبلة ، فى الحَفِرة ، بفتح الحاء ، وكسر الفاء ، وحذف الألف ؛ كما يؤيد ذهاب الباحث إلى أن الصيغة (الحافرة) صيغة محولة عن الصيغة (المحفورة) أنها من حفر اللازم ؛ كـ : علم ، مطاوع حفر ، بالبناء للمجهول ، يُقال : حفرت أسنانه ، فحفرت حفرًا ؛ بفتحتين ؛ إذا أثر الأكال فى أسنانها ، وتغيرت ؛ ويرجع ذلك إلى معنى المحفورة .([284])

ذهب ابن جنى إلى أن من مظاهر زيادة المعنى وتقويته فى النفس ؛ أن يكون المبنى خفيفًا ؛ نطقًا وتقبُّلًا ، مما يقوى قراءة حذف الألف ، من كلمة (الحافرة) المحولة عن صيغة اسم المفعول (محفورة) ، فتكون : الحَفِرَة ، بفتح الحاء ، و كسر الفاء ، بغير ألف ، يقول ابن جنى : " قال أبو الفتح : وجه ذلك أن يكون أراد الحافرة ، كـ : قراءة الجماعة ، فحذف الألف تخفيفًا ... و فيه وجه آخر ذو صنعة ، وهو : أنهم قد قالوا : حَفِرَتْ أسنانُه ؛ إذا ركبها الوسخ من ظاهرها و باطنها ؛ فقد يجوز أن يكون أراد الأرض الحَفِرَة ، أى : المنتنة ؛ لفسادها بأخباثها ، وبأجسام الموتى فيها ".([285])

لذا سايرت تلك البنية الصرفية ذلك الإيقاع الموسيقى ، الناجم عن الانسجام النفسى من توالى الوزن الصرفى (فاعلة) فى فواصل الآيات ، كما فى قوله – تعالى: " يوم ترجف الراجفة ، تتبعها الرادفة ، قلوب يومئذٍ واجفة ، أبصارها خاشعة ، يقولون أءنا لمردودون فى الحافرة .أءذا كنا عظامًا نخرة".([286]) ، فقوى معنى الحفر ، لاسيما ما تحمله صيغة اسم الفاعل من معنى الحدوث و التجدد ، و الفجأة ، و الأمر الطارئ العارض ، لا الدائم الثابت ، والتحرك لا الجمود ، حين تابع ذهن المتلقى إيقاعًا موسيقيًّا عذبًا ، جذبه إلى المتابعة والتوحد ، فجاءت الصيغة (حافرة) لتجعل النفس تطيل النظر ، وتستحضر الحال ، مبالغة فى التهويل ، وتوكيدًا لعمق الحفر.

---

[283] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 594

[284] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، جزء 30 ، ص : 37

[285] انظر : المحتسب (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 350

[286] سورة النازعات ، 79//10- 11

وليس من شك فى أن العدول من اسم المفعول إلى اسم الفاعل أو إلى صيغ المبالغة فيه قصدية التقوية و المبالغة فى إيقاع الحدث ؛ حيث إن التعبير بالصيغة المعدول إليها فيه دلالة على وصف جزيئات الحدث ، وتأكيد القيام به ، لأن التعبير عن اسم المفعول بلفظ اسم الفاعل يُعطى اللفظ قوة معنوية ؛ لكون اسم الفاعل هو صاحب الأثر ومُحدث الفعل .([287])

فقد وصف الخطاب القرآنى العظام بأنها نخرة ، و لم يقل : ناخرة ، حيث تدل الصيغة الأولى على المبالغة فى البلى ، حيث لا يحدث للعظام تجدد ، ولا تطرأ عليها حياة ، ولا حدوث يطرأ على رفات العظام إلَّا أن يكون بعثًا أو نشورًا ؛ ولهذه العلة بالذات يكون المكان لاسم الفاعل ، بيد أن الخطاب القرآنى عدل إلى صيغة المبالغة (نخرة) للمبالغة فى البلى ، إذ إن اتصاف العظام بهذه الصفة ، مهما طال ؛ فإنه منتهٍ إلى نهاية ، وهى الفناء والبلى.([288])

وقد اختلفت الصيغة الصرفية (منخورة)(محفورة)(مفعولة) عن الصيغة الصرفية (ناخرة)(حافرة)(فاعلة) ، عن الصيغة المستعملة فى الخطاب القرآنى ، والدالة على المبالغة فى البلى ، وهى الصيغة (نخِرة)(حفِرة) (فَعِلة) ، بكسر العين ، كما يبدو فى الوزن الصرفى ، إذ كلمَّا قل المبنى زاد المعنى ، كما اختلفتا فى البنية المقطعية ، عددًا ، وكمية ، مما يقوى القول بأنه قد تُصاب البنية الصرفية بنقص فى مسألة المبنى ، ويتضمن ذلك زيادة فى المعنى ، ويُمكن التعبير عن ذلك على النحو الآتى :

- **<u>الصيغة الأولى المحولة المعدول إليها : (حافرة) (فاعلة) : حا (ص ح ح)+ فِ (ص ح)+ رَ (ص ح)+تن (ص ح ص).فى حالة الوصل.</u>**
- **<u>الصيغة الثانية (الصيغة الأصل المعدول منها) (محفورة) (مفعولة) : مح (ص ح ص) + فو(ص ح ح) + رَ (ص ح) + تن(ص ح ص) . فى حالة الوصل .</u>**

- **<u>فى حالة الوصـــل :</u>**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	4	ملاحظات
مَحْفُورَةٌ	مَفْعُولَةٌ	مَحْ	فُو	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح	ص ح ص	
حَافِرَةٌ	فَاعِلَةٌ	حَا	فِ	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح	ص ح ص	

[287] انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم (مرجع سابق) ، ص : 261

[288] انظر : دلالات العدول الصرفى فى القرآن (مرجع سابق) ، ص : 107 ، بتصرف.

حَفِرَةٌ	فَعِلَةٌ	حَ	فِ	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح	ص ح ص	
مَنْخُورَةٌ	مَفْعُولَةٌ	مَنْ	خُو	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح	ص ح ص	
نَاخِرَةٌ	فَاعِلَةٌ	نَا	خِ	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح	ص ح ص	
نَخِرَةٌ	فَعِلَةٌ	نَ	خِ	رَ	تُنْ	فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح	ص ح ص	

- **فى حالة الوقف :**

البنية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
مَحْفُورَهْ	مَفْعُولَهْ	مَحْ	فُو	رَهْ		فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص	3	
حَافِرَهْ	فَاعِلَهْ	حَا	فِ	رَهْ		فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص	3	
حَفِرَهْ	فَعِلَهْ	حَ	فِ	رَهْ		فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	
مَنْخُورَهْ	مَفْعُولَهْ	مَنْ	خُو	رَهْ		فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص	3	
نَاخِرَهْ	فَاعِلَهْ	نَا	خِ	رَهْ		فى حالة الوقف

البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص	3	
نَخِرَهْ	فَعِلَهْ	نَ	خِ	رَهْ		فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	

يُلاحظ من تحليل البناء المقطعى السابق أنه قد قلَّت البنية المقطعية للصيغة الصرفية(محفورة ، حافرة ، ومنخورة ، ناخرة) ، من حيث الكم و العمق ، عن البنية الأصلية ، حين تحولت إلى : (حفرة ، نخرة) ، فحين ضمَّت الصيغة الأساس(محفورة ، منخورة) أربعة مقاطع صوتية ، وتشكلت من مقطعين من المقطع المتوسط المغلق ، من فئة المقطع (ص ح ص)، و مقطع من المتوسط المفتوح ، من فئة المقطع(ص ح ح) و رابع من الصنف القصير المفتوح(ص ح) ، فقد ضمَّت الصيغة الصرفية المحولة الأولى (حافرة ، ناخرة) ، من أربعة مقاطع صوتية ، و ضمَّت مقطعًا صوتيًّا متوسطًا مفتوحًا، من فئة المقطع الصوتى (ص ح ح) و آخر متوسطًا مغلقًا ،من فئة المقطع الصوتى المتوسط المغلق (ص ح ص) و مقطعين من الصنف القصير المفتوح، من فئة المقطع الصوتى (ص ح).

ويُلاحظ من البناء المقطعى السابق أن النقص فى مسألة البنية المقطعية لم ينل العدد المقطعى ، بل تمركز حول التغيُّر الهيكلى للمقاطع ، أو قلة الامتداد للمقطع الواحد (كتلة المقطع) ، فقد رأينا كيف تحولت المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة من فئة (ص ح ص) إلى المقطع القصير المفتوح (ص ح) . كما يُلاحظ أنه قد حدث إدماج للبناء/ الكتلة المقطعية للمبانى اللفظية – فى حالة الوقف- حين تحول المقطعان الصوتيان (ص ح) و(ص ح ص) إلى مقطع صوتى واحد ؛ من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص) ، أو حدث ما يُمكن أن نطلق عليه: الاختصار الكمِّى للمقطع الصوتى.

أما ما يخصُّ قوة القيمة الدلالية فى انتخاب الخطاب القرآنى للصيغة الصرفية(حافرة ، وناخرة ؛ وحفرة ،ونخرة) ، بديلًا عن الصيغة (محفورة ، ومنخورة) ، فمرد ذلك إلى أن الله – تعالى- أراد أن يقطع على المنكر حالة الاسترخاء ، ليوقظه من حالة الهدوء إلى حالة الصدمة ، حين يُفاجئ ذهنه بنية صرفية عميقة ، تُناقض البنية السطحية ، فيحدث هبوط إيقاعى ، يقطع هدوءه النفسى ، وكأن نفسه وقعت من علٍ ، فى تحولها من مفعول ، إلى فاعل ، ومن فاعل ، إلى فعل ، وهذا أمر يوقظ – لاشك – انتباه المتلقى ، فيشرع فى إنفاذ عملية التلقى وإنجاحها ، وهو فى حالة متابعة و استعداد ؛ فتتمركز ذاته حول حالة التهويل ، وهذا الالتفات فيه انتقال من صيغة صرفية لها وزن و بنية مقطعية إلى صيغة صرفية أخرى قوية ، ولها وزن و بنية مقطعية ، وكأن واقع الحال يهدف إلى الاستحضار و تهويل الأمر.

- **العدول من صيغة اسم مفعول إلى صيغة اسم مفعول أخرى (مُفْعَّلـــة) أو (مُفْعَلَة) (العدول بين صيغ اسم المفعول): على نحو ما رأينا فى انتخاب الخطاب القرآنى الصيغة الصرفية (مُنَشَّرَة) بدلًا**

من الصيغة الصرفية (مَنْشُورَة): كما فى قوله – تعالى : " بل يُريد كلُّ امرئ منهم أن يُؤْتى صُحُفًا مُنَشَّرة".([289])

فى هذا الموضع يكون لفظ مؤلف الكلام (المنتخب) صورة من صور الصيغ الصرفية لاسم المفعول ، سواء كان من الثلاثى أم من غيره ، حسب ضوابط كل نمط صرفى ،ـ على ضوء من الأقيسة الصرفية ، إذ تكون صيغ اسم المفعول المعدول إليه هى الأجدر فى التعبير عن المعنى المُراد .

فمن المعلوم أن البناء التصريفى لصيغة الجمع(صُحُف) ؛ بضمتين متتابعتين ، للفاء والعين منها يقتضى أن يكون مفردها : صحيفة ، على زنة (فعيلة) ؛ بفتح فكسر ، للفاء والعين ، وقياسها – حتى تكون من جمع الكثرة- أن تأتى على فعائل ؛ وقد ذكر الأستاذ عباس حسن أن الجمع الثامن عشر من جموع الكثرة يأتى على فعائل ، وهو مقيس فى كل رباعى – اسمًا كان أم صفة – مؤنثًا تأنيثًا لفظيًّا أو معنويًّا ، ثالثه مدَّةٌ ؛ ألفًا كانت ، أو واوًا ، أو ياءً ، نحو : صحيفة ، وصحائف ، ويُشترط ألَّا تكون صفة بمعنى مفعولة ؛ كـ : جريحة ، بمعنى : مجروحة ، فلا يُقال : جرائح".([290]) لذا فمجيء فعيلة على فُعُل ، ليس من جموع الكثرة القياسية الموضوعة.

وقد أشار الإمام الآلوسى إلى أن المقصود بالصحف المنشرة القراطيس الغضة الرطبة ، يقول : " بل يُريد كلُّ واحد منهم أن يؤتى قراطيس تُنشر وتُقرأ ؛ كالكتب التى يُتكاتب بها ، وجوَّز أن يُراد : كتبًا كُتبت فى السماء ، ونزلت بها الملائكة ساعة كُتبت منشَّرة على أيديها غضَّةً رطبةً لم تطوَ ، وفيه بُعد " .([291])

أو يكون المقصود بقولة – تعالى : (مُنَشَّرة) : ": أنهم قالوا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم : " إنْ سَرَّك أن نتابعك فأتِ كلَّ واحدٍ منا بكتب من السماء ، عنوانها من ربِّ العالمين إلى فلان بن فلان ؛ نُؤمر فيها باتباعك ، فنزلت . ونحوه : قوله – تعالى : " لن نؤمن لك حتى تنزِّل علينا كتابًا نقرؤه ". ... وقد أخرج ابن جرير ، وابن المنذر عن السدى عن أبى صالح ، قال : قالوا : إن كان محمدٌ صادقًا فليصبح تحت رأس كل رجلٍ منا صحيفة فيها براءة وأمنة من النار ، وقيل : كانوا يقولون : بلغنا أن الرجل من بنى إسرائيل كان يُصبح مكتوبًا على رأسه ذنبه ، وكفارته ؛ فأتنا بمثل ذلك ، وهذا من الصحف المنشرة بمعزل إلَّا أن يُراد بالصحف المنشرة : الكتابات الظاهرة المكشوفة ".([292]) ويُفهم من كلام ابن عطية (ت546هـ) أن (منشرة) معناها : منشورة غير مطوية ، ومعنى (منهم) : من هؤلاء المعارضين .([293])

ذكر ابن عاشور (1973م) فى معرض تفسيره لقوله – تعالى : **" بل يُريد كلُّ امرئ منهم أن يُؤْتى صُحُفًا مُنَشَّرة".([294])** أن الصيغة (منشَّرة) تفيد المبالغة ، وهى مبالغة فى (منشورة) والمبالغة واردة على ما يقتضيه

---

[289] سورة المدثر ، الآية رقم94 / 52

[290] انظر : النحو الوافى (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 655 – 656

[291] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، الجزء 29 ، ص : 134

[292] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، الجزء 29 ، ص : 134

[293] انظر : كتاب المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، جزء 5 ، ص : 400

[294] سورة المدثر ، الآية رقم94 / 52

الفعل (نشر) المجرد ؛ من كون الكتاب مفتوحًا واضحًا من الصحف المتعارفة ، و(منشَّرة) : تفيد الكثرة .[295] وتكون البنية اللفظية ، المشتقة من مادة معجمية ثلاثية ، هى : (نُشِر) ، من صيغة اسم المفعول ، أو من معادة معجمية ثلاثية ، مزيدة بتضعيف العين ، وهى : (نُشِّر) ؛ قد زادت بنيتها المقطعية ، فى حين أنها تضمَّنت نقصًا من حيث المعنى ؛ ويدُل على ذلك ما يلى :

- توجد قرينة لفظية ، تدل على قلة العدد ، وهى عبارة الجار والمجرور (منهم) ، إذ إنه من المعلوم أن عبارة الجارة (من) تدل على التبعيض والقلة ، خاصة مع صيغة الجمع (كل) ، التى تفيد العموم ، فالصحف المنشرة – فى هذا الموضع- لبعض من كل . يقول الفراء (ت207هـ) : " قوله : " إنى أسكنت من ذريتى".[296] وقال : " إنى أسكنت من ذريتى" . ولم يأتِ منهم بشىء ، يقع عليه الفعل ، وهو جائز أن تقول : قد أصبنا من بنى فلان ، و قتلنا من بنى فلان ؛ وإن لم نقُل : رجالًا . لأن (من) تؤدِّى عن بعض القوم ، كقولك : قد أصبنا من الطعام ، و شربنا من الماء".[297] ويكون التأويل على ما ذكره الفراء – فى غير القرآن : بعض القوم يريد أن يؤتى صحفًا منشرة ، والله أعلم بالصواب، حيث أشار الفراء إلى أن (من) للتبعيض، لذا قد يُستغنى عنها بكلمة : بعض .
- تؤيد الرواية والنقل أن البنية (منشَّرة) تدل على القلة ، وتغدو أخص فى دلالتها ؛ حيث إن تفسيرات الخطاب القرآنى قد اختصت فئة من بنى إسرائيل ، ممَّن اشترطوا شروطًا حتى يؤمنوا ، كأن تأتيهم صحف فيها براءتهم من الذنوب ، و كفارة لهم ، وبشارة على دخولهم الجنة .
- يقوّى الادِّعاء بأن البنية اللفظية منشَّرة ، تنسحب دلالتها إلى القلة ؛ كونها جاءت نعتًا لجمع قلة ، وهى كلمة : صُحُف ، وهى على زنة فُعُل ، من جموع القلة .
- وهناك قرينة لفظية أخرى ، وهى أن الصيغة (منشرة) جاءت مفردة ، مختومة بلاحقة مورفيم تاء التأنيث المربوطة التى تُشير إلى أمرين ، أحدهما : المفرد الواحد ، والآخر :جمع تكسير الدالة على القلة إذا خُتم بتاء التأنيث المربوطة ، مما يصح أن يكون نعتًا للمفرد أو الجمع القليل ، من باب الاستصحاب والترجيح.
- تكون قرينة التضعيف فى الصيغة (منشرة) قرينة تكرير الحدث لا المعنى . أى : تتابع نشر الصحف مرة بعد مرة.

ومفاد هذا أن الصيغة منشَّرة ، دلَّت على قلة القراطيس والكتابات ، أوقلة عدد من يطلبون براءة الذمة من الذنوب ، من بنى إسرائيل .[298] كما أدَّت البنية الصرفية (منشَّرة) تأكيد المعنى من خلال ذلك التناسب بين فواصل الآى ، وذلك الإطراب و الإيقاع ، مما يقود النفس إلى المتابعة ، وإدراك المعنى المراد.

---

[295] انظر : التحرير و التنوير (مرجع سابق) ، جزء 15 ، ص : 429

[296] سورة إبراهيم ، الآية رقم : 37

[297] معانى القرآن ، للفراء (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 78

[298] انظر : معانى القرآن و إعرابه ، للزجاج (مرجع سابق) ، جزء 5 ، ص : 250

ولعل فى عدول الخطاب القرآنى من الصيغة الصرفية(منشورة) إلى الصيغة الصرفية (منشَّرة) نكتةً دلالية ، تمثلت فى مفاجأة المتلقى ، وإثارة دهشته ؛ " لخروجها عن المتوقع لديه من اطِّراد السياق على نمط واحد من المطابقة والمشاكلة ، ممَّا يدعو ذلك المتلقى للبحث عن مثيراتها السياقية ، وأبعادها الدلالية".([299])

أو تكون النكتة الدلالية فى الاحتفاءً بما يُمكن أن نسميه : سياق جوار الفواصل ، أو: المعنى الجوارى ، تفعيلًا لقولهم : **قد يؤخذ الجار بحكم الجار** ، ويحسُن بنا أن نُعمل هذه القاعدة فى الدلالة ، لذا جاءت الصيغة الصرفية (منشَّرة) لتدل على القلة العددية ، كونها جاورت جمع قلة ؛ وكذلك لتُحدث نوعًا من الاتزان الموسيقى ، والتناسب الصرفى والإيقاعى ، والمقطعى بين الكلمات المُشكِّلة لفواصل الآى ، ومردُّ هذا التناسب إلى التطابق المقطعى بين المفردات الصرفية : مُطهَّرة ، ومُنشَّرة .

والمعنى الجوارى – هنا- قائم على **(سياق جوار الفواصل)** ، وهو سياق صوتى ؛ يُقصد به :" ذلك السياق الذى يعتمد فيه كشف المعنى على وحدات صوتية ، ويتمثل فى حركة الأصوات داخل الوحدة اللغوية ، والوحدات الأخرى ، التى تؤلِّف النص أو التركيب".([300]) فتصبح تلك الوحدات الصوتية من المؤثرات الصوتية والصرفية والمقطعية التى تؤثِّر فى المعنى . ولعل سائلًا يسأل : لمَ آثر الخطاب القرآنى أن يستخدم الصيغة الصرفية (منشَّرة) من دون الصيغة الصرفية (منشورة) على الرغم ممَّا بين الكلمتين من اشتراك فى الاشتقاق والمعنى ؟.

وتكمن الإجابة على هذا السؤال فى أنه : إذا كان الجذر المعجمى /المعنى المحورى للكلمتين يدور حول الإذاعة والنشر والتحريك ، وأن التضعيف يدل على قوة المعنى فى كلمة (منشَّرة) فإن هناك فارقًا واضحًا بينهما ، حيث إن التحريك والنشر والإذاعة فى معنى كلمة (منشورة) هو أمر حسى ، تتوقف دلالته عند إذاعة الأمر ، ونشره بين الناس ، فى حين أن أمر التحريك والنشر فى كلمة (منشَّرة) أمر معنوى ، مرتبط بالنفس ، فانتخب الخطاب القرآنى ما يعبر عن قوة المعنى ، لا زيادته ، فلم يزد المعنى فى كلمة (منشرة) لزيادة مبناها ، إنما تحققت قوة اللفظ الصوتية الدلالية ، حين مسَّت البنية ما يمور فى النفوس المعدودة ، الموصوفة بالقلة .

مهما يكن من أمر فإن انتخاب الخطاب القرآنى للصيغة الصرفية (منشرة) ، تمثَّل فى كون الصيغة التامة : منشورة ، دالَّةً على المعنى التام ، ذلك المعنى الكلى الذى يشمل المفرد و الجمع ، و القلة و الكثرة ، فى حين قصَرت الصيغة (منشرة) المعنى على القلة فحسب ؛ و لعله المعنى المُراد ؛ استئناسًا بالرواية و حكم الجوار ، وكذلك سياق الفواصل ، وجعلته ذا قيمة دلالية أخصّ – و الله أعلم بالصواب- حيث تتناسب الصيغة الصرفية (مُنَشَّرة) – صرفيًّا ومقطعيًّا – مع الصيغة الصرفية (مُطَهَّرة) ، و يُمكن بيان ذلك على النحو الآتى :

البنية	الوزن	1	2	3	4	5	العدد	ملاحظات

[299] انظر : السياق و أثره فى توجيه المعنى من خلال التفسير البسيط للواحدى (ت 468هـ) من أول سورة الأنفال إلى سورة الفرقان ، إعداد : إيمان طه صميدة محمد ، راسة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات ، القاهرة ، 1443هـ/2022م ، نسخة PDF ، ص : 130

[300] انظر : السياق و أثره فى توجيه المعنى من خلال التفسير البسيط للواحدى (ت 468هـ) من أول سورة الأنفال إلى سورة الفرقان (مرجع سابق) ، ص : 77

	الصرفى							
مُطَهَّرةٌ	مُفَعَّلَةٌ	مـــُ	طَهْ	هَ	رَ	تُنْ		الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح	ص ح ص	5	
مُنَشَّرَةٌ	مُفَعَّلَةٌ	مـــُ	نَشْ	شَ	رَ	تُنْ		الوصل
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح	ص ح ص	5	
مُطَهَّرهْ	مُفَعَّلَهْ	مـــُ	طَهْ	هَ	رَهْ			الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح ص		4	
مُنَشَّرَهْ	مُفَعَّلَهْ	مـــُ	نَشْ	شَ	رَهْ			الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح ص		4	

يُلاحظ - من الجدول السابق- التطابق الصرفى والمقطعى التام بين الصيغتين (مطهرة) و(منشرة) ، وهذا يقود إلى القول بأن العدول القرآنى إلى الصيغة (منشَّرة) ، تضمن نقصًا من حيث الدلالة ، وإن زادت بنيتها اللفظية ، أو زاد بناؤها المقطعى عن الصيغة الصرفية (منشورة)، و يُمكن بيانُ ذلك على النحو الآتى :

- **<u>البناء الصرفى و المقطعى للبنيتين الصرفيتين (منشورة ، و منشَّرة) فى حالتى الوصل و الوقف.</u>**

البنية	الوزن	1	2	3	4	5	العدد	الحالة
مَنْشُورةٌ	مَفْعُولَةٌ	مَنْـــ	شـــُو	رَ	تُنْ			الوصل
البناء		ص ح ص	ص ح ح	ص ح	ص ح ص		4	
مُنَشَّرَةٌ	مُفَعَّلَةٌ	مـــُ	نَشْـــــ	شَـــــ	رَ	تُنْ		الوصل
البناء		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح	ص ح ص	5	
مَنْشُورهْ	مَفْعُولَهْ	مَنْـــ	شُـــــو	رَهْ				الوقف
البناء		ص ح ص	ص ح ح	ص ح ص			3	
مُنَشَّرَهْ	مُفَعَّلَهْ	مـــُ	نَشْ	شـــَ	رَهْ			الوقف
		ص ح	ص ح ص	ص ح	ص ح ص		4	

يلاحظ من الجدول السابق أن البناء المقطعى للصيغة الصرفية (منشرة) يزيد عن البناء المقطعى للصيغة الصرفية منشورة ، فى عدد المقاطع ، حيث جاءت البنية المقطعية للصيغة (منشورة) فى أربعة مقاطع فى حالة الوصل ، فى حين تشكلت البنية المقطعية للصيغة (منشَّرة) من خمسة مقاطع . وكذلك فى حالة الوقف ، تشكلت الأولى من ثلاثة مقاطع ، وتشكلت الأخيرة من أربعة مقاطع .

ومن حيث الدلالة فقد تضمنت الصيغة (منشرة) الإشارة إلى عدد قليل من البشر ، من بنى إسرائيل ، أو من الناس عامة ، فى حين تدلُّ الصيغة (منشورة) على معنى المفرد والجمع ، والقلة والكثرة ، لذا يُقال : إن الصيغة (منشرة) قد لحقتها زيادة فى بنيتها المقطعية ، وتضمنت نقصًا من حيث المعنى. وقد حققت الصيغة الصرفية (منشَّرة) إيقاعًا صوتيًّا ، نتج من تكرير المقطع الصوتى ص ح ص ، فى نهاية كل فاصلة قرآنية ، والتى تشكت تركيبتها المقطعية من توحُّد الكتلة المقطعية بين الفاصلتين (مطهَّرة ، ومنشَّرة) .ويُمكن للمؤلف استنباط القرائن اللغوية والسياقية المصاحبة ، التى رجَّحت استعمال هذا اللفظ لهذا المعنى ، على النحو الآتى :

- السابقة اللفظية ، من جنس التركيب الفعلى : (كل امرئ منهم) ، فليس من شك فى أن عبارة الجار (منهم) تُفيد القلة ، و الدالة على التبعيض ، كما يُفهم من كلام الفراء.
- قرينة السياق المصاحب ، وهو حديث عن عدد من بنى إسرائيل ، وهو لاشك موصوفون بالقلَّة.
- سياق المجاورة ، حيث جاءت الصيغة الصرفية (منشَّرة) مجاورة لصيغة صرفية من جوع القلة ، وهى كلمة : (صُحُف) ، على زنة فُعُل ، ويقتضى القياس الصرفى أن يأتى جمع صحيفة على صحائف، حيث إن جمع فعيلة – جمع كثرة- على فعائل.

- **<u>العدول من صيغ اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة : الصيغة الصرفية (فَعِل) من صيغ المبالغة ، بفتح الفاء ـ وكسر العين ، المحوَّلة عن صيغة اسم الفاعل([301]) :</u>**

تدلُّ أمثلة المبالغة أو صورها - بأوزانها القياسية و السماعية - على المبالغة ، و على الكثرة فى الحدث ، و تكرير المعنى الذى يحمله فعلها أو جذرها المعجمى ، وتقوم به ذات يُنسب إليها ، فيصير المعنى مكرَّرًا بكثرة .([302]) ،وهى : " عبارة عن الأوزان الخمسة المعروفة ، ولم يذكر سيبويه (ت180هـ) غير هذه الخمسة ([303]) ، وتحمل صيغ المبالغة معنى إضافيًّا ، وهو الكثرة ، و المبالغة فى الصفة ، وهى : فعَّال ، ومِفْعال ، وفَعُول ، وألحق سيبويه بها : فَعِيلًا ، وفَعِلًا ، إذا قُصد بهما المبالغة ،و جميعها محول عن صيغة فاعل ، لأن الأصل فيها أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثى ، وتأتى لقصد إفادة المبالغة و التكثير ".([304]) وهى : أوصاف

---

[301] تستخدم صيغ المبالغة فى توضيح ما يطرأ على صيغ اسم الفاعل من تغيُّرات ، و أبعاد دلالية إضافية ، يحددها القصد وخلفيات التلفظ ، و معايير إنتاج الفعل الكلامى ، و السياق .

[302] انظر : النحو المصفى (مرجع سابق) ، ص : 528 – 529

[303] يقول سيبويه : " وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يُبالغوا فى الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يُريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ؛ إلَّا أنه يُريد أن يُحدِّث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى : فعول ، وفعَّال ، و مفعال ، و فعِل ، و قد جاء فعيل ". انظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 110

[304] شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، (مرجع سابق) ، ص : 402

" تفيد التكثير فى حدث اسم الفاعل ، وليست على صيغته ".([305]) وكأنها محولة عن اسم الفاعل ، بقصد المبالغة فى إيقاع الفعل.

من الجيد الإشارة إلى أن صيغ المبالغة مأخوذة من صيغة اسم الفاعل ، وتُحمل عليها فى العمل ، وتعمل- أحيانًا- عمل اسم الفاعل " لأن ما فيها من المبالغة وزيادة الحروف ؛ جبر لها عمَّا دخلها من النقص عن اسم الفاعل فى جريانه على الفعل".([306]) ولقد استثنى ابن عاشور صيغة : فَعِل من أبواب الزيادة ، فلم يجعل فى حاذِر زيادة معنى عن حذِر ، يقول : " وأما نحو : حذر ؛ الذى هو من أمثلة المبالغة ، و هو أقل حروفًا من : حاذر ، فهو استثناء "..([307])

وهناك بعض المبانى التى أوردها اللغويون ؛ ممَّا جاء على وزن فَعِل ، بكسر العين ، وتدل على المبالغة فى طرح المعنى ، و تكثير تكريره ، مثل : " جَدِل – لمن اشتدت خصومته ، فأصبح كثير الخصام-([308]) ، و حَذِر ، وأَكِل ، عَجِل ، وخَصِم ، وشنج([309]) ، و مزق ، بكسر الثانى منها جميعًا ".([310]) تقول : " أحب كل امرئ حَذِرٍ مضاره ، وأحتقر كلَّ إنسان جَدِلٍ فى حديثه .([311])

وإننا - حين نفرق بين (مزِق) ، بكسر الزاى ، ذى الأحرف الثلاثة ، بوصفه صيغةَ مبالغة على زنة فعِل ، وبين البنية الصرفية (مازِق) على زنة فاعل ، وهى ذات أربعة أحرف – نجد أن الأخيرة تكون على سبيل المفاعلة ، والمسابقة ، أى أن مازِق تدل على القوة فى حال معينة ، وهى المسابقة ، يقول ابن منظور : " مازقت فلانًا ونازقته منازقة ، أى :سابقته فى العدو".([312])

---

[305] يُنظر : تصريف الأسماء و الأفعال ، د : فخر الدين قباوة ، ط2 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، 1408هـ //1988م ، ص : 153

[306] من الشواهد النحوية فى شعر الصحابة ، دراسة و تحليل ، د : رمضان خميس القسطاوى ، د . ط ، دار شريف للطباعة و النشر و التوزيع ، المنصورة ، 2004م ، ص : 221

[307] انظر : التحرير و التنوير ، (مرجع سابق) . جزء 1 ، ص : 171

[308] قد يستخدم الباحث طبعة أخرى من الكتاب ذاته ، حسب توفره حسب معطيات البحث و الإتاحة ، لسان العرب (مرجع سابق)، مادة (ج ، د ، ل) .

[309] ومثله قول لبيد بن ربيعة ، من الكامل :

أو مسحلٌ شَنِج عضادةَ سمحج	بسراته ندَبٌ لها و كلومُ

وقد نسبه سيبويه فى كتابه لعمرو بن أحمر ، و الأقرب أنه للبيد بن ربيعة ، وهو فى ديوانه من ميمية طويلة ، انظر : ديوان لبيد ، ص : 125 ، و الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 112 وفى رواية اللسان : سنقٌ ، بدلًا من شنج ، ولعل هذا من التصحيف؛ و قد نسبه صاحب اللسان للبيد، و الشنج : تقبُّض الجلد و الأصابع و غيرهما، أو الذى إحدى خصيتيه أصغر من الأخرى، انظر: لسان العرب (مرجع سابق)، المجلد الرابع، ص: 2983، مادة: عضد. و المجلد الرابع، ص: 2337، مادة: شنج.

[310] مأخوذة من صيغ على زنة فاعل ، على نحو ما نرى فى : مازق ، من المزق ، و هو : شقُّ الشىء .

[311] النحو المصفى (مرجع سابق) ، ص : 530

[312] لسان العرب (مرجع سابق) المجلد السادس ، ص : 4194 ، مادة : مزق.

وممَّا دلَّ على قوة اللفظ ، وقدرته على الإحاطة بمعناه ، رغم ما اعتراه من نقص ، فيما يخص كمية بنيته اللفظية ، أن الصيغة : فَعِل ؛ بكسر العين ، يوصف بها كل من كثر عماله ، واشتد ، وكثر ، وتكرر ، واتصف بالفعل على سبيل الديمومة ، و عدم الانقطاع ، حتى غلب عليه مضمون الصيغة (فعل) . من ذلك قول الشاعر، **من بحر الكامل :**

حَذِرٌ أمورًا لا تُضيرُ و آمنٌ	**ما ليس مُنْجِيَه من الأقدار .**([313])

وأورد سيبويه البيت فى معرض حديثه عن **:(هذا بابُ ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل ، كما يجرى فى غيره مجرى الفعل)** وضمَّن بابه - هذا - حديثًا عن أن العرب جعلت صيغًا ، إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر ، فيجرون الصيغ على أوزان المبالغة ، وذكر من ذلك أنهم يجرون اسم الفاعل مجرى فُعال ، لأنه يُريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلَّا أنه يُريد أن يُحدِّث عن المبالغة ، وقد جعل بناء (فَعِل) من الأصول التى تُبنى عليها صيغ المبالغة . لكنه وصفه بأنه قد جاء فى فَعِل ، وليس فى كثرة غيره ، من صور المبالغة ، و علَّق على هذا الأمر ، بقوله : و فَعِل أقل من فَعِيل بكثير ، وأجروه حين بنوه للجمع ، كما أجرى للواحد ".([314]) ومنه الزيادة بالتشديد ؛ فإن (ستَّارًا) و غفَّارًا ؛ أبلغ من (ساتر) ، و(غافر) ؛ و لهذا قال – تعالى : " فقلتُ استغفروا ربَّكم إنه كان غفَّارًا".([315]) لما فيه من زيادة البناء .([316]) " لأن (غفَّارًا) أبلغ فى المغفرة من (غافر) ؛ لأن (فعَّالًا) يدل على كثرة صدور الفعل ، و (فاعلًا) لا يدلُّ على الكثرة".([317])

ونقص البنية - فى عدد أحرفها فى الصيغة الصرفية حذر ، بكسر الذال ، - فيه زيادة فى قوة اللفظ ، وزيادة من حيث المعنى ، حيث " يُقال- للإنسان الذى يحذر غيره : حاذر . ويُقال – لمن أكثر من الحذر ، وواصله ، وأدامه ؛ فكان نقص فى الهيكل الكمّى للبنية الصرفية (حَذِرٌ) على الرغم من دلالتها على أن فاعلها شديد الحذر ، يُقال : " حذر ، على سبيل النقل من صيغة فاعل ، إلى صيغة تفيد معنى التكثير ، وهى صيغة المبالغة ، كذلك يُقال – للشخص : حدِثٌ ؛ إذا كان كثير الحديث حسنه".([318]) ويحسن أن يُقال : لقد تفرَّدت

---

[313] ذكر محقق كتاب سيبويه أن هناك من زعم أن البيت مصنوع ، , قال : يروى عن أبان اللاحقى ، أنه قال : سألنى سيبويه عن شاهد قى تعدى فَعِل ، فعملت له هذا البيت ، و فى رواية العينى أنه لأبى يحيى اللاحقى ، انظر : الكتاب (مرجع سابق) ، جزء1 ، ص : 113 ، و هو بلا نسبة فى شرح التسهيل ، كما يرد ابن مالك قول من قال بصنعة هذا البيت ، مستدلًا بأن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله ، و يميل ابن مالك إلى أن هذا الادعاء هو من أقوال المتقولين ، أو من وضع الحاسدين . انظر : شرح التسهيل (تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد)، (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 408

[314] الكتاب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 111- 113 (بتصرف)

[315] سورة نوح ، الآية رقم: 71 /10

[316] يُنظر : البرهان فى علوم القرآن (مرجع سابق) ، ج 3 ، ص : 35

[317] انظر : المثل السائر (مرجع سابق) ، القسم الثانى ، ص : 242

[318] صيغ المبالغة و طرائقها فى القرآن الكريم ، دراسة إحصائية صرفية دلالية ، إعداد : كمال حسين رشيد صالح ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2005م ، نسخة pdf، ص : 236

الصيغة الصرفية (فعِل) ، بكسر العين ؛ من بين أخواتها من صيغ المبالغة فى أنها الوحيدة ، التى تزيد دلالتها مع انتقاص بنيتها الصرفية(هيكلها الكمى) ، وتغير طبيعتها المقطعية .

أما الفارق الدلالى بين البنيتين اللفظيتين ، مازق ، على زنة : فاعل ، ومزق ، بكسر الزاى ، فالأخيرة صيغة مبالغة ، تدل على التكثير والجمع والمبالغة، والأولى اسم فاعل، تدل على الحدث والذات ، قال زيد الخير- رضى الله عنه- من بحر الوافر:

أتانى أنهم مزِقون([319]) عرضى	**جحاشُ الكرملين لها فديدُ .([320])**

ويُمكن التعبير عن الاختلاف فى الهيكل الكمى للوحدات الصوتية (مازق ومزق) بالكتابة العروضية ، وذلك كما يلى:

أتانيأن// نهممزقو//نعرضى *** جحاشلكر// مرلينلها // فديدو**

//*/*/* ـــــــ //*///*ـــــــــــــ //*/* ****** //*/*/* ـــــــ //*///* ـــــــــــــ //*/*

مفاعيلن// مفاعلتن//فعولن ***** مفاعيلن// مفاعلتن// فعولن**

فقد أجاد الشاعر فى استخدام صيغة المبالغة (فعِل) ليُشير إلى تكرر صنيعهم ، واشتداد تعرضهم لعرضه ، ومدوامتهم على الفعل . يقول ابن مالك (ت672ه) : " فأعمل مزِقًا ، وهو فعِل ؛ عدل به للمبالغة عن مازق . ومنه قول القائل ، من الرجز ، وهو لضب أو للشاعر الضب على أصحِّ الروايات :

أصبح قلبى صَرِدَا ([321])

لا يشتهى أن يرِدَا

إلَّا عَرادًا ([322]) عرِدَا ([323])

---

[319] ومزق : صيغة مبالغة ، فعلها : مزق ، المراد بها : المبالغة فى هتك العرض .

[320] والبيت من بحر الوافر ، وهو من قصيدة يهجو بها قومًا بعد ما بلغه بأنهم يتكلمون فى نسبه ، مطلعها :

ألم أخبركما خبرًا أتانى	أبو الكسَّاح جدَّ به الوعيدُ .

و البيت فى ديوان زيد الخيل ، أو زيد الخير ، ومزقون : جمع مزق ؛ بفتح الميم و كسر الزاى ، وهو مبالغة مازق ، و هو : شقُّ الثياب ، انظر : ديوان زيد الخيل الطائى ، سلسلة دواوين صغيرة ، صنعة د : نورى حمودى القيسى ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، (د . ط) ، (د . ت) ، ص : 42

وهذا الشاهد من شواهد شرح شذور الذهب ، رقم : 209 ، واسم قائله ، زيد الخيل ، سماه رسول الله – صلى الله عليه و سلم : زيد الخير ، و الجحاش ، جمع جحش ، و هى : الصغير من الحمير ، و الكرملين ، بكسر الكاف و الميم ، مثنى : كرمل ؛ و هو اسم لماء بجبل طيئ ، و الفديد : معناه : الصوت . يذكر الشاعر أن كثيرًا من الناس قد نالوا عرضه ؛ وطعنوا فيه ؛ لكنه لا يعبأ بما يصنعون ؛ إنما أمرهم عنده أنهم مثل الجحاش ، التى تتصايح و تتصارخ ، عندما ترد الماء . انظر: شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، (مرجع سابق)، ص : 404 – 405

[321] القلب الصرد : المتبلد ، الذى يجد البرد سريعًا .انظر : لسان العرب (مرجع سابق) المجلد الرابع ، ص : 2427، مادة :صرد

و صِلِّيانًا ([324]) بَرِدَا ([325])

وعَنْكثًا ([326]) مُلْتبِدَا . ([327]) أراد : عاردًا ، و باردًا ، و كثر ذلك فى المضاعف ، كقولهم : برّ و شرّ ؛ بمعنى : يارّ و شارّ ".([328])

والدليل على أن العبرة فى قوة الدلالة ليست بعدد الأحرف ، زيادة ونقصًا ، فقد عدل الشاعر من صيغة الفاعل (عاردًا) إلى الصيغة (عردًا) ؛ لما فيها من قوة فى الدلالة ، وشدة فى توكيد المعنى ، وقد ذكر ابن جنى(ت 392ه) أن اسم الفاعل هو الأصل الذى تحولت منه صيغة المبالغة ، حيث إن عرِد ، محولة من عارد ؛ " وجاز حذف الألف ، لكثرة الاستعمال ، وذكر قول الضب السابق ، وعقَّب على ذلك بقوله : يُريد : باردًا ، وعاردًا ؛ مستشهدًا على ذلك بقول أبى النجم: يقول : " ألا ترى إلى قول أبى النجم : **من الرجز المشطور :**

كأن فى الفُرْش العَرَادَ العاردَا .

وكما قالوا : أمَ و اللهِ ؛ لقد كان كذا ، يُريد : أما ، و حذف الألف .([329]) وقد امتازت البنية الصرفية فعل ، عن صيغة اسم الفاعل بأمرين ، هما :

- إن حذف فاعل ، من الصيغة (عاردًا) وفى نحوه ، جاء تخفيفًا .
- دلَّت صيغة المبالغة فعل على القوة و المبالغة فى إيقاع الفعل .

يُفهم من الكلام السابق أن الشاعر قد عدل عن استخدام صيغة اسم الفاعل ، إلى استخدام صيغ المبالغة ، والتى من جنس فعل ، بكسر العين ، لما فيها من دلالة على تكثير المعنى ، والمبالغة فيه . على الرغم من قلة حروف صيغة المبالغة الثلاثية . ومن الأمثلة ما ورد فى قوله – تعالى: " لابثين فيها أحقابًا".([330]) قال

---

[322] العارد ، و العاردة : حشيش ، طيب الريح ، و قيل : حمض تأكله الإبل ، و منابته الرمل ، و سهول الرمل . لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الرابع ، ص : 2872 ، مادة : عرد

[323] العردا : نبات صلب شديد . لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الرابع ، ص : 2873 ، مادة : عرد

[324] وعن الليث : الصليان ، نبت ، يُسمى : خبزة الإبل . لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الرابع ، ص : 2492 ، مادة : صلا

[325] و البرد : ذو برودة . لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الأول، ص : 249، مادة : برد

[326] العنكث : ضرب من النبت ، قال ابن الأعرابى : هو شجر يشتهيه الضبُّ ، انظر : لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الرابع ، ص : 3139 ، مادة : عنكث.

[327] ذكر ابن منظور أن هذا الشاهد من كلامهم الذى يضعونه على ألسنة البهائم ، وهو – عنده– لضب ، ردًّا على سمكة ، حين قالت : وِردًا يا ضبُّ ، فقال هذه الأبيات . ، و ينسبونه إلى الشاعر الضب ، و هو من مجزوء الرجز ، انظر : لسان العرب(مرجع سابق) المجلد الرابع ، ص : 2543 ، مادة : ضبب ، و نسبه محقق كتاب المحتسب إلى أبى تمام ، و هو من بحر الرجز ، انظر : المحتسب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 171

[328] شرح التسهيل (مرجع سابق) ، جزء 2 ، ص : 409

[329] انظر : المحتسب (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 171

[330] سورة النبأ ، 23/78

الزمخشرى : " وقُرئ : لابثين ، ولبثِين ، واللبِث أقوى ، لأن اللابث من وُجد منه اللبث ، ولا يُقال : لبِث ؛ إلَّا لمن شأنه اللبث ؛ كالذى يجثم بالمكان ، لا ينفك منه".([331])

من المفيد التأكيد على أته تشترك العلاقة بين المعنى و المبنى بين كل من المؤلف والمتلقى ، وتتحدد دلالة المبنى على معناه على ضوء أطر سياقية ، تضبط الملابسات الدلالية ؛ لذا أكد الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أن البنية اللفظية تتضمن عددًا من الدلالات ، من مثل : الدلالة الصوتية ، والدلالة الصرفية ، والدلالة الاجتماعية ، أو الدلالة المعجمية ، والدلالة النحوية ؛ و أشار إلى أنه " لكل كلمة من كلمات اللغة دلالة معجمية أو اجتماعية ، تستقل عمَّا يُمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية ، التى يُطلق عليها : الدلالة الاجتماعية.

ومما وردت فيه الصيغة الصرفية النكرة القليلة الأحرف ، على زنة فَعِل ، أو فَعُل ، بكسر العين أو بضمها ؛ دالة على المبالغة و التكثير و زيادة المعنى قولهم : رجلٌ حدُث ، أو رجل حدِث ، على زنة فَعُل ، بضم الدال أو بكسرها ، أى : حسَن الحديث ([332]) ؛ ، بمعنى : كثير الحديث ، قال ابن منظور : " ورجل حدِث ، و حدُث ، وحِدْث ، و حِدِّيث ، و مُحَدِّث ؛ بمعنى واحد : كثير الضحك ، حسن السياق له ".([333]) وسكِت ؛ لمن كان قليل الكلام ، من غير عيٍّ ، وخرِق ؛ لمن يتسع فى السخاء ، وخلِف ؛ لمن كان كثير الخلاف ، ، وكذلك : رجل حذِر ؛ على زنة فعِل ؛ لمن كان كثير الحذر ، وفرِق ؛ لمن كان شديد الفرق ، وكذلك : هدِر ، ندِس ، لمن كان سريع السمع ، ونطِس ([334])، لمن كان مبالغًا فى الشىء".([335])

حين نوازن بين البنيات الصرفية (حاذر ، ومازق ، وشانج) مما جاء على زنة فاعل ، والدالة على إيقاع الفعل ، وبين البنيات الصرفية (حذر ، ومزق، و شنج) ، مما جاء على زنة فعِل ، والدالة على المبالغة ، من خلال الجانب الكمى للوحدات الصوتية ، أو تشكيل الهيكل المقطعى (البنية المقطعية ، والوزن الصرفى) ، نلحظ أن الصيغ الأخيرة ، قد أُختصرت كميًّا ، و اختلفت فى وزنها الصرفى مع الصيغ الأولى ، التى جاءت على صيغة اسم الفاعل ، ومع ذلك حملت قوة فى اللفظ ، و مبالغة فى القيمة الدلالية ، و زيادة فى إيقاع حدث الفعل، و يُمكن التعبير عن ذلك على النحو الآتى:

البنية الصرفية	الوزن الصرفى	المقطع الأول	المقطع الثانى	المقطع الثالث	ملاحظات	عدد المقاطع

[331] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 4 ، ص : 588

[332] معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، مادة : حدث ، ص : 232

[333] لسان العرب (مرجع سابق) ، المجلد الثانى ، ص : 797 – 798 ، مادة : حدث .

[334] قال ابن منظور : " رجُل نطِس : إذا كان عالمًا بالأمور ، حاذقًا بالطب ، و هو بالرومية : النسطاس ، يُقال : ما أنطسه ، و رجل نطِس ، و نَطُس : للمبالغ فى الشىء ، و كل مبالغ فى الشىء : متنطس . انظر : لسان العرب ، (مرجع سابق) ، المجلد السادس ، ص : 4460 ، مادة : نطس .

[335] يُنظر : سُنن العربية فى الدلالة على المبالغة و التكثير ، د : خليل بنيان الحسون ، (د . ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2009م ، ص : 15 – 16 ، بتصرف .

حاذرٌ	فاعل	حا	ذ	رُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص		
حذرٌ	فعِل	فَ	عِ	لُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص		
مازقٌ	فاعلٌ	ما	زِ	قُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص		
مزقٌ	فَعِلٌ	فَ	عِ	لُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص		
شانجٌ	فاعلٌ	شا	نِ	جُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح	ص ح ص		
شنجٌ	فعِلٌ	فَ	عِ	لُنْ	حالة الوصل	3
البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص		

البنية الصرفية	الوزن الصرفى	المقطع الأول	المقطع الثانى	ملاحظات	عدد المقاطع
حاذرْ	فاعلْ	حا	ذرْ	حالة الوقف	
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح ص		2
حذِرْ	فعِلْ	فَ	عِلْ	حالة الوقف	
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص		2
مازقْ	فاعلْ	ما	زقْ	حالة الوقف	
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح ص		2
مزِقْ	فعِلْ	مَ	زِقْ	حالة الوقف	

البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص		2
شانجْ	فاعلْ	شا	نجْ	حالة الوقف	
البناء المقطعى		ص ح ح	ص ح ص		2
شنِجْ	فعِلْ	شَ	نِجْ	حالة الوقف	
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص		2

بالنظر إلى البنيتين السابقتين (صيغة المبالغة) و(صيغة اسم الفاعل) فى الجدول السابق - فى حالتى الوصل والوقف - نجد أنه قد اختُصر الهيكل المقطعى للبنيات التى دلَّت على المبالغة ، مما جاءت على زنة (فَعِل)، مما يوحى بقوة الدلالة ، و كأن الفعل قد تحقق دفعة واحدة ، وبصورة محكمة ، واحتاج إلى مجهود صوتى أقل.

يتضح هذا الأمر من خلال التحليل المقطعى الذى يُظهر أن بنية المبالغة(فَعِلٌ) ، قد تكونت من ثلاثة مقاطع صوتية ، فى حالة الوصل ، الأول والثانى منهما من فئة المقطع الصوتى القصير المفتوح(ص ح) ، وجاء المقطع الثالث من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص). فى حين تشكلت بنية اسم الفاعل (فاعلٌ)– فى حالة الوصل- من ثلاثة مقاطع صوتية ؛ جاء الأول منها من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة (ص ح ص) فى حين جاء المقطع الثانى من فئة المقاطع الصوتية القصيرة المفتوحة (ص ح) ، و جاء المقطع الثالث من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص).

أما فى حالة الوقف : فقد تشكلت بنية المبالغة(فعل) من مقطعين صوتيين ، الأول منهما من فئة المقاطع الصوتية القصيرة المفتوحة (ص ح) ، وجاء المقطع الثانى من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص) ؛ أما فى بنية (فاعل) ، فى حالة الوقف ، فقد تشكلت من مقطعين صوتيين ، جاء الأول منهما من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة (ص ح ح)، وجاء المقطع الثانى من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة(ص ح ص) . فقد أُختصرت بنية المبالغة كميًّا ، فقد قلَّ عدد المقاطع الصوتية المشكلة للبنية اللفظية لصيغة المبالغة ، فى مقابلة بنية اسم الفاعل ، بأن تحولت من ثلاثة مقاطع صوتية إلى مقطعيين صوتيين ؛ أو قد نقصت كتلتها المقطعية بأن تحولت من مقطع متوسط إلى مقطع قصير، وهذا يعظِّم من الادعاء بأنه توجد كلمات نقصت من حيث المبنى، وتضمنت زيادة من حيث الدلالة .

- **<u>دلالة النكرة المجردة (نقص الزيادة): الصيغتان الصرفيتان : (أَحَدٌ) و (وَاحِدٌ).</u>**

من أمثلة ذلك : ما أورده سيبويه (ت 180ه) من أن التعبير بالقالب اللغوى (أحد) يحمل معنى التكثير، والجمع ، و المبالغة رغم ما فيه من قلة الأحرف ، مقارنة بالقالب اللغوى (واحد) ، وليس اللفظان بمعنى واحد ، فى

مثل قولهم: ما كان أحد مثلك. يقول سيبويه فى – هذا بابُ تُخبر فيه عن النكرة بنكرة : " وذلك قولك " ما كان أحدٌ مثلَك ، و ما كان أحدٌ خيرًا منك ، و ما كان أحدٌ مجترئًا عليك".([336])

ومسألة دلالة النكرة عند سيبويه فيها كثير من المراوغة ، ويقيِّد السياق هذا التعميم ، فتحمل دلالة لغوية خاصة ، ويُعوَّل فى ذلك على الكم و الهيئة و السياق و المخاطب ، و ما يرتبط بعلاقته بمؤلف الكلام ، ومن أهم تلك الروابط احتفاء المؤلف بقرينة علم المخاطب ، التى عليها الصياغة ، والعدول ، والانتخاب ، والاستعمال ، والدلالة وخصوصيتها.

بالنظر إلى التركيب سالف الذكر – وهو قول سيبويه : ما كان أحدٌ مثلك - نجد أن المتلقى قد يجهل الدلالة النوعية للقالب اللغوى (أحد) حيث إنه قد ألف قالبًا لفظيًّا ذا دلالة ، تواضعت عليها الجماعة اللغوية ، تمثلت تلك الدلالة فى تخصيص الإفراد ، و الدلالة على العدد الواحد بلفظة : واحد ، بيد إنه قد يُشير السياق السابق- أو الموازى ، أو سياق التوقع - إلى أن هذا المعنى يجانب التعميم ، فقد يُشير اللفظ (أحد) – بهيكله هذا- إلى معنى المفرد ، والكثير و الجمع.

يقول سيبويه : " وإنما حسُن الإخبار - ههنا - عن النكرة ، حيث أردت أن تنفى أن يكون فى مثل حاله شىءٌ أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهبًا ، فليس فى هذا شىء تُعلمه كان جهله ، و لو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارسًا حسُن ، ولأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذلك فى آل فلانٍ ، و قد يجهله ، و لو قلت : كان رجلٌ فى قومٍ عاقلًا لم يحسُن ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون فى الدنيا عاقلٌ ، و أن يكون من قومٍ ، فعل هذا النحو يحسُن و يقبُح ".([337])

تُشير البنية الشكلية للقالب (أحد) ، إلى قيمة دلالية مراوغة ، بيد أن لها قصدًا فى موضعها هذا ؛ إذ قد تدل على الجميع لا على الإفراد فحسب ، وقد خلت عناصرها الصوتية الصرفية من الإشارة إلى ما يُمكن أن يكون المتلقى قد يجهله ، رغم أن مضمون الدلالة على التكثير فى هذا القالب المفرد أمرٌ غير مقبول نحويًّا و لا دلاليًّا ؛ كما لم تشر إلى اكتساب هذا القالب تلك الدلالة فى سياق نوعى ، لذا يعوز المتلقى إلى أن يُعلَم ضوابط الربط بين الدلالة المركزية المستعملة ، والدلالة الهامشية، التى قد يجعلها السياق معنى مرادًا فى ثقافة نوعية مستعملة.

يؤيد القول بوجود فوارق دلالية بين القالبين الصرفيين :(أحد) ، و(واحد) ، وأن زيادة فى المبنى لم تحمل بالضرورة زيادة فى المعنى ؛ ذهاب شرَّاح الكتاب إلى عدم جواز وضع (أحد) مكان (رجل) فى المثال السابق ، يقول السيرافى : " إن كلمة (أحد) لها مذهبان فى الكلام : أحدهما : أن يكون فى معنى واحد ، و أكثر ما يكون ذلك فى العدد ، و الآخر : أن يكون موضوعًا فى غير الإيجاب بمعنى العموم ؛ فتنفى به ما

---

[336] الكتاب (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 54 .

[337] الكتاب (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 54

يعقل مؤنثًا كان أو مذكرًا ، صغيرًا كان أو كبيرًا ، فتقول : ما بالدار أحد ؛ نافيًا الرجال ، والنساء ، والصبيان".([338])

وقد أشار إلى المعنى ذاته أبو على الفارسى (ت 377ه) ، وحمَّل القالب (أحد) معنيين ، تتراوح بينهما الدلالة المقبولة ، مفصِّلًا أحد المعنيين بأن القالب (أحد) يدل على الإفراد ، حين يتصل بالعدد ـ كما فى قولهم : أحد وعشرون ، وأنت تريد واحدًا و عشرين ، و المعنى الآخر أن يكون القالب اللغوى (أحد) دالًّا على العموم ، حيث وقع .([339]) وقد أشار الزمخشرى (ت 538ه) إلى هذا المعنى بقوله : إن قوله :(أحد) وصفٌ بالوحدانية ، ونفيٌ للشراكة .([340])

ولعل أقوال سيبويه و أبى على الفارسى تؤيد المغايرة الصرفية فى دلالة القالب اللغوى أحد ، فى دلالته على التكثير ، على قلته من حيث الهيكل الكمى (المبنى) ، ويُفهم من كلام الشيخين سيبويه وأبى على الفارسى أن قصر الدلالة النوعية لكلمة(أحد) على الإفراد ، لا تكون من باب الوجوب ، بل إن للاستعمال والمعنى الدور الحاسم فى ضبط تلك الدلالة بين كونها دالة على الإفراد ، و كونها دالة على التكثير و الجمع .

وفى هذا المعنى يقول سيبويه : " ولا يجوز لأحد أن تضعه فى موضع ، لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يجُز ، لأنه إنما وقع فى كلامهم نفيًا عامًّا ؛ يقول الرجلُ : أتانى رجلٌ . يُريد واحدًا فى العدد لا اثنين ، فيُقال : ما أتاك رجلٌ ، أى : أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : أتانى رجلٌ لا امرأة ، فيُقال : ما أتاك رجلٌ ، أى : امرأة أتتك ، و يقول : أتانى اليوم رجل ، أى : فى قوته و نفاذه ، فتقول : ما أتاك رجلٌ ، أى : أتاك الضعفاء ؛ فإن قال : ما أتاك أحدٌ . صار نفيًا عامًّا لهذا كله ، فإنما مجراه فى الكلام هذا ..... ولو قال : ما كان مثلُك أحدٌ ، أو : ما كان زيدٌ أحدًا كان ناقصًا ؛ لأنه قد عُلم أنه لا يكون زيدٌ و لا مثلُه إلَّا من الناس ، و لو قلت : ما كان مثلك اليوم أحدٌ . فإنه يكون أنت لا يكون فى اليوم إنسان على حاله ؛ إلَّا أن نقول : ما كان زيدٌ أحدًا ، أى من الأُحَدِين ، و ما كان مثلَك أحدًا ، على وجه تصغيره ، فتصير كأنك قلت : ما ضرب زيدٌ أحدًا ، و ما قتل مثلُك أحدًا".([341])

وقد ذكر الزمخشرى أن لفظ (أحد) يحمل معنى الجمع ، وذلك فى معرض تفسيره لقوله – تعالى : " لا نفرّق بين أحد منهم و نحن له مسلمون".([342]) يقول : " و(أحدٌ) فى معنى الجماعة ، و لذلك صحَّ دخول بين عليه ".([343]) , كما ذكر أنها فى معنى الجمع ، فى قوله – تعالى: " فما منكم من أحد عند حاجزين". ([344]) ، يقول

---

[338] انظر : شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق ، د : رمضان عبد التواب – رحمه الله – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1990م ، ج 2 ، ص : 99

[339] انظر : التعليقة على كتاب سيبويه ، تأليف : أبى على الفارسى (ت 377ه) ، تحقيق : د : عوض بن حمد القوزى ، ط1 ، القاهرة ، 1990م ، ج 1 ، ص : 89

[340] انظر : الكشاف (مرجع سابق) ، ج 4 ، ص : 704

[341] الكتاب (مرجع سابق) ، ج 1 ، ص : 54 – 55

[342] سورة البقرة ، جزء من الآية ، 136/2

[343] الكشاف (مرجع سابق) ، ج1 ، ص : 192

: " فإن قلتَ : كيف يكون الواحدُ أكثر من الجمع؟ . قلتُ : لأنه إذا أُريد بالواحد الجنس ، و الجنسية قائمة فى وُحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيءٌ ، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلَّا ما فيه الجنسية من الجموع ".([345]) ثم يقول : " فإن قلتَ : كيف جاز دخول بين على أحد ، و هو يقتضى شيئين فصاعدًا ؟. قلتُ : إن أحدًا عامٌّ فى الواحد المذكر والمؤنث ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، تقول : ما رأيت أحدًا ، فتقصد العموم ، ألا تراك تقول : إلَّا بنى فلان وإلَّا بنات فلان ، فالمعنى : لم يفرّقوا بين اثنين منهم ، أو بين جماعة ".([346])

لذا نراه يحمِّل البنية اللفظية المفردة (أحدٌ) معنى الجمع فى قوله – تعالى : " أن يُؤتى أحدٌ مثل ما أُوتيتُم أو يُحاجوكم عند ربِّكم".([347]) ، يقول : " والضمير فى يُحاجوكم لأحد ؛ لأنه فى معنى الجمع ، بمعنى : ولا تؤمنوا لغير أتباعكم أن المسلمين يُحاجونكم يوم القيامة بالحق".([348]) وقد أيَّد الإمام القرطبى هذا الرأى ، واستدل على رأيه بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم : " ما أُحلَّت الغنائم لأحدٍ سودِ الرءوس غيركم ".[349] وكذلك بقول رؤية ، **(من بحر الرجز):**

إذا أمور الناس دينتْ دينكا	**لا يرهبون أحدًا من دونكا .([350])**

يبدو أن فى الكلام السابق تأكيدًا على أن لفظ (أحد) بوصفها بنية لفظية مفردة ، تدل على معنى الواحدية و الجمع ، و تستغرق الجنس ، فتمنع دخول العدد من مستوى الإفراد أو الجمع ، أو البساطة أو التركيب ، ومفاد هذا أن الله – تعالى- لا يشمله العدد ، إنما – تعالى – يشمل العدد كله .

- **بين البنيتين الصرفيتين (أحد/ واحد) فى حالتى الوصل و الوقف :**

البتية	الوزن الصرفى	1	2	3	العدد	ملاحظات
أَحَدٌ	فَعَلٌ	أ	حَ	دُنْ		فى حالة الوصل

[344] سورة الحاقة ، الآية رقم : 47

[345] الكشاف (مرجع سابق) ، ج1 ، ص : 307

[346] الكشاف (مرجع سابق) ، جزء 1 ، ص : 520 ، ج 3 ، ص : 477 ، ج 4 ، ص : 517

[347] سورة آل عمران ، جزء من الآية ، 73/3

[348] الكشاف (مرجع سابق) ، ج1 ، ص : 343

[349] الحديث من حديث عبد بن حميد ، وهوفى سنن الترمذى ، حديث رقم :3333 ، أبواب تفسير القرآن ، باب : ومن سورة الأنفال ، قال : أخبرنى معاوية بن عمرو ،عن زائدة ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، عن النبى – صلى الله عليه وسلم ، قال ، و علق الترمذى على الحديث بقوله : خذا حديث حسن صحيح ، انظر: ديوان الحديث النبوى ، (4) ، سنن الترمذى ، وهو الجامع الكبير ،للإمام أبى عيسى ، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذى ، المتوفى سنة ،279 هجرية ، تحقيق ودراسة : مركز البحوث و تقنية المعلومات ، دار التأصيل ، ط1 ، 1435هـ/2014م ، المجلد الرابع : 252

[350] انظر : الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : الإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ، القرطبى ، ط دار الشعب (كتاب الشعب) ، د . ط ، د . ت ، جزء2 ، ص : 9237

البناء المقطعى		ص ح	ص ح	ص ح ص	3	
وَاحِدٌ	فَاعِلٌ	وَا	حِ	دُنْ		فى حالة الوصل
البناء المقطعى		ص ح ص	ص ح	ص ح ص	3	
أَحَدْ	فَعَلْ	أَ	حَدْ			فى حالة الوقف
البناء المقطعى		ص ح	ص ح ص		2	
وَاحِدْ	فَاعِلْ	وَا	حِدْ			فى حالة الوقف
		ص ح ح	ص ح ص		2	

يُلاحظ - من التحليل المقطعى السابق- أن البنية المقطعية لكلمة (أحد) أقل كمًّا (عددًا) ، وامتدادًا (كتلةً) ، من البنية المقطعية لكلمة (واحد) فقد تشكَّلت البنية الأولى - فى حالة الوصل - من ثلاثة مقاطع صوتية ، اثنين منها من فئة المقطع القصير المفتوح (ص ح) ، والثالث من المقطع الصوتى من فئة المقاطع المتوسطة المغلقة (ص ح ص) ، بينما تشكلت البنية المقطعية واحد – فى حالة الوصل- ثلاثة مقاطع صوتية ، الأول و الثالث منها من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المعلقة (ص ح ص) وجاء المقطع الثانى من جنس المقاطع الصوتية القصيرة المفتوحة (ص ح).

كما تشكلت البنية المقطعية لكلمة (أَحَدْ) – فى حالة الوقف- من مقطعين صوتيين ، الأول منها من فئة المقطع القصير المفتوح (ص ح) ، والثانى : من جنس المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص) ؛ أما البنية المقطعية لكلمة(وَاحِدْ) – فى حالة الوقف – فقد تكونت من مقطعين صوتيين ،أحدهما : من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المفتوحة(ص ح ح) ، والآخر من فئة المقاطع الصوتية المتوسطة المغلقة (ص ح ص) . أما من حيثُ الدلالةُ ؛ فنقل الألوسى قول العلامة التفتازانى : إن (أحد) فى معنى الجماعة ، بحسب الوضع ؛ لأنه اسم لمن يصلح أن يخاطب ، يستوى فيه المذكر والمؤنث، **والمفرد والمثنى والمجموع** ، فينزل المفرد منزلة الجمع فى التناول، حال كون الكلمة نكرة تفيد العموم عمومًا شموليًّا.([351]) فى حين تدل البنية (وَاحِد) على العدد المفرد المجرد ، أو الصفة المفردة المجردة .

يذكر الراغب الأصفهانى أن لفظ الأحد – فى أحد معانيه- يدور حول الاختصاص بالنفى ([352])، أى : نفى الجنس للاستغراق " جنس الناطقين ، ويتناول القليل والكثير ، عن طريق الاجتماع والافتراق ، نحو : ما فى

---

[351] انظر : روح المعانى (مرجع سابق) ، الجزء 1 ، ص : 395 – 396 ، بتصرف يسير.

[352] ويكون المعنى الثانى فى أنه يختص بالإثبات ، ويكون على ثلاثة أوجه ؛ هى على النحو الآتى :

الأول : فى الواحد المضموم إلى العشرات ، نحو : أحد عشر ، وأحد و عشرين .

و الثانى : أن يُستعمل مضافًا أو مضافًا إليه ، بمعنى الأول ، كقوله – تعالى : (أما أحدكما فيسقى ربه خمرًا)، سورة يوسف : 41/12 ، و يقولون : يوم الأحد ، أى : يوم الأول ، ويوم الإثنين .

الدار أحدٌ . أى : لا واحد ، ولا اثنان ؛ فصاعدًا ، لا مجتمعين ، ولا مفترقين ".([353]) ويقول ابنُ منظور فى معجمه - لسان العرب : " فى أسماء الله – تعالى- الأحدُ ، وهو : الفردُ الذى لم يزلْ وحده ، ولم يكنْ معه آخر ، وهو : اسم بُنى لنفى ما يُذكر معه من العدد ، تقول : ما جاءنى أحدٌ ؛ و الهمزة بدلٌ من الواو ، وأصله : وَحَدَ ؛ لأنه من الوحدة . و الأحد : بمعنى الواحد ، و هو أول العدد ، واثنان ، و أحد عشر ، و إحدى عشرة .وأما قوله – تعالى: " قل هو اللهُ أحد".([354])

فهو بدلٌ من الملائكة ؛ لأن النكرة قد تُبدل من المعرفة ، كما قال الله – تعالى : " لنسفعنْ بالناصيةِ . ناصيةٍ ".([355]) وتقول : لا أحدٌ فى الدار . و لا تقول : فيها أحد . وقولهم : ما فى الدار أحدٌ ، فهو اسم لمن يصلح أن يُخاطب ، يستوى فيه الواحد و الجمع ، و المؤنث و المذكر ، و قال الله – تعالى: **" لستُن كأحدٍ من النساء".([356])** ، و قال : **" فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين".([357])** و جاءوا آحاد آحاد غير مصروفين ، لأنهما معدولان فى اللفظ والمعنى جميعًا. وفى حديث سعد فى الدعاء ، أنه- صلى الله عليه وسلم - قال لسعد – وهو يُشير فى دعائه بإصبعين : أحد أحد . أشر بإصبع واحدة ، لأن الذى ندعو إليه واحد ، وهو الله – تعالى.([358]) وذكر ابن عطية فى المحرَّر الوجيز أن لفظ (أحد) : " معناه فرد من جميع جهات الوحدانية ليس كمثله شىءٌ".([359])

- **تعقيب على المبحث الثانى :**

شكَّلت فرضيةُ البحث أساسًا قويًّا لخضوع مسألة المعنى والمبنى لسلطة النفس المُلهمة الباعثة لانتخاب مبانٍ خاصة ، أخضعت اللغة والعقل والفكر لسلطة النفس لدى المؤلف ، أو المتلقى" ولقدرته على محاورتها ، والكشف عن طاقاتها الجمالية الفنية ؛ مجسدًا ذلك وفق نسيج، وتشكيلات، وروابط ،وعلاقات لغوية دلالية ، تتجاوز المألوف العادى، وتكسر رتابة العلاقة بين الدال والمدلول".([360]) إلى مستوى الانتخاب الجمالى؛ فتعدل من وحدة إلى أخرى، وُصفت الأخيرة بالخفة والقوة.

و الثالث : أن يُستعمل مطلقًا ، و ليس ذلك إلَّا فى وصف الله – تعالى ، بقوله : (قل هو الله أحدٌ) ، سورة الإخلاص : 1/112 ، و أصله : وحد . انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 66 – 67 ، مادة : أحد.

[353] انظر : معجم مفردات ألفاظ القرآن (مرجع سابق) ، ص : 66 ، مادة : أحد

[354] سورة الإخلاص ، 1/112

[355] سورة العلق ، 96 / 14-15

[356] سورة الأحزاب ، جزء من الآية ، رقم : 33

[357] سورة الحاقة ، 47/69

[358] لسان العرب (مرجع سابق) ، مادة:(أحد) ، جزء1 ، ص : 35

[359] المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز (مرجع سابق) ، جزء 5 ، ص : 536

[360] من مظاهر الإبداع اللغوى عند علماء العربية القدامى ، د : صالح على محمد النهارى ، ضمن أبحاث المؤتمر الثانى لكلية الآداب ، جامعة أسيوط ، (حرية الفكر و الإبداع ، الأصول و الضوابط) ، من 16 – 18 مارس 2014م ، المجلد الأول ، ص : 427

ثبت - من الأمثلة التى ساقها الباحث - أن جميع الأبنية الدالة على المبالغة والتكثير هى أقل من الصيغة الصرفية الأساس ، فيما يخصُّ الهيكل الكمِّى والبناء المقطعى ؛ بيد أنها أقوى منها فى الدلالة على المعنى ؛ مما يدعو إلى القول- فى هذا المبحث : إن اللفظ إذا حُوِّل إلى النقص ، دلَ على الإحاطة بالمعنى المعجمى ، مع قوة الدلالة والمبالغة فيها. ولقد تمثل النقص فى مسألة المبنى ، مع تحقق قوة البنية ، وقوتها فى الدلالة على زيادة المعنى ، من خلال البنية المقطعية (الهيكل المقطعى) للوحدات الصرفية ، فيما يلى :

حدوث نقص فى العدد الكمِّى للمقاطع الصوتية المشكلة للبنية الدالة على التكثير والقوة والمبالغة، لاسيما فى حالة الوصل. على نحو ما نرى من التحليل المقطعى بين كلمة :(صم) ، وكلمة:(أصم) فى حالتى الوقف و الوصل ، وكلمتى: (بُكم) ،و (أبكم) ، وكذلك : (صنعة) و(صناعة) ، و(ريح) و(رياح) ، و(هونًا) و (هينين) ، وغير ذلك من الوحدات الصرفية.

سيطرة للمقطع الصوتى(ص ح ح) فى غالب الصيغ الصرفية المعدول عنها، وهو مقطع دال على التراخى، وارتباك الدلالة، فى مقابلة الصيغ الصرفية المعدول إليها؛ على نحو ما نرى فى مثل:مكذوب، مبخوس، غائر، ورياح، وجدال، وواحد ، وصناعة .

احتمالية حدوث إدماج للهياكل المقطعية ، خاصة فى حالة الوقف ؛ فقد يُدمج المقطعان الصوتيان فى مقطع صوتى واحد ، يُوصف بالطول ، و كثيرًا ما يُوصف بالطول والانغلاق ، ويكتسب قوته فى تحقق الازدواج فى الإعلاق ، حين يُختم بصامتين ، مما يوحى بقوة اللفظ لقوة مقاطعه ، وكتلته المبنوية ؛ فيترتب على ذلك قوة معناه لزيادة دلالته ، على نحو ما نرى فى تحول المقطعين من جنس المقطع القصير المفتوح(ص ح) إلى مقطع متوسط مغلق(ص ح ص) ، أو تحول مقطعين إلى مقطع مزدوج الإعلاق .أو قد يحدث تغير فى نمط البناء المقطعى ؛ زيادةً و نقصًا ، وتتحمل نمطية المقطع عبء التعبير عن قوة اللفظ و قوة دلالته ، أو يحدث العكس.

لقد أسهمت تلك المورفيمات الزائدة ، التى أضافها النظام اللغوى أو مؤلف الكلام إلى البنية اللفظية فى قلة المعنى ، فليس اعتباطًا أن يكون الفارق - بين تمر الدالة على الجمع و تمرة الدالة على المفرد- عملًا لا أثر له فى توجيه الدلالة ، فحين ننظر إلى بنية لفظية من جنس كلمة تمرة نجد أنها النظير الإفرادى لكلمة تمر ، وحين نقطعها نجدها تشمل زيادة فى بنيتها المقطعية ، من حيث الكم، بزيادة لاحقة مورفيم تاء التأنيث المفردة ، وقلة فى المعنى، ويُمكن أن نوضح ذلك من خلال ما يلى:

البنية اللفظية	المقطع الأول	المقطع الثانى	المقطع الثالث	ملاحظات
تَمْرٌ	تَمْ	رُنْ		فى حالة الوصل
	ص ح ص	ص ح ص		مقطعان متوسطان مغلقان

تَمْرْ	تَمْرْ(ص ح ص ص)	_	_	مقطع واحد طويل مزدوج الإغلاق واحد فى حالة الوقف
	تَمْ (ص ح ص)	رُن (ص ح ص)		مقطعان صوتيان فى حالة الوقف أو الوصل
تَمْرهْ	تمْ (ص ح ص)	رَهْ (ص ح ص)		مقطعان صوتيان متوسطان مغلقان فى حالة الوقف
تَمْرَةٌ	تَمْ (ص ح ص)	رَ (ص ح)	تُنْ(ص ح ص)	ثلاثة مقاطع فى حالتى الوصل

هذه أمثلة ساقها الباحث ليدل على أن القول بأن زيادة المعنى لزيادة المبنى قاعدة أكثرية و أغلبية ، و أنها ليست بالقاعدة الكلية ، و لا المطلقة . و أنه ليس – دائمًا- كل زيادة فى المبنى تقتضى زيادة- بالضرورة- فى المعنى، فقد وجدنا كلمات لحقتها زيادة فيما يخص مسألة المبنى ، و تضمَّنت نقصًا من حيث المعنى(زيادة نقص). وكذلك وجدنا كلمات أصابها نقص من حيث المبنى ، وتضمَّنت زيادة فى المعنى(نقص زيادة).

- **الخاتمـــــــــــــــــــــــــــة:**

لقد تضمَّنت الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج و توصيات، جاءت كما يلى:

أولًا : النتائـــــــــــــــــــــــــج :

إن أساس القول المشهور بأن كل زيادة فى المبنى تستوجب زيادة فى المعنى لا تثبت أمام إطلاق الشواهد اللغوية و تواترها، وإنما تقر الموضوعية و التطبيق بأنها تصدق على الكثير أو التغليب. ويُعضد من ذلك أننا وجدنا شواهد لحقتها زيادة فى مسألة المبنى ، وتضمنت نقصًا فى مسألة المعنى ، والعكس.

إن منطقية تقبل هذا القول تقوم على ذاتية الزيادة فى المبنى اللغوى الواحد (الوحدات المستقلة مقطعيًّا), و أنه يُمكن نقضها من خلال العلاقة الاعتبارية بين اللفظ و معناه ؛ كما ثبت أنه قد ترد مبانٍ صرفية قليلة الأحرف تدل على كثيرً من المعانى ، يتأتى ذلك حين تمتاز الجذور المعجمية فى اللغة العربية بالتمدد ، و المعالجة الذاتية لتوليد دلالات جديدة غير نهائية ، تتيح للمتعرض للبنية اللفظية فى اللغة العربية مزيدًا من السهولة و المرونة فى الصياغة و الانحراف ، و التقبل ، و التفسير.

إن مسألة المبنى التى تأسس عليها هذا القول المشهور ، بوصفه قاعدة تحققت فيها شروط ، منها :

- الاتفاق فى الأصل الاشتقاقى بين البنية الأصلية و البنية المزيدة (الاتِّحاد فى الجذر المعجمى).
- الاتفاق – غالبًا- فى البنية المقطعية بين البنيتين المجردة و المزيدة . فيخرج أبنية التصغير و اسم الجنس الجمعى .
- الاتفاق – غالبًا – فى الوزن الصرفى بين البنيتين. فيخرج أبنية النسب ، و صيغ المشتقات المحوَّلة .

- دوران الأصل الاشتقاقى حول معنى معجمى عرفى و دلالة اجتماعية معينة.(الدلالة الاجتماعية للوحدات الكلامية).
- كشف التحليل المقطعى للوحدات المستقلة مقطعيًّا ان لتلك البنية المقطعية وظيفة دلالية ، تمثل في مناسبتها لقصدية مؤلف الكلام ؛ و للتعبير عن الحالة الفكرية ، أو الذهنية ،أو الانفعالية ، أو النفسية له.
- بدا فى سيطرة المقطع المتوسط المغلق **ص ح ص** دليل قوة المعنى لقوة اللفظ؛ حيث يُشير هذا المقطع إلى التدفُّق و القوة ، و اندفاع الدلالة ، و تمكن القصد.
- كشف البحثُ عن سيطرة المقطع الصوتى المتوسط المغلق (ص ح ص) فى البنية المعدول إليها ، سواء فى بنية الزيادة أم فى بنية النقص ، و قد عبَّرت سيطرةُ المقطع الصوتى المتوسط المغلق**(ص ح ص)** عن رغبة مؤلف الكلام فى التخلص من المقطع الصوتى **(ص ح ح ص)** و هو مقطع صوتى موصوف بالثقل ، دالٌّ على البطء و التراخى ، ومن المعلوم أن الحس اللغوى العربى ينبو عنه ، هربًا من التنافر ، والتثقيل ، وعدم الانسجام .
- جسَّدت مسألة البناء المقطعى للبناء الصرفى المعدول إليه التناسب الدلالى بين البنية المقطعية، وما تُشير إليه من معانٍ؛ زيادة أو نقصًا.

ثانيًا : أهم ما يُوصى به البحث الحالى ، يُوصى الباحث بدراسة الآتى :

- الارتباط بين البعد النفسى للذوات و البناء المقطعى الكمِّى للوحدات الكلامية .
- الدلالة النفسية للمقاطع النوعية .
- جعْل مسألة التقعيد للكليات اللغوية مرهونة بسياقاتها المحددة لها .
- عقد دراسات تطبيقية تؤصل لعدم التعميم فى إطلاق القواعد.
- النظر إلى البنية بما تحمله من معنى ارتبط بمؤلفها ، و ليس بعدد أحرفها.

إن هذا البحث إسهامة - من مؤلفه- فى خدمة كتاب الله – تعالى- ولغته ومعطياتها ، وذائقتها ، من غيْر منٍّ ، يروم به حُسْنَ الجزاء ، فإن كان توفيقٌ ، فمن الله – تعالى- وحده ، وإليه – تعالى – يرجع الفضل ، و إن كان إخفاقٌ و قصورٌ ، فربما نزغ الشيطانُ بينى وبين الصواب ؛ ، أو غالبتنى نفسٌ أمَّارة بالسوء ، وأبرأ من كل نقص ، بعد إقرارى به ، وأرجو الله – تعالى- أن يوفقنى إلى الإخلاص فى القول والعمل ، وأن يهدينى إلى سواء السبيل ؛ إنه ربُّ ذلك كلِّه ، والقادر عليه . والحمد لله ربِّ العالمين. ولعل أخر ما يُتمثَّل به هو : قول لبيد ، من بحر الكامل :

ولقد سئمتُ من الحياة وطولها	وسؤالِ هذا الناس: كيف لبيد .([361])

(وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين).

دكتور حمدى على بدوى أحمد

[361] البيت فى محتسب ابن جنى ، جزء 2 ، ص : 351

(ثبت المصادر و المراجع)

الأشباه و النظائر فى النحو ، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، 1405 هـ// 1984م.
إشكالية زيادة المبنى و دلالتها على زيادة المعنى ، دراسة تطبيقية على السين و سوف فى القرآن الكريم / إعداد : م . د : محمد ذنون يونس فتحى الراشدى ، كلية التربية للبنات ، جامعة الموصل ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 8 ، العدد : 4
إعمال المصدر عمل الفعل (دراسة تحليلية) ، د : أسماء حسين على أبو يوسف ، حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية ، المجلد الثامن من العدد الحادى و الثلاثين.
أمل دنقل ... ألوان الفجيعة الفادحة و فردوس الطفولة المفقودة (دراسة سيميائية جمالية) ، د : لحسن عزوز ، نسخة pdf على موقع الشبكة العنكبوتية .
البرهان فى علوم القرآن ، للإمام الزركشى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، (د .ط) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، (د . ت).
البعد الدلالى للبنية المقطعية فى سورة الزلزلة ، د : حمدى على بدوى ، مجلة الثقافة و التنمية ، العدد 107 ، أغسطس ، 2016م.
البيان فى تفسير القرآن ، (المدخل و فاتحة الكتاب) للإمام الأكبر ، زعيم الحوزة العلمية ، السيد أبى القاسم الموسوى الخولى ـ إخراج و فهرسة : مُرتضى الحكمى ، (الكتاب الأول) الطبعة الثانية ، 1385 – 1966، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، العراق.
البيان فى روائع علوم القرآن ، د : تمام حسَّان ، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م.
البيان و التبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، المتوفى سنة 255 هجرية ، تحقيق : ناصر محمدى محمد جاد، دار القدس ، ط1 ، 2013م ، القاهرة .
تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ؛ تحقيق : عبد الستار أحمد فراج و آخرين ، ط1 ، مطبعة وزارة الإرشاد بدولة الكويت ، 1385هـ//1965م.
التحرير و التنوير، الطاهر ابن عاشور ،
التداولية (مقاصد و آداب) ،د: صبرى إبراهيم السيد ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1440هـ/2019م.
تصريف الأسماء و الأفعال ، د : فخر الدين قباوة ، ط2 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، 1408هـ //1988م
التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو على الفارسى (ت 377ه) ، تحقيق : د : عوض بن حمد القوزى ، ط1 ،

القاهرة ، 1990م.

تفسير التحرير و التنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، (د . ط) الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1984م

تفسير الجلالين ، للإمامين : جلال الدين محمد بن أحمد المحلى ، و جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، (د . ط) ، دار الشعب ، كتاب الشعب ، القاهرة ، 1970م.

تفسير القرآن العظيم ، الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى ، البصرى ، المتوفى : 774هـ ، (د . ط) ، الناشر : دار مصر للطباعة و للنشر و التوزيع ، سعيد جودة السحار ، القاهرة (د . ت) .

التفسير الكبير ، (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين محمد بن عمر الرازى(ت 606هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ //2000م.

الجامع لأحكام القرآن ، الإمام القرطبى ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركى ، و آخرون ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1427هـ // 2006م.

الجامع لأحكام القرآن ، الإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى ، القرطبى ، ط دار الشعب (كتاب الشعب) ، د . ط ، د . ت.

جمالية المناسبة اللفظية فى شعر أمل دنقل ، البكاء بين يدى زرقاء اليمامة أنموذجًا ، د : حمدى على بدوى ، ط1 ، دار غريب ، القاهرة ، 2018م.

حاشية الدسوقى على الشرح للكبير ، تحقيق : محمد عبد الله شاهين ، ط دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، 2010م

حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ، مصطفى بن محمد (ت 1230هـ) ، القاهرة.(د .ت).

حروف الزيادة و أثرها فى المعنى و الإعراب ، إعداد : صديق بن أحمد صديق مير ، رسالة ماجستير ، فى النحو و الصرف، إشراف د : عبد الجبار بلال منير ، جمهورية السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد دراسات و بحوث العالم الإسلامى ، 2007 – 2008 م ، نسخة pdf ، غير منشورة .

الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ، 1388هجرية //1969م .

الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى 392 هجرية ، تحقيق : محمد على النجار ، ط4 ، بغداد ، 1990م ، وط المكتبة التوفيقية ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، مصدرة بعبارة :إمام العربية.

دروس فى علم التصريف ، إبراهيم السمان ، ط1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1997م .دراسات فى البلاغة الإدراكية ، د : إبراهيم بن منصور التركى ، ط1 ، نادى القصيم الأدبى ، 1441 هـ //2019م.

دروس فى الألسنية العامة ، فرديناند دى سوسير ، تعريب : صالح الفرماوى و آخرين ، الدار العربية

للكتاب ، 1985م.

دلالات العدول الصرفى فى القرآن الكريم ، إعداد الطالب : عبد الناصر مشرى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الحاج الأخضر – باتنة ، الجزائر ، العام : 2013م / 2014م.

دلالة الألفاظ ، د : إبراهيم أنيس ، ط3 ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1976م ، القاهرة.

ديوان الأخطل ، شرحه و صنَّف قوافيه ، و قدَّم له : مهدى محمد نصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1414ه/ 1994م . قافية اللام المفتوحة . عدد الصفحات : 358 صفحة . نسخة pdf

ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح و تعليق : د : محمد حسين ، (د . ط) مكتبة الآداب بالجماميز ، المكتبة النموذجية ، الحلمية الجديدة ، القاهرة ، (د . ت) ، ص : 159 ، ص : 284 – 287 The Libraries ; COLUMBIA UNIVERSITY نسخة PDf

زيادة المعنى لزيادة المبنى – مفهومها و ضوابطها و أهميتها الدلالية ، إعداد : أ.د : عبد القادر سلّامى ، كلية الآداب واللغات ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، الملتقى الدولى حول الصرف العربى فى الفكر اللسانى الحديث.

الزيادة و دلالاتها الصرفية و النحوية ، إعداد : ياسر محمد البدوى محمد ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جمهورية السودان ، جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، دائرة اللغة العربية ، شعبة النحو و الصرف و اللغة ، العام : 2012م ، نسخة pdf .

روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم و السبع المثانى ، للعلامة الآلوسى البغدادى ، (د . ط) ، دار إحياء التراث العربى ، ، بيروت ، (د . ت).

سُنن العربية فى الدلالة على المبالغة و التكثير ، د : خليل بنيان الحسون ، (د . ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2009م.

السياق و أثره فى توجيه المعنى من خلال التفسير البسيط للواحدى (ت 468هـ) من أول سورة الأنفال إلى سورة الفرقان ، إعداد : إيمان طه صميدة محمد ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات ، القاهرة ، 1443هـ/2022م ، نسخة PDF .

شرح التسهيل (تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد)، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الحيَّانى الأندلسى ، المتوفى سنة : 672هجرية ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا و طارق فتحى السيد ، ط1 ، من منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1422ه//2001م.

شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح فى النحو) ، الشيخ : خالد الأزهرى ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1421هـ// 2000م.

شرح شافية ابن الحاجب ، رضى الدين الاستراباذى ، مع شرح شواهده ، للعالم الجليل عبد القاهر

البغدادى ، صاحب خزانة الأدب ، المتوفى عام 1093 من الهجرة ، تحقيق : محمد نور الحسن و آخرين ، (د . ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1402هـ// 1982م.

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، الإمام أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ، المتوفى سنة ، 761هـ ، على الرواية الراجحة ، إذ إن حاجى خليفة قد ذكر فى كشف الظنون أنه قد توفى فى عام 762عـ ، و معه كتاب : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، محمد محة الدين عبد الحميد ، (د . ط) ، دار الطلائع ، و مكتبة الساعى ، القاهرة ، 2004م.

شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق ، د : رمضان عبد التواب – رحمه الله – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1990م.

شرح المفصل ، لموفق الدين ابن يعيش ، المتوفى فى عام 643 هجرية ، المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية ،(د .ت).

شرح ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن على الحريرى ، تحقيق : د : أحمد محمد قاسم ، ط1 ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، 2005م.

الصيغ الصرفية قى سورة نوح ، دراسة دلالية ، د : سلوان على حسين الحديثى ، كلية الإمام الأعظم الجامعية ، نسخة pdf على الشبكة العنكبوتية.

صيغ المبالغة و طرائقها فى القرآن الكريم ، دراسة إحصائية صرفية دلالية ، إعداد : كمال حسين رشيد صالح ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2005م ، نسخة pdf.

العمدة فى محاسن الشعر ، و آدابه ، و نقده ، أبو على الحسن بن رشيق القيروانى ، الأزدى ، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار الطلائع للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006م .

فتح القدير ، الجامع بين فنى الرواية و الدراية من علم التفسير ، محمد بن على بن محمد الشوكانى ، ط2 ، مؤسسة الريَّان ، 1420 هـ//2000م ، بيروت ، لبنان ، (د . ت).

الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكرى ، تحقيق : أحمد سليم الحمصى ، و جروس بيسرس ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1994م.

الفلسفة اللغوية و الألفاظ العربية ، جرجى زيدان ، تعليق : مراد كامل ، دار الهلال.(د .ت)

قاعدة زيادة المبانى تؤدى إلى زيادة المعانى ، بين الرفض و القبول ، دراسة صرفية دلالية ، للباحث ، أ . م . د : حميد عبد الحمزة الفتلى ، من منشورات مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد : 99 ، لعام 1433هـ// 2012م

قضية زيادة المبنى دلالة على زيادة المعنى ، و علاقتها بترجمات معانى القرآن الكريم إلى الإنجليزية ، د : مؤمن أحمد محجوب ، مجلة كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، العدد (41) ، الجزء الأول ، أكتوبر

(2016م).

قضية اللفظ و المعنى عند الجاحظ و علاقتها بالبعد النفسى و البعد الميتافيزيقى ، إعداد : زكية بجة ، نسخة pdf على موقع شبكة المعلومات الإنترنت .

الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المتوفى عام 180 ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، 1403 هجرية//1983م .

كتاب المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جنى ، لكتاب التصريف للإمام المازنى ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، ط1 ، دار إحياء التراث ، وزارة المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1373 هـ//1954م

الكشاف ، جار الله الزمخشرى(538هـ) ، شرح و ضبط و مراجعه : يوسف الحمادى ، مكتبة ، مصر ، القاهرة ، الفجالة ، (د . ت) .

لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ، تحقيق : عبد الله على الكبير و آخرون ، (د . ط) ، دار المعارف ، القاهرة ، (د . ت) .

اللغة العربية معناها و مبناها ، د : تمام حسَّان – رحمه الله- ط2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979م .

المثل السائر فى معرفة أدب الكاتب و الشاعر، ضياء الدين بن الأثير، قدمه و علّق عليه :دكتور أحمد الحوفى ، و دكتور بدوى طبانة ، ط2 ، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، (د . ت).

المحتسب فى تبيين وجوه شواذ والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق: على النجدى ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى، (د . ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة، 1420 هجرية ، 1999م.

المحرَر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، القاضى أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى ، المتوفى عام 546 هجرية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافى محمد ، منشورات : محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1422 هـ//2001م.

المدخل إلى علم اللغة ، د : رمضان عبد التواب ، ط3 ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، 1997م

المزهر فى علوم اللغة و أنواعها ، الإمام الحافظ السيوطى ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، و آخرين ، (د . ط) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (د . ت).

معانى القرآن و إعرابه ، للزجاج، أبى إسحاق إبراهيم بن السرى ، المتوفى سنة 311 هجرية ، شرح و تحقيق دكتور : عبد الجليل عبده شلبى ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1408ه/1988م .

معانى القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة 207هجرية ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1403هـ//1983م.

معانى القرآن الكريم ، الإمام أبو جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد على الصابونى ، ط1 ، مطبعة

جامعة أن القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1409هـ//1988م.

معجم مفردات ألفاظ القرآن ، العلامة الراغب الأصفهانى ، تحقيق : صفوان عدنان داوووى ، ط4 ـ دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، 1430هـ//2009م .

المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية المصرى ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 1425ه / 2004م .

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصارى ، المتوفى عان 761 هجرية ، و بهامشه كتاب : مختصر شرح شواهد المغنى للعلامة السيوطى ، تدقيق الدكتور : صالح عبد العظيم الشاعر ، ط1 ، مكتبة الآداب ، 1430هـ// 2009م ، القاهرة .

مفتاح العلوم ، للإمام : سراج الملة و الدين أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ، المتوفى سنة : 626 هجرية ، ضبطه و حقق هوامشه و علَّق عليه : نعيم زرزور ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1407هـ//1987م.

المقطع الصوتى فى اللغة العربية و تطبيقاته اللغوية ، د : محمود حلمى زويل ، ط1 ، دار غريب ، القاهرة ، 2019م .

من الشواهد النحوية فى شعر الصحابة ، دراسة و تحليل ، د : رمضان خميس القسطاوى ، د . ط ، دار شريف للطباعة و النشر و التوزيع ، المنصورة ، 2004م.

من مظاهر الإبداع اللغوى عند علماء العربية القدامى ، د : صالح على محمد النهارى ، ضمن أبحاث المؤتمر الثانى لكلية الآداب ، جامعة أسيوط ، (حرية الفكر و الإبداع ، الأصول و الضوابط) ، من 16 – 18 مارس 2014م.

الموسيقى الكبير ، أبو نصر الفارابى ، تحقيق : غطاس عبد الملك خشبة ، (د . ط) ، دار الكتاب العربى ، (د . ت) ، القاهرة .

النحو العربى و الدرس الحديث ، (بحث فى المنهج) ، د : عبده الراجحى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1979م.

النحو المصطفَّى ، د// محمد عيد ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1430هـ // 2009م

النحو الوافى ، الأستاذ : عباس حسن ، ط 3 ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، (د . ت).

نظرية القوة الإيقاعية فى الخطاب اللغوى ، د : حازم على كمال الدين ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1433هـ // 2013م.

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، ابن شهاب الدين الرمانى ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1434هـ //2003م .